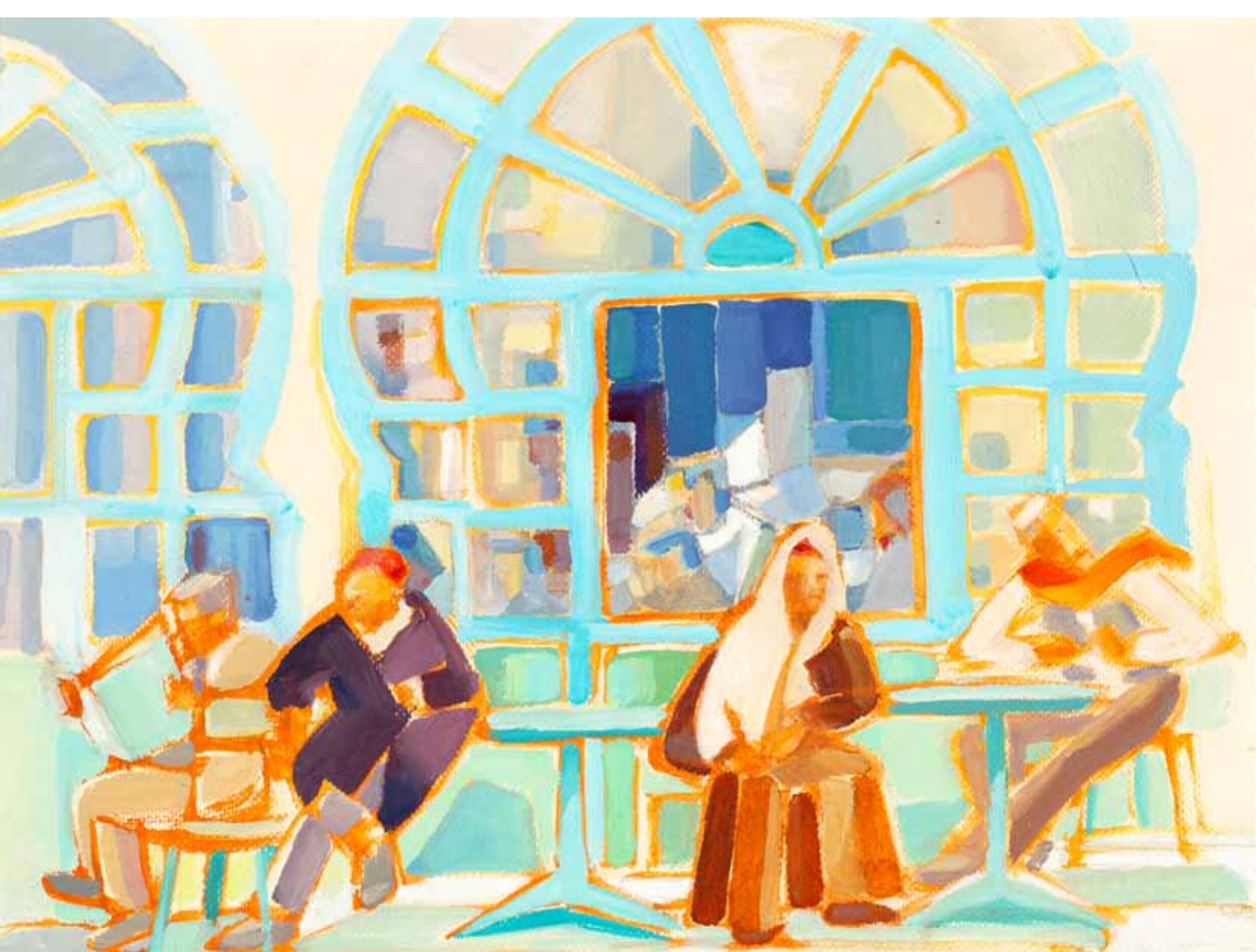




البنك التونسي التقرير السنوي 2019





الفهرس

3	تقديم البنك التونسي
3	توزيع رأس المال وحقوق الاقتراع
4	شروط المشاركة في الجلسات العامة
5	مجلس الإدارة
8	الأرقام الأساسية للبنك التونسي
9	المحيط الاقتصادي و المالي لسنة 2019
12	نشاط البنك التونسي
12	الموارد المجمعة
14	القروض الممنوحة للحر فاء
16	محفظة السندات
18	النقديات
19	نتائج البنك التونسي
20	الفوائد والعائدات المماثلة
20	تطور العمولات البنكية
21	الناتج المصرفي الصافي
22	النفقات العامة
23	النتيجة الخام للإستغلال
24	النتيجة الصافية للسنة
25	توزيع الأرباح
26	تدعيم الأموال الذاتية
28	معايير الحذر والتصرف في المخاطر
28	النسب القانونية
29	الديون المصنفة والمدخرات
30	المدخرات الجماعية
31	تقسيم وتغطية المخاطر
31	المراقبة الداخلية والتسيير
33	الوقاية من تبييض الأموال
34	سهم البنك التونسي بالبورصة
37	التنمية والتعصير
37	تطور الموارد البشرية
37	التكوين و تطوير الكفاءات
38	البنك التونسي، بنك المواطنة
39	التطور المنتظر للنشاط سنة 2020
41	القوائم المالية للبنك التونسي في 31 ديسمبر 2019
107	تقرير التصرف لمجموعة البنك التونسي
131	القوائم المالية المجمعة لمجمع البنك التونسي في 31 ديسمبر 2019

تقديم البنك التونسي

التسمية	: البنك التونسي
الشكل القانوني	: شركة خفية الاسم
الجنسية	: تونسية
المقر الاجتماعي	: 2 نهج تركيا، 1001 تونس
رقم الهاتف	: 71 125 500
الفاكس	: 71 125 410
موقع الواب	: www.bt.com.tn
تاريخ التأسيس	: 23 سبتمبر 1884
المدة	: تم التمديد فيها إلى 31 ديسمبر 2027
السجل التجاري	: B1105941996
السجل الوطني للمؤسسات	: 0000 120 H
رأس المال	: 225.000.000 دينار
الغرض الاجتماعي	: بنك شامل على معنى القانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
النظام الجبائي	: التشريع العام

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2019 يتوزع رأسمال البنك كالتالي بالنسبة للأسهم وحقوق الإقتراع :

(الأرقام بآلاف الدنانير)

2018		2019		المساهمون
نسبة حقوق الإقتراع	عدد الأسهم	نسبة حقوق الإقتراع	عدد الأسهم	
%62,34	140 258	%62,87	141 462	مساهمون تونسيون
				منهم :
%9,97	22 431	%10,00	22 500	ورثة عبد اللطيف الفقيه
%6,17	13 888	%8,57	19 273	مجمع حبيب كمنون
%37,16	83 614	%37,02	83 284	مساهمون أجانب
				منهم :
%34,00	76 500	%35,33	79 501	Banque Fédérative du Crédit Mutuel
%0,50	1 129	%0,11	254	مساهمات مختلفة
%100,000	225 000	%100,000	225 000	المجموع

شروط المشاركة في الجلسات العامة

يتعين على كل مساهم يرغب في المشاركة في جلسة عامة للبنك التونسي أن يتحصل على استدعاء لدى وسيطه أو ماسك حسابه المودع لديه الذي يجب أن يثبت ملكيته للأسهم ويجمدها لهذا الغرض. ويمكن للمساهمين الراغبين في ذلك أن يفوضوا شخصا آخر متحصل على تفويض خاص لهذا الغرض لتمثيلهم في الجلسة.



تركيبة مجلس الإدارة

يتركب مجلس الإدارة من 9 أعضاء في الجملة من بينهما اثنان مستقلان وعضو يمثل مصالح المساهمين الصغار. عند انعقاد الجلسة العامة لسنة 2019، يتركب مجلس الإدارة كما يلي :

الرئيس

السيد ERIC CHARPENTIER

الأعضاء

السيد حبيب كمّون

السيدة هندة الفقيه

السيدة هالة المهري

السيد إلياس جويني

السيد فاضل عبد الكافي

السيد صدري الشياحي

ALEXANDRE SAADA السيد - Banque Fédérative du Crédit Mutuel-BFCM

شركة التأمين أستري يمثلها السيد عبد المنعم قلصي

اللجان المتصلة بمجلس الإدارة

تدعم هذه اللجان عمل المجلس في القيام بمهامه وخاصة تلك المتعلقة بالتحضير لقراراته الإستراتيجية والقيام بدوره في المراقبة.



اللجنة القارة للتدقيق الداخلي :

ومن أهم مهامها:

- السهر على أن يتم تركيز الآليات الملائمة للمراقبة الداخلية وصحة المعلومة المالية.
- ضمان متابعة ومراقبة أنشطة المراقبة الداخلية.
- تقوم باقتراح تسمية مراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين وتعطي رأيها حول برنامج ونتائج مراقبتهم.

لجنة المخاطر :

وتتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر واحترام القوانين والسياسات الموضوعة خاصة فيما يخص :

- وضع وتحسين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملية
- المصادقة على نظام قياس ومراقبة المخاطر
- مراقبة احترام الإدارة العامة لاستراتيجية التصرف في المخاطر التي تم اتخاذها
- تحليل تعرض البنك لجميع المخاطر (مخاطر القروض، السوق، السيولة والخطر العمليتي...)
- تقييم سياسة التزود والتمشي المتواصل للاموال الذاتية للبنك مع مخاطر المؤسسة
- دراسة المخاطر المتأتية من القرارات الإستراتيجية للمجلس
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط
- تعيين المسؤول عن الهيكل المكلف بمراقبة ومتابعة المخاطر وتحديد مكافأته
- متابعة القروض الممنوحة للحرفاء الذين تتجاوز تعهداتهم لدى المؤسسات البنكية المبالغ المحددة بالفصل السابع من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 91
- وتنصح لجنة المخاطر مجلس الإدارة بعمليات الإصلاح من أجل حسن التحكم في المخاطر

لجنة التعيينات والمكافآت :

وتتمثل مهمتها في مساعدة مجلس الإدارة في جميع الأمور المتعلقة بتعيين ومكافأة أعضاء المجلس والإدارة فيما يتعلق بالتعيينات، تضمن لجنة التعيينات والمكافآت تنظيم عملية الترشيح وإعادة الانتخاب بشكل موضوعي ومهني.



تقوم لجنة التعيينات والمكافآت

- إنشاء أو التحقق من الإجراءات والمبادئ (الاستقلال، الكفاءة) التي تحكم اختيار وتعيين المديرين، ويمكن أن توصي بتغييرات في مجلس الإدارة ؛
- إدلاء برأي، بناء على طلب مجلس الإدارة، بشأن المقترحات المتعلقة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة، وإعادة انتخابهم أو إقالتهم، والمرشحين لشغل المناصب الشاغرة ؛
- تقييم حجم مجلس الإدارة وتكوينه بشكل دوري، وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة للتغييرات المحتملة ؛
- استعراض ومناقشة المعلومات المقدمة بشأن مسائل تعاقب الموظفين

مراقبي الحسابات

باقتراح من اللجنة القارة للتدقيق وعلى إثر المحادثات والنقاشات مع الإدارة العامة، صادقت الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 23 أبريل 2018 على تعيين مراقبي الحسابات التاليين:

TUNISIE AUDIT ET CONSEIL (GRANT THORNTON)

ممثلة من طرف السيد لمجد مبارك



CONSEIL AUDIT FORMATION (PwC)

ممثلة من طرف السيد عبد الرحمان الفندري



الأرقام الأساسية للبنك التونسي

(الأرقام بآلاف الدنانير)

النشاط	2019	2018	التطور 2018/2019
مجموع الموازنة	6 022 870	5 990 011	0,5%
ودائع الحرفاء	4 025 574	3 745 129	7,5%
جاري القروض للحرفاء بالموازنة	4 453 973	4 465 443	-0,3%
مجموع القروض لتمويل الاقتصاد	4 699 267	4 688 406	0,2%
النتائج			
هامش الفائدة	217 599	184 381	18,0%
حجم العمولات	60 661	58 589	3,5%
النتائج المصرفي الصافي	361 114	327 577	10,2%
المصاريف العامة	107 157	96 586	10,9%
النتيجة الخام للإستغلال	247 899	224 780	10,3%
النتيجة الصافية	135 290	110 547	22,4%
الأموال الذاتية			
الأموال الذاتية قبل توزيع السنة المالية	783 075	728 778	7,5%
الأموال الذاتية بعد توزيع السنة المالية	918 365	783 075	17,3%
النسب المالية			
مردودية الأموال الذاتية (ROE)	15,9%	14,6%	
مردودية الأصول (ROAA)	2,3%	1,8%	
ضارب الإستغلال (النفقات العامة للإستغلال / الناتج المصرفي الصافي)	31,7%	31,7%	
الرسملة بالبورصة في 31 ديسمبر	1 755 000	1 797 750	
النسب القانونية			
نسبة تغطية المخاطر	16,76%	13,86%	
نسبة السيولة	510,90%	100,80%	
نسبة القروض / الودائع	110,60%	123,40%	
الأعوان وعدد الفروع			
الأعوان القارّين	1 052	1 052	
عدد الفروع	126	126	



المحيط الاقتصادي والمالي

المحيط الدولي

قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام 2020 و 2021 إلى 3,3 % و 3,4 % و 2,9 % المقدرة لعام 2019.

تنسب هذه المراجعة النزولية أساسًا إلى ارتفاع التوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي في بعض بلدان الشرق الأوسط، بالإضافة إلى نشاط اقتصادي أقل نشاطًا مما كان متوقعًا في بعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة مثل الهند. فيما يتعلق بوضعية التشغيل، فقد تحسنت في الأشهر الأخيرة من عام 2019 في البلدان الصناعية الرئيسية.

في الولايات المتحدة، انخفض معدل البطالة إلى 3,5 % في نهاية عام 2019، مما يسجل انخفاضًا قدره 0,4 نقطة مئوية مقارنة بمستواه في نهاية عام 2018. وبالمثل انخفضت المعدلات بشكل طفيف في اليابان إلى 2,2 % في نوفمبر 2019، مقارنة مع 2,4 % في الشهر قبله. أما بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد استقر معدل البطالة عند 7,5 % في نوفمبر 2019 للشهر الثاني على التوالي، مقارنة بـ 7,9 % في العام السابق.

فيما يتعلق بتطورات أسعار الاستهلاك، تسارعت معدلات التضخم في الأشهر الأخيرة من عام 2019 في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، لا سيما بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. ارتفعت أسعار الاستهلاك في منطقة اليورو بنسبة 1,3 % على أساس سنوي في ديسمبر 2019 مقارنة مع 1 % في الشهر السابق. في الولايات المتحدة، بلغ معدل التضخم 2,3 % مقارنة بـ 2,1 % في نوفمبر. أما بالنسبة لليابان، فقد تسارعت الزيادة في الأسعار إلى 0,8 % مقابل 0,5 % في الشهر السابق.

سجلت الأسواق المالية الدولية أداءً استثنائيًا لمؤشرات البورصة الرئيسية في عام 2019. على هذه الخلفية، ارتفع مؤشر داو جونز الأمريكي وناسداك بنسبة 22,3 % و 35,2 % على التوالي، وذلك بفضل الأداء الجيد والنمو في الولايات المتحدة، والتي كان لها تداعيات إيجابية في الأسواق المالية لشركائها الرئيسيين، وخاصة اليابانيين، مع زيادة في مؤشر نيكي بنسبة 18,2 %، وكذلك في البورصات الأوروبية، ولا سيما في باريس، حيث ارتفع مؤشر Cac40 بنسبة 26,4 %.

من جانبها، شهدت أسواق الصرف الدولية انخفاضًا طفيفًا في قيمة العملة الأوروبية مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفض إلى 1,121 دولار في نهاية ديسمبر مقابل 1,147 دولار في نهاية نفس الشهر من عام 2018، فيما يتعلق بالسرعة المستمرة للنشاط في الولايات المتحدة وكذلك ثقة المستثمر في مصداقية السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.



على الصّعيد الوطني

تم تعديل معدل النمو لعام 2019 إلى 1 % من 2,7 % في عام 2018 مما يعكس ضعف النشاط الاقتصادي، والذي يرجع إلى عدة عوامل بما في ذلك انخفاض الطلب من منطقة اليورو، والتي أثرت سلباً على الصناعات التحويلية المعدة للتصدير، على الرغم من تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بقطاع السياحة ومحصول الحبوب الاستثنائي.

سجل ميزان المدفوعات الجارية، خلال عام 2019، عجزاً بلغ 10.014 مليون دينار تونسي، أو 8,8 % من الناتج المحلي، مقابل 7.722- مليون دينار تونسي و 11,1 % من الناتج المحلي في العام السابق.

بلغ العجز في الميزان التجاري، خلال عام 2019 بأكمله، مستوى قياسياً بلغ 19,409 مليون دينار مقابل 19,023 مليون دينار في عام 2018.

انخفض معدل التضخم في ديسمبر 2019 إلى 6,1 % بعد معدل 6,3 % في الشهر الماضي و 6,5 % في الشهر السابق.

على الرغم من التطور المتعثر، أظهر التضخم اتجاهًا هبوطيًا، حيث مر من 7,5 % في ديسمبر 2018 إلى 6,1 % في ديسمبر 2019. خلال عام 2019، يحدد هذا المعدل عند 6,7 % مقارنة مع 7,3 % في عام 2018

انخفض معدل البطالة إلى 14,9 % في نهاية عام 2019، بما في ذلك 27,8 % من خريجي التعليم العالي.

بلغت تدخلات البنك المركزي 11.411 مليون دينار تونسي في المتوسط في الربع الأخير من عام 2019، بانخفاض 266 مليون دينار مقارنة بالربع السابق مع بقاء عمليات إعادة التمويل الرئيسية على نفس المستوى خلال عام 2019، أي 7.000 مليون دينار تونسي

كان انخفاض طلب البنوك على إعادة التمويل من البنك المركزي خلال الربع الأخير من عام 2019 السبب وراء المزيد من الاقتراض من قبل البنوك فيما بينها

بالنسبة للمساعدة للاقتصاد، فقد سجلت تباطؤاً في معدل النمو في عام 2019 (3,5 % أو 3.152 مليون دينار تونسي مقابل 9,3 % أو 7.567 مليون دينار تونسي في عام 2018) مما يعكس التأثير المشترك للتباطؤ في معدل نمو كل من محفظة الإسقاط لدى البنوك (753 مليون دينار مقابل 4.354 مليون دولار) ومعدل الحسابات الجارية المدينة (246 مليون دينار مقابل 1.058 مليون دينار) وتسارع معدل الزيادة في الأصول الثابتة غير المسددة (1.659 مليون مقابل 1.349 مليون دينار).

تجدر الإشارة إلى أن هذا التباطؤ الحاد يرجع إلى تداعيات السياسة النقدية التقييدية التي اعتمدها البنك المركزي التونسي، منذ عام 2018، المرتبطة بالنمو الاقتصادي الهش زادت الودائع لدى البنوك بنسبة 10 % أو 5.785 + مليون دينار من 57.572 مليون دينار في عام 2018 إلى 63.356 مليون دينار في عام 2019.

ارتفع جاري الودائع تحت الطلب في نهاية عام 2019 بنسبة 6,3 % أو 1.150 + مليون دينار مقابل 2,8 % أو 489 + مليون دينار قبل عام.



من جانبها، زادت الودائع لأجل وغيرها من النواتج المالية في نهاية عام 2019 بمعدل أسرع من العام السابق (18,8 % أو 2.429 مليون دينار مقابل 11,9 % أو 1.366 مليون دينار).

أما بالنسبة لشهادات الإيداع، فقد سجلت استرداداً في عام 2019 (+739 مليون دينار مقابل -56 مليون دينار في 2018). من جانبهم، زادت حسابات الإدخار الخاصة بوتيرة أبطأ من تلك المسجلة في عام 2018 (8,3 % أو 1.481 مليون دينار مقابل 10,9 % أو 1.749 مليون دينار)

شهدت صافي المستحقات على الخارج انتعاشاً ملحوظاً في عام 2019 من مستواها في عام 2018 (+4.123 مليون دينار مقابل -1.729 مليون دينار)

تجدر الإشارة إلى أن صافي الموجودات من العملة الأجنبية قد أقفل عام 2019 عند مستوى 1.965 مليون دينار، أي ما يعادل 111 يوماً من الاستيراد مقابل 13.974 مليون دينار أي ما يعادل 84 يوماً على التوالي في نهاية عام 2018.

أما بالنسبة صافي المستحقات على الدولة، فقد زادت في نهاية عام 2019 بمقدار 1.329 مليون دينار مقابل 866 مليون دينار في عام 2018

انخفض إجمالي إصدارات سندات الخزينة لعام 2019 بنسبة 58,7 % مقارنة بالعام السابق ووصل إلى 1.132 مليون دينار (منها 695 مليون دينار أو 61,4 % سندات الخزينة المماثلة)

في سوق ما بين البنوك، سجل سعر صرف الدينار التونسي، في عام 2019، مقارنة بنهاية عام 2018، ارتفاعاً مقابل العملات الرئيسية للدول الشريكة، وخاصة اليورو (9,1 %)، الدولار الأمريكي (7 %)، الين الياباني (5,6 %) والدرهم المغربي (7,4 %).



نشاط البنك التونسي

الموارد المجمعة

إيداعات الحرفاء

بلغ جاري ودائع حرفاء البنك التونسي 4.025.573 ألف دينار نهاية سنة 2019 مقابل 3.745.129 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 مسجلة بذلك تطورا بلغ 7,5 بالمائة.

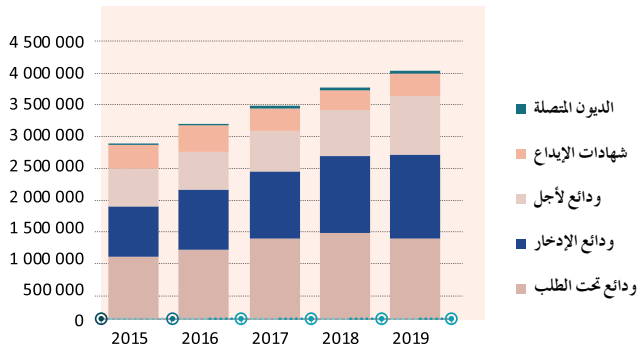
الموارد المجمعة

(الأرقام بآلاف الديناري)

البند	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
ودائع تحت الطلب	1 020 638	1 126 386	1 294 634	1 386 856	1 315 157	-5,2%	6,5%
ودائع الإيداع	807 055	965 561	1 103 856	1 247 779	1 345 969	7,9%	13,6%
ودائع لأجل	607 656	623 657	643 987	757 094	967 531	27,8%	12,3%
حسابات لأجل	582 702	600 832	621 422	735 549	943 966	28,3%	12,8%
شهادات الخزينة	24 954	22 825	22 565	21 545	23 565	9,4%	-1,4%
شهادات الإيداع	394 000	418 000	381 000	319 000	350 500	9,9%	-2,9%
الديون المتصلة	17 905	19 549	26 614	34 400	46 417	34,9%	26,9%
مجموع الودائع	2 847 254	3 153 153	3 450 091	3 745 129	4 025 573	7,5%	9,0%

بلغت الودائع تحت الطلب في 31 ديسمبر 2019 ما قدره 1.315.157 ألف دينار مقابل 1.386.856 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 أي بارتفاع قدره 5,2 بالمائة. وقد واصلت الإيداعات تحت الطلب احتلال مكانة هامة في مجموع موارد البنك. وقد مكن هذا الصنف البنك من الإبقاء على كلفة جد تنافسية للموارد. وخلال الخمس السنوات الأخيرة، ارتفعت الإيداعات تحت الطلب بنسبة سنوية متوسطة بلغت 6,5%.

إيداعات الحرفاء



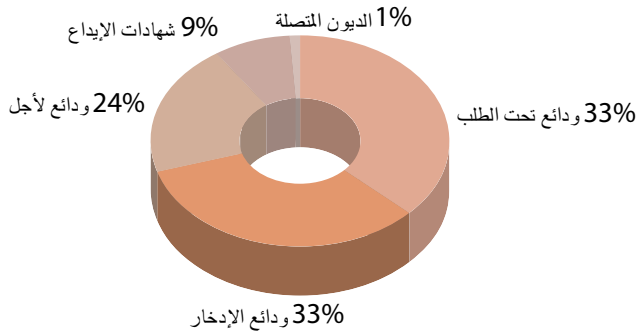
ومرت الإيداعات لأجل وشهادات الإيداع، المعدة أساسا للحرفاء من المؤسسات، من 1.076.094 ألف دينار نهاية سنة 2018 إلى 1.318.031 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 أي بارتفاع نسبته 22,5%.

وشهدت إيداعات الإيداع، نموا بـ 7,9 بالمائة إذ مرت من 1.247.779 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 إلى 1.345.969 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019. وقد ارتفع هذا النوع من الودائع بمعدل سنوي قدره 13,6% وذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة.



هيكلية الودائع

هيكلية وودائع الحرفاء



في نهاية سنة 2019، مثلت الودائع تحت الطلب 32,7% من مجموع الودائع المجمعة لدى الحرفاء. واحتلت وودائع الإيداع نسبة 33,4% كما مثلت الودائع لأجل 24% من مجموع الودائع.

هيكلية وودائع الحرفاء

(الأرقام بآلاف الدنانير)

البود	2019	2018	2017	2016	2015
ودائع تحت الطلب	1 315 157	1 386 856	1 294 634	1 126 386	1 020 638
ودائع الإيداع	1 345 969	1 247 779	1 103 856	965 561	807 055
ودائع لأجل	967 531	757 094	643 987	623 657	607 656
حسابات لأجل	943 966	735 549	621 422	600 832	582 702
شهادات الخزينة	23 565	21 545	22 565	22 825	24 954
شهادات الإيداع	350 500	319 000	381 000	418 000	394 000
الديون المتصلة	46 417	34 400	26 614	19 549	17 905
مجموع الودائع	4 025 573	3 745 129	3 450 091	3 153 153	2 847 254

الموارد الخاصة

بلغ جاري هذه الموارد 531.015 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 431.069 ألف دينار موفى سنة 2018 مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 23,2%. ويفسر هذا الارتفاع بلجوء البنك إلى المقرضين الأجانب خاصة البنك الأوروبي للاستثمار والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

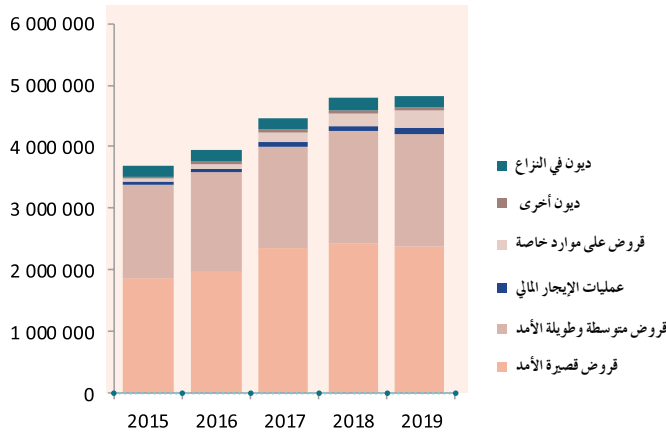
الموارد الخاصة

(الأرقام بآلاف الدنانير)

البود	2019	2018	2017	2016	2015	معدل التطور (على خمس سنوات)	التطور 2018/2019
موارد من الميزانية	6 373	5 894	5 567	4 640	4 646	8,2%	8,1%
الموارد الخارجية	521 077	421 961	339 852	222 701	136 286	39,8%	23,5%
موارد أخرى	3 564	3 214	1 386	973	956	38,9%	10,9%
مجموع الموارد الخاصة	531 015	431 069	346 805	228 314	141 888	39,1%	23,2%



القروض الممنوحة للرفاء



القروض الممنوحة للرفاء

في سياق اتسم بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وشح الموارد، واصل البنك التونسي معاضدة حلفائه وشارك في تمويل الاقتصاد التونسي مع المحافظة على نظام صارم لرصد المخاطر.

وبذلك سجل الحجم الجملي للقروض الممنوحة للرفاء انخفاضاً طفيفاً بـ 0,3 % إذ مرّ من 4.465.444 ألف دينار سنة 2018 إلى 4.453.974 ألف دينار موفى سنة 2019.

(الأرقام بآلاف الديناري)

القروض والتعهدات للرفاء

طبيعة التعهدات	2015	2016	2017	2018	2019	التطور	معدل التطور (على خمس سنوات)
قروض قصيرة الأمد	1 864 323	1 957 593	2 340 912	2 419 349	2 367 014	-2,2%	6,1%
قروض قصيرة الأمد للشركات	333 984	336 367	523 349	545 928	415 399	-23,9%	5,6%
قروض قصيرة الأمد للخواص	675 006	711 287	760 473	759 472	741 301	-2,4%	2,4%
إسقاط تجاري	291 729	328 686	414 115	450 700	475 216	5,4%	13,0%
حسابات الحرفاء المدينة	348 694	370 784	393 839	444 922	427 248	-4,0%	5,2%
قيم غير مستخلصة	30 864	50 364	24 186	30 964	72 255	133,3%	23,7%
قروض للرفاء بالعملة الأجنبية	147 867	114 674	168 784	116 926	150 153	28,4%	0,4%
قروض أخرى قصيرة المدى	36 178	45 431	56 165	70 437	85 442	21,3%	24,0%
قروض متوسطة وطويلة الأمد	1 529 982	1 630 503	1 669 844	1 832 776	1 841 217	0,5%	4,7%
قروض متوسطة الأمد عادية	920 373	959 805	909 925	1 038 703	997 460	-4,0%	2,0%
قروض طويلة الأمد عادية	451 961	461 701	496 633	489 217	516 031	5,5%	3,4%
قروض طويلة الأمد للسكن	157 648	208 997	263 286	304 856	327 726	7,5%	20,1%
عمليات الإيجار المالي	40 174	44 878	59 483	79 304	87 121	9,9%	21,4%
قروض على موارد خاصة	56 865	95 054	169 779	218 748	285 441	30,5%	49,7%
الديون المتصلة	26 491	32 897	34 785	47 221	51 927	10,0%	18,3%
ديون في النزاع	167 229	176 291	177 615	191 705	184 637	-3,7%	2,5%
مجموع الديون الخام	3 685 065	3 937 216	4 452 417	4 789 103	4 817 356	0,6%	6,9%
المدرجات والفوائد المحتفظ بها	-272 765	-285 063	-294 659	-323 659	-363 383	12,3%	7,4%
مجموع الديون الصافية	3 412 300	3 652 155	4 157 758	4 465 444	4 453 974	-0,3%	6,9%



وقد سجل الحجم الجملي للديون الخام نموا بنسبة 0,6 % إذ مر من 4.789.103 ألف دينار سنة 2018 إلى 4.817.356 ألف دينار نهاية سنة 2019.

وسجلت القروض قصيرة المدى ارتفاعا بـ 2,2 % لتبلغ 2.367.014 ألف دينار موفى سنة 2019 مقابل 2.419.349 ألف دينار نهاية سنة 2018. وقد تطورت هذه القروض بمعدل سنوي قدره 6,1 بالمائة خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وبلغ جاري القروض متوسطة و طويلة الأمد نهاية سنة 2019 ما قدره 1.841.217 ألف دينار مقابل 1.832.776 ألف دينار السنة الماضية أي بارتفاع قدره 0,5 %. وبلغت نسبة النمو السنوي لجاري القروض متوسطة وطويلة الأمد بين 2015 و 2019 مستوى 4,7 %.

وفي نهاية سنة 2019، بلغ جاري عمليات الإيجار المالي 87.121 ألف دينار مقابل 79.304 ألف دينار سنة قبلها مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 9,9 %. و خلال الخمس سنوات الأخيرة، تطور جاري عمليات الإيجار المالي بوتيرة سنوية بلغت 21,4 %.

التعهدات بالتوقيع

بلغ حجم التعهدات بالتوقيع في 31 ديسمبر 2019 ما قدره 587.927 ألف دينار مقابل 758.438 ألف دينار سنة قبلها. هذا الانخفاض الذي تجاوز 22,5 % هو نتاج عملية تصفية الضمانات.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

طبيعة التعهدات	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
تعهدات بالتوقيع لفائدة الحرفاء	545 922	542 389	661 213	773 262	595 459	-23,0 %	2,2 %
الديون المصنفة الخام (خارج الموازنة)	10 146	6 475	5 905	14 824	7 531	-49,2 %	7,2 %
مجموع التعهدات بالتوقيع الصافية	535 776	535 913	655 307	758 438	587 927	-22,5 %	2,3 %

خلال الخمس سنوات الأخيرة، تطورت هاته التعهدات بوتيرة سنوية بلغت 2,3 % وفي نهاية سنة 2019، كانت تعهدات البنك التونسي موزعة كما يلي على القطاعات :

توزيع القروض حسب القطاعات

(الأرقام بآلاف الدنانير)

البند	%	المجموع
القروض للمهنيين	74,00 %	4 066 227
الزراعة	2,16 %	87 940
الصناعة	34,18 %	1 389 741
الخدمات	58,53 %	2 380 136
الباعثين لحسابهم الخاص	5,13 %	208 410
القروض للخواص	26,00 %	1 428 421
المجموع	100,0 %	5 494 647



وفي مجال التصرف في المخاطر على القروض، فمن المهم الإشارة إلى أن البنك التونسي يتقيد تماما بكل قواعد الحذر المنصوص عليها من طرف البنك المركزي التونسي والمتعلقة بتقسيم وتغطية المخاطر المتولدة عن القروض. كما اعتمد البنك التونسي سياسة توزيع قطاعي موسّع لتعهداته لضمان التحكم في مخاطر التركيز.

محفظة السندات

تركيبة محفظة السندات

سجل مجموع محفظة السندات للبنك التونسي ارتفاعا بنسبة 1,8 % إذ مرّ من 916.846 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 إلى 933.559 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019. وتتكون هذه المحفظة من سندات مساهمة وأموال متصرف فيها ورقاع خزينة القابلة للتظهير. وتتمثل سياسة البنك التونسي في البحث على أحسن التوظيفات المتمسمة بالضمان والمردودية.

تركيبة محفظة السندات

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

معدل التطور (على خمس سنوات)	التطور 2018/2019	2019	2018	2017	2016	2015	
%-8,7	%-27,1	162 516	222 963	233 824	244 565	233 469	سندات المساهمة
%33,3	%27,0	281 926	221 926	131 926	130 926	89 275	الصناديق المتصرف فيها
%16,2	%3,6	489 117	471 957	385 019	295 367	268 522	سندات التداول والاستثمار
%12,1	%1,8	933 559	916 846	750 768	670 858	591 664	مجموع محفظة السندات

سجّلت محفظة المساهمات انخفاضاً بنسبة 27,1 % بين سنتي 2018 و 2019 إذ بلغت 162.516 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 222.963 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018.

ومرت الأموال المتصرف فيها من 221.926 ألف دينار نهاية سنة 2018 إلى 281.926 ألف دينار نهاية سنة 2019 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 27 بالمائة (معدل تطور 33,3 بالمائة خلال الخمس سنوات الأخيرة).

هذا ويمكن تقسيم المهمّ من محفظة مساهمات البنك التونسي إلى قسمين : الشركات التي تدخل في مجال التجميع (شركات تابعة) ومساهمات أخرى إستراتيجية.

سياسة الإستثمار

على غرار السنوات الماضية، فإن سياسة البنك للإستثمار في مجال المساهمات الجديدة ترمي عادة، زيادة على تحسين نسبة المردودية المباشرة، إلى أهداف أخرى منها :

- الإعفاء الجبائي الممنوح للمكتتبين عند أخذ مساهمات في رأسمال شركات تنجز مشاريع استثمار
- مصاحبة بعض أحسن حرفائنا في عمليات نموهم
- إعادة رسكلة هذه المساهمات من خلال التفويت فيها في مرحلة لاحقة إلى الباعثين.

مردودية محفظة السندات

أفرزت محفظة سندات البنك التونسي في موفى الخمس سنوات الأخيرة العائدات التالية:

(الأرقام بآلاف الدينانير)

2019	2018	2017	2016	2015	
13 655	10 158	11 680	21 279	15 088	حصص ربح ومكافآت حضور
505	1 361	5 473	999	16	قيمة زائدة على التفويت في أسهم
55	2 095	23 409	15 154	15 097	عائدات رقااع الخزينة القابلة للتظير ورقااع الخزينة قصيرة المدى
40 835	44 196	5 145	5 994	10 159	فوائض على الرقااع
55 050	57 810	45 706	43 426	40 359	المجموع

وفي مجال المدّخرات، فإن مجموع المبالغ المرصودة لها أي 46.636 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019، تغطي بصفة واسعة التقلص الكامن لبعض مساهماتنا.



النقديات

مرّ عدد الموزعات الآلية للبنك التونسي من 202 وحدة سنة 2018 إلى 205 موزعا نهاية سنة 2019 أي بارتفاع بـ 3 وحدات. وفي مجال آلات الدفع لدى التجار، فقد مر عدد العقود من 1.861 سنة 2018 إلى 1.973 عقدا سنة 2019 أي بارتفاع قدره 6 بالمائة.

رقم المعاملات

مرّ رقم معاملات الموزعات الآلية من 673.929 ألف دينار سنة 2018 إلى 743.115 ألف دينار سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 10,3%.

ومر رقم معاملات آلات الدفع الإلكتروني من 183.490 ألف دينار سنة 2018 إلى 230.868 ألف دينار سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 25,8 بالمائة.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

التطور	2019	2018	
%10,3	743 115	673 929	رقم معاملات الموزعات الآلية
%25,8	230 868	183 490	رقم معاملات آلات الدفع الإلكتروني

تميزت سنة 2019 بالتركيز على خدمات البنك عن بعد وذلك بتمكين مستعملي الأنترنت من موقع مؤسساتي عصري وجميل وسهم الولوج إليه مع العديد من الخدمات لمنحراطي «ب.ت.ن».

خلال سنة 2019، سجل نشاط الموقع الإلكتروني للبنك التونسي «ب.ت.ن بزنس» تطورا بـ 6,4 بالمائة في عدد المنخرطين في «بت نت خواص» بنسبة 28,8 بالمائة.

ومر رقم المعاملات من 2.052 ألف دينار سنة 2018 إلى 2.329 ألف دينار سنة 2019 مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 13,5 بالمائة.

التطور	2019	2018	
%28,8	61 739	47 948	ب.ت.ن خواص
%6,4	4 621	4 342	ب.ت.ن مهنين
%13,5	2 329	2 052	رقم المعاملات (بالألف دينار)

نتائج البنك التونسي

كما يبينه الجدول التالي فإن عناصر النتيجة شهدت تطورا إيجابيا مما يدل على حسن الربحية لنشاط البنك.

تطور النتائج

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

النتائج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019 (معدل التطور على خمس سنوات)	معدل التطور (على خمس سنوات)
الفوائد والعائدات المماثلة	248 404	258 978	296 530	400 457	473 871	%18,3	%17,5
الفوائد والأعباء المثليلة	131 082	131 237	150 653	216 076	256 272	%18,6	%18,2
هامش الفائدة	117 322	127 741	145 877	184 381	217 599	%18,0	%16,7
العمولات المقبوضة	45 284	50 966	54 858	58 589	60 661	%3,5	%7,6
العمولات المدفوعة	1 127	995	1 751	2 360	3 459	%46,6	%32,4
العمولات الصافية	44 157	49 971	53 107	56 229	57 202	%1,7	%6,7
ربح على محفظة السندات التجارية	26 279	30 543	29 327	32 613	31 822	%-2,4	%4,9
ربح على محفظة سندات الإستثمار	25 246	27 273	40 234	54 354	54 491	%0,3	%21,2
النتائج المصرفية الصافي	213 005	235 528	268 545	327 577	361 114	%10,2	%14,1
المصاريف العامة	65 687	70 692	84 455	96 586	107 158	%10,9	%13,0
حجم الأجور	50 353	54 382	66 140	68 522	74 831	%9,2	%10,4
مصاريف الإستغلال	15 334	16 310	18 315	28 064	32 327	%15,2	%20,5
استهلاكات الأصول الثابتة	6 683	6 896	7 033	7 199	7 446	%3,4	%2,7
محاصيل الإستغلال الأخرى	1 001	927	1 177	988	1 389	%40,5	%8,5
النتيجة الخام للإستغلال	141 636	158 867	178 235	224 780	247 899	%10,3	%15,0
رصيد للمدخرات وتصحيح القيمة	37 188	30 083	14 688	63 818	48 916	%-23,4	%7,1
مدخرات للديون والخصوم	27 630	21 950	11 064	61 504	36 147	%-41,2	%6,9
مدخرات على محفظة سندات الإستثمار	9 558	8 133	3 624	2 314	12 769	%451,8	%7,5
نتيجة الإستغلال	104 447	128 783	163 547	160 962	198 983	%23,6	%17,5
ربح على عناصر عادية	2 104	352	699	420	499	%18,8	%-30,2
الضريبة على الشركات	16 230	18 946	24 761	45 751	64 192	%40,3	%41,0
الربح الصافي للأنشطة العادية	90 321	110 189	139 485	115 631	135 290	%17,0	%10,6
رصيد ربح / خسارة على عناصر غير عادية	0	8 833	3 537	5 084	0	%-100,0	
الربح الصافي	90 321	101 357	135 947	110 547	135 290	%22,4	%10,6

الفوائد والعائدات المماثلة

بلغت الفوائد والعائدات المماثلة 473.871 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 400.457 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018 أي بارتفاع قدره 18,3 %.

تطور الفوائد

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

النتائج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
الفوائد والعائدات المماثلة	248 404	258 978	296 530	400 457	473 871	18,3 %	17,5 %
عمليات مع المؤسسات البنكية	835	1 021	1 713	4 293	7 584	76,7 %	73,6 %
عمليات مع الحرفاء	247 569	257 957	294 817	396 164	466 287	17,7 %	17,1 %
عائدات القروض للحرفاء	208 165	218 941	251 495	335 016	399 277	19,2 %	17,7 %
عائدات حسابات الحرفاء المدينة	32 835	31 189	34 580	49 227	52 632	6,9 %	12,5 %
عائدات عمليات الإيجار المالي	2 703	3 618	4 185	6 088	7 580	24,5 %	29,4 %
عائدات التعهدات بالتوقيع	3 865	4 209	4 557	5 833	6 798	16,5 %	15,2 %

وسجلت عائدات القروض تطورا بنسبة 19,2 بالمائة لتبلغ 399.277 ألف دينار في نهاية سنة 2019.

كما سجلت عمليات الإيجار المالي ارتفاعا بـ 24,5 % .

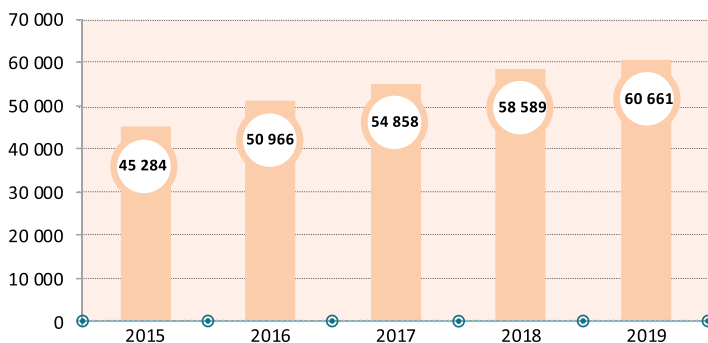
وتطورت عائدات التعهدات بالتوقيع بنسبة 16,5 بالمائة سنة 2019 لتبلغ 6.798 ألف دينار .

وبلغ هامش الفائدة 217.599 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 أي بارتفاع قدره 18 % . وخلال الخمس سنوات الأخيرة، كان معدل التطور في حدود 16,7 %.

تطور العمولات المصرفية

بلغت العمولات المصرفية نهاية سنة 2019 ما قدره 60.661 ألف دينار مقابل 58.589 ألف دينار سنة قبل ذلك مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3,5 %.

العمولات المصرفية



كما أن هذا التطور في محاصيل الخدمات البنكية تأتي من تطور حجم العمليات المصرفية المسجلة من ناحية العدد والمبلغ. ويبين هذا التطور حسن توزيع نشاط البنك التونسي خلال سنة 2019.

وكما بينه الجدول التالي، فقد سجلت أهم العمولات المصرفية تطورا إيجابيا خلال هاته السنة.



تطور العمولات المصرفية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

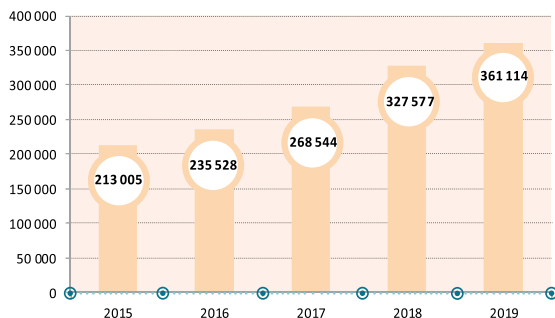
النتائج	2015	2014	2016	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
مجموع العمولات المصرفية	45 284	50 966	54 858	58 589	60 661	3,5%	7,6%
عمليات مع الخارج	5 400	5 187	5 537	5 992	5 837	-2,6%	2,0%
عمليات على السندات	4 019	4 081	4 046	3 782	3 973	5,0%	-3,0%
عمولات على الحسابات	11 951	12 842	12 877	13 683	14 352	4,9%	4,7%
عمولات على وسائل الدفع	9 970	11 102	11 836	13 824	15 457	11,8%	11,6%
عمولات التصرف	11 715	15 329	17 757	17 807	17 334	-2,7%	10,3%
عمليات الشباك وعمليات مختلفة	2 228	2 424	2 806	3 501	3 708	5,9%	13,6%
العمولات / كتلة الأجرور	89,9%	93,7%	82,9%	85,5%	81,1%		

ومن المهم الإشارة إلى :

- أن العمولات على وسائل الدفع ارتفعت بنسبة 11,8 % بفضل تطور حركية النقديات والعمليات على الكمبيالات.
- أن العمولات على عمليات على الحسابات تطورت بنسبة 4,9 %.

النتاج المصرفي الصافي

النتاج المصرفي الصافي



بفضل نموّ العائدات على محفظة السندات مع الزيادة في العمولات المقبوضة تمكن الناتج المصرفي الصافي للبنك التونسي من تسجيل تطور بنسبة 10,2%. وبالتالي، بلغ الناتج المصرفي الصافي في سنة 2019 ما قيمته 361.114 ألف دينار مقابل 327.578 ألف دينار سنة 2018. وخلال الخمس سنوات الأخيرة، سجل الناتج المصرفي الصافي زيادة بنسبة سنوية متوسطة قدرها 14,1%.

وضلت تركيبة الناتج المصرفي الصافي مستقرة نسبيا بالبنك التونسي. ويمثل هامش الفائدة 60,3 % من الناتج المصرفي الصافي بينما تمثل العمولات المقبوضة 15,8 % منه.

الناتج المصرفي الصافي

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

الناتج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
هامش الفائدة	117 322	127 741	145 877	184 381	217 599	%18,02	%16,70
العمولات الصافية	44 157	49 971	53 107	56 229	57 202	%1,73	%6,68
ربح على محفظة السندات التجارية	26 279	30 543	29 327	32 613	31 822	%-2,43	%4,90
عائدات محفظة سندات الإستثمار	25 246	27 273	40 234	54 354	54 491	%0,25	%21,21
الناتج المصرفي الصافي	213 005	235 528	268 545	327 577	361 114	%10,2	%14,1
هامش الفائدة / الناتج المصرفي الصافي	%55,1	%54,2	%54,3	%56,3	%60,3		
العمولات // الناتج المصرفي الصافي	%20,7	%21,2	%19,8	%17,2	%15,8		

النفقات العامة

سجلت النفقات العامة ارتفاعا بـ 10,9 % مقارنة بالسنة الماضية. فقد بلغت 107.157 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 96.586 ألف دينار في موفى سنة 2018.

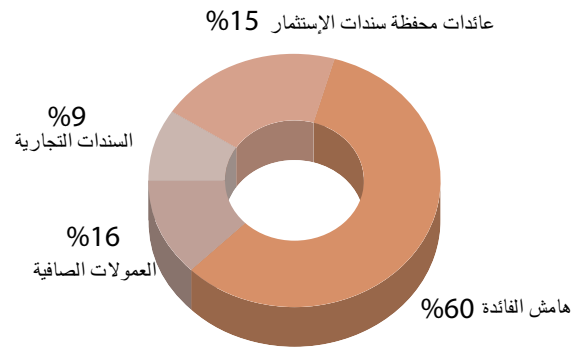
تجدر الإشارة إلى أن تطبيق الفصل 17 من القرار عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ 1 فيفري 2017 المتعلق بوضع قواعد التدخل وتنظيم وتشغيل صندوق ضمان الودائع المصرفية وشروط العضوية وتعويض المودعين، ساهم بنك التونسي في هذا الصندوق بمبلغ 9.786 ألف دينار سنة 2019 مقابل 8.265

ألف دينار في العام السابق، أي مساهمة إضافية قدرها 1.521 ألف دينار للسنة المالية 2019

وقد واصل البنك التونسي سياسته الرامية إلى التحكم في نفقاته العامة وذلك على الرغم من ارتفاع الأعباء الاجتماعية.

وتتكون النفقات العامة من كتلة الأجور البالغة 74.831 ألف دينار في 2019 مقابل 68.522 ألف دينار سنة 2018 ومن مصاريف الإستغلال المختلفة التي مرت من 28.064 ألف دينار سنة 2018 إلى 32.326 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مسجلة ارتفاعا بـ 15,2 % .

هيكلية الناتج المصرفي الصافي



النفقات العامة

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

الناتج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
حجم الأجور	50 353	54 382	66 140	68 522	74 831	9,2%	10,4%
مصاريف الاستغلال	15 334	16 310	18 315	28 064	32 327	15,2%	20,5%
النفقات العامة	65 687	70 692	84 455	96 586	107 158	10,9%	13%
استهلاكات الأصول الثابتة	6 683	6 896	7 033	7 199	7 446	3,4%	2,7%
النفقات الجمالية للتصرف	72 371	77 589	91 488	103 785	114 604	10,4%	12,2%
ضارب الاستغلال (النفقات العامة للتصرف/الناتج المصرفي الصافي)	34,0%	32,9%	34,1%	31,7%	31,7%		
الإنتاجية الجمالية (النفقات العامة/النتيجة الخام للإستغلال)	46,4%	44,5%	47,4%	43,0%	43,2%		

واصل ضارب الاستغلال الذي يتم احتسابه بقسمة النفقات الجمالية للتصرف (النفقات العامة والإستهلاكات) على الناتج المصرفي الصافي احتلال مستوى تنافسي : 31,7 % نهاية 2019
كما أن نسبة الإنتاجية الجمالية وهي نتيجة قسمة النفقات العامة على النتيجة الخام للإستغلال بلغت 43,2 % في 31 ديسمبر 2019 مقابل 43 % في 31 ديسمبر 2018.

النتيجة الخام للإستغلال

لقد سمح نمو الناتج المصرفي الصافي إضافة إلى التحكم في النفقات العامة للنتيجة الخام للإستغلال بتسجيل نموّ بنسبة 10,3 %. وبالفعل، فقد بلغت النتيجة الخام للإستغلال سنة 2019 حجماً قدره 247.899 ألف دينار مقابل 224.780 ألف دينار في 2018.

وخلال الخمس سنوات الأخيرة، تطورت النتيجة الخام للإستغلال بنسق سنوي متوسط بلغ 15 %. في نهاية سنة 2019، بلغت المخصصات للإستهلاكات ما قدره 7.447 ألف دينار في ارتفاع بـ 3,4 % مقارنة برصود سنة 2018.

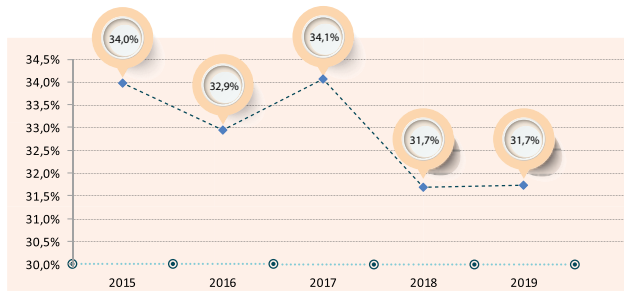
النتيجة الخام للإستغلال

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

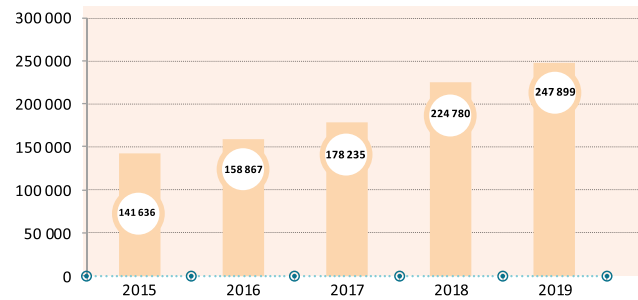
الناتج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
الناتج المصرفي الصافي	213 005	235 528	268 545	327 577	361 114	10,2%	14,1%
نفقات عامة	65 687	70 692	84 455	96 586	107 150	10,9%	13,0%
مخصصات للإستهلاكات	6 683	6 896	7 033	7 199	7 446	3,4%	2,7%
محاصيل الإستغلال الأخرى	1 001	927	1 177	988	1 389	40,5%	8,5%
النتيجة الخام للإستغلال	141 636	158 867	178 235	224 780	247 899	10,3%	15,0%
النفقات العامة/النتيجة الخام للإستغلال	46,4%	44,5%	47,4%	43,0%	43,2%		
العمولات/النتيجة الخام للإستغلال	31,2%	31,5%	29,8%	25,0%	23,1%		



ضارب الإستغلال



النتيجة الخامة للإستغلال



فيما يتعلق بتغطية المخاطر، أنشأ البنك التونسي مخصصات للديون والخصوم التالية تتكون أساساً من:

- مخصصات صافية للمدخرات الفردية قدرها 25.264 ألف دينار.
- مخصصات صافية للمدخرات الجماعية قدرها 11.504 ألف دينار.
- مخصصات للمدخرات على محفظة السندات بقيمة 10.000 ألف دينار.

ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	
مخصصات مدخرات لديون وخصوم					
36 768	29 148	8 139	20 116	27 832	مدخرات لديون مشكوك فيها
522	1 905	3 958	1 337	396	ديون تم تمريرها بالخسائر
(114)	(427)	(814)	(324)	(320)	استرداد مدخرات على ديون مشطوبة
(1 029)	30 878	(219)	822	(278)	مدخرات لخسائر وخصوم
9 752	1 176	5 810	5 184	8 681	مدخرات على محفظة السندات
45 899	62 679	16 874	27 134	36 311	الناتج المصرفي الصافي

النتيجة الصافية للسنة

في نهاية سنة 2019، سجلت النتيجة الصافية ارتفاعاً بـ 22,4 % إذ مرت من 110.547 ألف دينار سنة 2018 إلى 135.290 ألف دينار سنة 2019



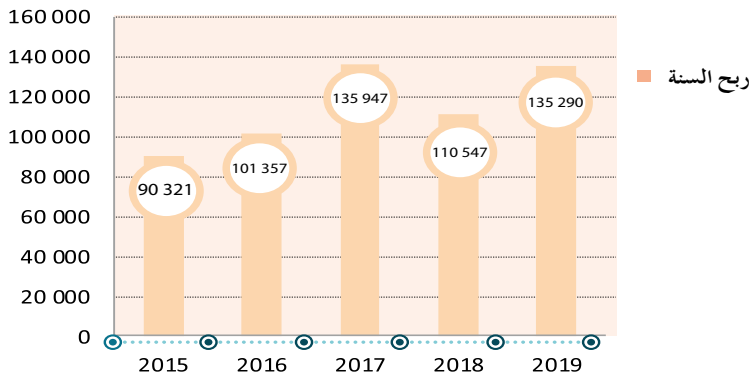
النتيجة الصافية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

الناتج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
النتيجة الخام للإستغلال	141 636	158 867	178 235	224 780	247 899	%10,3	%15,0
رصيد للمدخرات وتصحيح القيمة	37 188	30 083	14 688	63 818	48 916	%-23,4	%7,1
مدخرات للديون والخصوم	27 630	21 950	11 064	61 504	36 147		
مدخرات على محفظة الإستثمار	9 558	8 133	3 624	2 314	12 769		
ربح على عناصر عادية	2 104	352	699	420	499	%18,8	%-30,2
الضريبة على الشركات	16 230	18 946	24 761	45 751	64 192	%40,3	%41,0
رصيد ربح/خسارة العناصر غير العادية	0	8 833	3 537	5 084	0		
الربح الصافي	90 321	101 357	135 947	110 547	135 290	%22,4	%10,6

الربح الصافي

توزيع الأرباح



تتكون النتيجة القابلة للتوزيع من النتيجة المحاسبية الصافية يضاف إليها أو ينقص منها النتائج المحولة من السنوات السابقة وذلك بعد خصم ما يلي :

- نسبة 5 % من الربح الذي تم احتسابه

كما ذكر أعلاه كاحتياطات قانونية. ويصبح هذا الخصم غير مفروض إذا بلغت هذه الإحتياطات عشر رأس المال

- الإحتياطي المكون تطبيقاً لنصوص قانونية خاصة في مستوى النسب المحددة
- المبالغ المرصودة للإحتياطات المكونة تطبيقاً لقرار من الجلسة العامة
- المبالغ المحولة من جديد

- الباقي يوزع على المساهمين. وتحدد حصة كل مساهم في المرباح مقارنة بمساهمته في رأس المال

فرضت الظروف الصحية الحالية المرتبطة بانتشار جائحة كورونا تدابير تقييدية على حركة الأشخاص والتجمعات ، المنصوص عليها في المرسوم الرئاسي رقم 2020-28 المؤرخ 22 مارس 2020 والمرسوم الحكومي رقم 2020-156 المؤرخ 22 مارس 2020. تتطلب هذه الظروف اتخاذ إجراءات استثنائية مرتبطة بعقد الاجتماعات العامة العادية للبنوك والمؤسسات المالية والحفاظ على استقرار القطاع المصرفي ، وبالتالي فإن البنك المركزي التونسي أجبرت ، من خلال المذكرة رقم 17-2020 المؤرخة 1 أبريل 2020 ، البنوك على تعليق جميع إجراءات توزيع الأرباح.

سيطبق البنك التونسي هذا القرار مع الحفاظ على مصالح المساهمين

توزيع النتيجة

(الأرقام بآلاف الديناري)

الناتج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
ربح السنة	90 321	101 357	135 947	110 547	135 290	%22,4	%10,6
مبالغ مؤجلة	28 955	332	49	45 996	2 793		
المجموع للتوزيع	119 276	101 689	135 996	156 543	138 083	%-11,8	%3,7
التوزيع							
الإحتياطيات	73 945	36 839	63 000	97 500	135 000	%38,5	%16,2
الإحتياطيات القانونية	0	3 000	0	4 500	0		
الإحتياطيات ذات النظام الخاص	35 945	33 839	63 000	60 000	30 000		
الإحتياطيات العادية	38 000	0	0	33 000	105 000		
حصص الربح	45 000	64 800	72 000	56 250	0		
مبالغ مؤجلة	332	49	45 996	2 793	3 083		
حصص الربح الموزعة لكل سهم	0,300	0,360	0,400	0,250	0		
نسبة التوزيع / القيمة الاسمية	%30,0	%36,0	40,0%	%25,0	0		
نسبة التوزيع / النتيجة الصافية	%49,8	%63,9	53,0%	%50,9	0		
القيمة الاسمية بالدينار	1	1	1	1	1		

تدعيم الأموال الذاتية

تواصل تنامي الأموال الذاتية للبنك التونسي بعد التوزيع لتمرّ من 783.075 ألف دينار سنة 2018 إلى 918.365 ألف دينار سنة 2019 أي بزيادة نسبتها 17,3%. كما تطورت الأموال الذاتية للبنك بنسق متوسط بلغ 10% خلال الخمس سنوات الأخيرة.

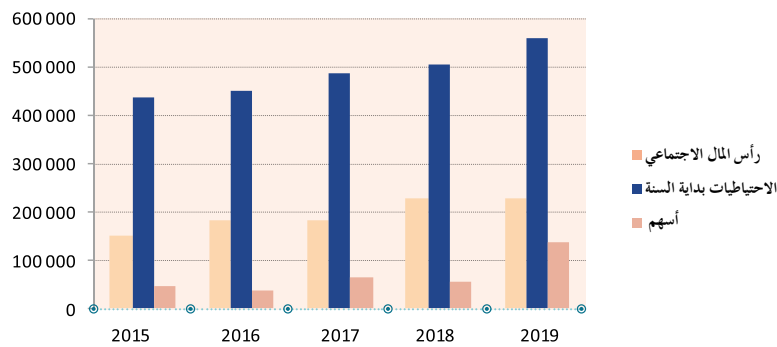
وقد مكنت هذه الزيادة البنك التونسي من تسجيل مردودية الأموال الذاتية التي بلغت 15,9% في 2019.

الأموال الذاتية

(الأرقام بآلاف الدينانير)

النتائج	2015	2016	2017	2018	2019	التطور 2018/2019	معدل التطور (على خمس سنوات)
رأس المال	150 000	180 000	180 000	225 000	225 000	%0,0	%10,7
احتياطيات في بداية السنة المالية	432 952	448 274	484 831	503 778	558 075	%10,8	%6,6
الأموال الذاتية قبل التوزيع	582 952	628 274	664 831	728 778	783 075	%7,5	%7,7
إسناد إلى الإحتياطيات	45 322	36 557	63 947	54 297	135 290	%49,2	%31,4
الأموال الذاتية بعد التوزيع	628 274	664 831	728 778	783 075	918 365	%17,3	%10
رأس مال	150 000	180 000	180 000	225 000	225 000	%0,0	%10,7
احتياطيات عند ختم السنة المالية	478 274	484 831	548 778	558 075	693 365	%24,2	%9,7
معدل الأموال الذاتية	605 614	646 553	696 804	755 926	850 720	%12,5	%8,9
الناتج المصرفي الصافي / معدل الأموال الذاتية	%35,2	%36,4	%38,5	%43,3	%42,4		
النتيجة الخام / الجملية للاستغلال / معدل الأموال الذاتية	%23,4	%24,6	%25,6	%29,7	%29,1		
الأرباح الصافية / معدل الأموال الذاتية	%14,9	%15,7	%19,5	%14,6	%15,9		
الأرباح الصافية / معدل مجموع الأصول	%2,1	%2,2	%2,4	%1,8	%2,3		

تطور الأموال الذاتية



معايير الحذر

والتصرف في المخاطر

النسب القانونية

نظراً لتدعم القدرة على الربح والمستوى المرضي للمدخرات المكونة ونجاعة سياسة التحكم في المخاطر، فإن نسبة تغطية المخاطر بلغت في 31 ديسمبر 2019 مستوى 16,76 % مقابل 13,86 % في 31 ديسمبر 2018 ويبلغ الحد الأدنى القانوني المطلوب 10%.

يفسر هذا الانخفاض الطفيف من خلال تطبيق الأحكام الجديدة في المنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 بتاريخ 5 جوان 2018 والذي ينص على متطلبات الأموال الذاتية لتغطية مخاطر القرض والخطر العملياتي ومخاطر السوق.

يتم احتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية مخاطر القرض، على النحو المحدد في المنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 بتاريخ 5 جوان 2018، عن طريق ضرب المخاطر التي تكبدتها على الموازنة وخارج الموازنة بنسبة 8 %، وتبلغ 407.226 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019.

وفقاً لأحكام الفصل 15 من المنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 بتاريخ 5 جوان 2018، فإن متطلبات الأموال الذاتية لتغطية مخاطر الطرف المقابل تساوي 8 % من المخاطر المتكبدة، وتبلغ 141 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019.

وفقاً لأحكام الفصل 17 من المنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 بتاريخ 5 جوان 2018، فإن متطلبات الأموال الذاتية لتغطية الخطر العملياتي تساوي 15% من متوسط الناتج المصرفي الصافي يتم حسابه على مدار السنوات الثلاث الماضية، وتبلغ 47.862 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019.

وفقاً لأحكام الفصل 18 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 بتاريخ 5 جوان 2018، يتم تعريف مخاطر السوق على أنها مخاطر الخسارة في الموازنة وخارج الموازنة بسبب التغيرات في أسعار السوق.

مخاطر السوق تغطي:

• المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة وأدوات حقوق الملكية في محفظة التداول على النحو المحدد في الفصل 20 من المنشور؛

• مخاطر صرف العملات الأجنبية لجميع بنود الموازنة وخارج الموازنة.

تبلغ متطلبات الأموال الذاتية لتغطية مخاطر السوق 5.702 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019.



وبلغت نسبة السيولة قصيرة المدى 510,9 % في 2019 مقابل حدّ أدنى مطلوب يبلغ 100 %.

وبقيت نسبة تغطية القروض بالودائع في مستوى 110,6 % في 2019 مقابل 123,4 % في 2018 مع حدّ أقصى قانوني يبلغ 120 %.

النسب القانونية

النسب القانونية	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تغطية المخاطر	16,41%	15,25%	14,19%	13,86%	16,76%
نسبة السيولة على المدى القصير	102,90%	118,30%	94,60%	100,80%	510,90%
نسبة تغطية الودائع				123,40%	110,60%

الديون المصنّفة والمدّخرات

دأب البنك التونسي طيلة السنوات الأخيرة على الإمتثال للمعايير التي حدّدها البنك المركزي التونسي في مجال تصنيف الديون والمدّخرات وعلى مواصلة مجهوداته لاسترجاع الديون المصنّفة. وقد أدت هذه الجهود إلى تطهير محفظة القروض والحفاظ على مستوى ضعيف للديون المصنّفة.

ويبلغ الحجم الجملي للديون (موازنة وخارج الموازنة) المصنّفة طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 91-24 مقدار 522.864 ألف دينار في 31 ديسمبر 2019 مقابل 489.738 ألف دينار في 31 ديسمبر 2018.

وبالتالي فقد مرّ قاسم هذه الديون على مجموع تعهدات البنك من 8,7 % سنة 2018 إلى 9,5 % سنة 2019 مسجلا بذلك معدل ارتفاع سنوي بنقطة مائوية خلال الخمس سنوات الأخيرة.

وتتمثل الديون المصنفة المسجلة بالموازنة وخارج الموازنة فيما يلي :

الديون المصنفة والمدخرات المكونة

(الأرقام بآلاف الدنانير)

التطور معدل التطور (على خمس سنوات) 2018/2019	2019	2018	2017	2016	2015	
%7,6	%6,8	522 864	489 738	358 502	365 262	390 067
%0,7	%-3,2	191 786	198 123	188 950	185 148	186 456
%5,0	%45,0	163 153	112 493	121 888	126 403	134 247
%46,3	%-6,6	148 327	158 869	31 753	24 344	32 367
%-14,7	%-3,2	19 597	20 253	15 910	29 367	36 997
%6,4	%-3,2	4 971 784	5 136 998	4 824 054	4 151 304	3 882 133
%6,5	%-2,3	5 494 647	5 626 735	5 182 556	4 516 565	4 272 200
%1,0	%9,3	%9,5	%8,7	%6,9	%8,1	%9,1
%7,0	%9,3	298 367	273 103	245 355	237 216	227 224
%6,3	%2,8	24 260	23 593	18 722	18 492	18 986
%8,2	%31,8	47 718	36 214	34 815	34 815	34 815
%-0,6	%1,9	%61,7	%60,6	%73,7	%70,0	%63,1
%0,7	%14,6	%6,3	%5,5	%5,4	%6,0	%6,1

بلغت المدخرات المخصصة لهذه الديون والمحتسبة حسب معايير البنك المركزي التونسي في نهاية سنة 2019 ما قدره 298.367 ألف دينار. ويؤمن مستوى المدخرات هذا للبنك تغطية 61,7 % من الديون المصنفة. وتمثل المدخرات المكونة في نهاية سنة 2019 نسبة 6,3 % من مجموع الديون.

المدخرات الجماعية

تطبيقا لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 2 لسنة 2012 بتاريخ 11 جانفي 2012 المتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لدعم الشركات الإقتصادية، والمكمل بمدونة لمؤسسات القرض عدد 8 لسنة 2012 بتاريخ 2 مارس 2012 المتعلقة بتكوين مدخرات جماعية، فإنه يتوجب على مؤسسات القرض أن تكون مدخرات، باقتطاع من نتائج السنة، لتغطية مخاطر كامنة على مجمل الأصول الجارية وتلك التي تتطلب متابعة خاصة.

وفي هذا الاتجاه وبعد أن تم تكوين مبلغ قدره 36.214 ألف دينار لسنة 2018 قام البنك التونسي بتكوين مبلغ قدره 47.718 ألف دينار لسنة 2019.



تقسيم وتغطية المخاطر

تطبيقاً لمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991، فإن البنوك مطالبة باحترام عدد من النسب المتعلقة بتقسيم المخاطر وذلك لضمان التحكم في خطر تركزا لتعهدات. وقد تمت مراجعة وتغيير مستويات التركيز هذه بالمنشور لمؤسسات القرض عدد 9 لسنة 2012 الذي أصدره البنك المركزي التونسي بتاريخ 29 جوان 2012.

وبذلك، فإن مجموع المخاطر الجارية على نفس المنتفع لا ينبغي أن يتعدى 25 % من الأموال الذاتية الصافية للبنك ولا ينبغي أن يتجاوز :

3- مرات الأموال الذاتية الصافية للبنك بالنسبة للمنتفعين الذين تصل مخاطرهم بالنسبة لكل واحد إلى 5 % أو أكثر من الأموال الذاتية الصافية

1,5- مرات الأموال الذاتية الصافية للبنك بالنسبة للمنتفعين الذين تصل مخاطرهم بالنسبة لكل واحد إلى 15 % أو أكثر من الأموال الذاتية الصافية.

ويقصد بالمنتفع حريفاً أو مجموعة الذي يطلق على اثنين أو عدة أشخاص معنويين لهم فيما بينهم تداخلا مثل :

- تصرف موحد

- تداخلا تجارياً أو مالياً مباشراً

- مساهمات مباشرة أو غير مباشرة في رأس المال تؤدي إلى سلطة تحكم.

وقد قام البنك التونسي بوضع جهاز مراقبة خطر التركيز مبني على التعريف القانوني لما يسمى «نفس المنتفع». وبذلك فإن قاعدة المجموعات الموجودة لدى البنك المركزي التونسي هي المستعملة كمرجع في ذلك. كما قام البنك التونسي بوضع طرق وأجهزة لمتابعة بعض المخاطر المرتبطة بنشاطه (خطر السوق، خطر نسبة الفائدة الجمالية، خطر القروض وخطر السيولة).

المراقبة الداخلية

قامت هيكل القرار والمراقبة بدورها خلال سنة 2019 في أحسن الظروف وطبقاً للمقتضيات القانونية. ويعرّف جهاز المراقبة الداخلية بالبنك التونسي على أنه مجموعة الأجهزة والطرق التي تهدف إلى التحكم في الأنشطة وبعض عوامل المخاطر. ويتركز هذا النظام حول قاعدة مبادئ تمكن من التحكم في المخاطر وضمان تواصل العمليات بصفة آمنة وفعالة.

وتعاضد المجلس ثلاث لجان في القيام بدوره وخاصة في تحضير قراراته الإستراتيجية والقيام بواجبه في الرقابة. وهي اللجنة القارة للتدقيق الداخلي واللجنة التنفيذية للقرض ولجنة المخاطر.



واللجنة القارة للتدقيق الداخلي مكلفة بالسهر على أن يتم تركيز الآليات الملائمة للمراقبة الداخلية وبمراجعة مضمون التقرير السنوي بما في ذلك القوائم المالية وإبداء الرأي حولها قبل إحالتها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها وبمراجعة كل الكشوفات قبل إرسالها إلى سلطات الإشراف وبفحص كل التوظيفات أو العمليات التي من شأنها الإضرار بالوضع المالية للمؤسسة والتي بلغت إليها من طرف مراقبي الحسابات أو من قبل المدققين الخارجيين.

كما أن اللجنة التنفيذية للقرض مكلفة بالنظر في نشاط التمويل وإعطاء رأيها للمجلس فيما يخص بعض أنواع القروض. كما يوجد بالبنك التونسي لجنة للمخاطر تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر واحترام القوانين والسياسات الموضوعة.

وطبقا للمقتضيات القانونية التي وردت بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2011 المتعلق بتدعيم قواعد حسن التصرف في مؤسسات القرض فإن المجلس يصادق على تسمية وتحديد أجور أعضاء مجلس التسيير وكبار المسؤولين عن التأطير وكذلك أعضاء اللجان على قاعدة تقرير من طرف على الأقل عضوان من مجلس الإدارة مكلفين بذلك.

ومن ناحية أخرى وتدعيما لهياكل الرقابة، توجد بالبنك التونسي لجنة للإستغلال مكلفة بالنظر في كل المخاطر على القروض وتسيير سياسة البنك في هذا المجال وذلك بالنظر إلى الأموال الذاتية المتوفرة والوضعية الاقتصادية والمالية. كما توجد لجنة للخرينة مكلفة بتحليل وضعية خريضة البنك.

ويقوم المجلس بمسؤولياته طبقا للإطار القانوني الخاص بالتصرف بالبنك والسياسات والإجراءات الداخلية. وفي هذا الإطار فإن المجلس :

- يضع استراتيجية التطور وسياسات تدخل البنك التونسي وينظر ويصادق دوريا على مخطط استراتيجي يبين مهمة البنك ونظراته وأهدافه في مجال المردودية واستراتيجيته آخذا بعين الاعتبار جملة المخاطر.
- يضع التوجهات ويقدمها لمسؤولي التسيير عبر رئيس الإدارة الذي يقوم بوضعها حيز التنفيذ
- يراقب التصرف وأنشطة البنك ويحمي أصوله من أجل ضمان ديمومته ومردوديته وتطوره
- يحدد أهداف المردودية تماشيا مع المحافظة على الصلابة المالية للبنك
- يتحقق من الإمكانات المالية واللوجستية التي هي في تناغم متواصل مع الإستراتيجية والسياسات الموضوعة
- يراقب وضع الإستراتيجيات المحددة حيز التنفيذ من طرف مسؤولي الإدارة وذلك بإعطاء الرأي حول القرارات المتخذة في إطار التصرف في نشاط البنك الذي له علاقة بمردوديته ومتانته المالية. وفي هذا الإطار، فإن المجلس يراقب تطابق تصرف مسؤولي الإدارة مع الإستراتيجية والسياسات المصادق عليها ويعرف المؤشرات الكمية والنوعية لمتابعة الإنجازات في مجال الوفاء بالدين والسيولة والمردودية
- يحدد مبادئ وقواعد حسن التمشي المهني

يعمل المجلس على بث ثقافة الأخلاق التجارية والسلامة داخل البنك وخاصة فيما يخص إجبارية التصرف بأمانة وتطبيق القوانين والتعامل مع الآخرين باحترام والمحافظة على سرية المعلومات والإبتعاد عن تضارب المصالح واحترام البنك. وفي هذا الإطار، فإن المجلس يعمل على أن يتمتع البنك التونسي على الدوام بسمعة طيبة من أجل المحافظة على ثقة العموم فيه.



ويسهر على المحافظة على قواعد العمل والأخلاق وذلك بوضع مدونة قواعد السلوك على ذمة أعضاء مجلس الإدارة والمسيرين وأعوان البنك والشركات التابعة له.

- يتبع سياسة مرسومة في مجال التصرف في تضارب المصالح. وفي هذا الإطار، فإن أي عضو بمجلس الإدارة يجب عليه أن يتعد عن وضعية تضارب المصالح الحقيقية، الممكنة أو الظاهرة مع البنك. كل عضو له مصلحة في عقد أو عملية مهمة مع البنك يجب عليه الإدلاء بنوعية وامتداد مصلحته، ويتم اتباع تمشي متابعة ومصادقة لأعضاء مجلس الإدارة قبل أن يقوموا بعدة أنشطة من أجل التأكد من أن هذه الأنشطة لا تخلق وضعية تضارب مصالح.

- يضمن التصرف الفعال في أمور البنك عن طريق هذه المدونة ويعطي المجلس المثل في حسن التصرف وذلك بـ:

- إحداث لجان داخل المجلس : لجنة القرض، اللجنة القارة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر

- تحيين العقد التأسيسي والقوانين الداخلية للبنك التونسي

- القيام بالتقييمات المنتظمة للمجلس في مجمله ولكل عضو فيه

وفي هذا الاتجاه، يقوم المجلس بتقييم مدى إمكانياته للاستجابة لانتظارات المساهمين وذلك بالنظر بصفة دورية في تركيبته وتنظيمه وعمله ويهدف التقييم إلى :

- النظر في آليات تصرف المجلس

- التحقق من أن الأسئلة المهمة يتم تحضيرها والتداول بشأنها بصفة مرضية

- قياس المساهمة الحقيقية لكل عضو في أعمال المجلس حسب كفاءته ومشاركته في المداولات.

الوقاية من تبييض الأموال

أصبحت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إحدى الأولويات المهمة للبنوك.

و على هذا الأساس يواصل البنك التونسي تعزيز جهوده للالتزام بالتطبيق السليم للوائح الوطنية والدولية.

ونتيجة لذلك، كثفت إدارة الامتثال التابعة للبنك التونسي جهودها للامتثال لجميع توجيهات القانون الأساسي الجديد عدد 2019-09 المؤرخ في 23 جانفي 2019 المعدل والمكمل للقانون الأساسي 2015-26 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب وقمع غسل الأموال.

لمواجهة هذه المخاطر ، يواصل البنك التونسي تمكين إدارة الامتثال بكل الوسائل وضمان تدريب جميع موظفي البنك.



سهم البنك التونسي بالبورصة

أثرت الإضطرابات القوية على سوق الأسهم خلال سنة 2019 التي تميزت بتراجع حجم التداولات على السوق الرئيسية، تقلبات عديدة في الأسعار متعلقة بالوضعية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للدولة

تأثرت البورصات والاتجاه العام في مؤشرات البورصة بشكل ملحوظ بسبب عدم وضوح الرؤية ومناخ الانتظار وترقب المواعيد النهائية للانتخابات، والسلوك المتناقض للأسهم ذات رسملة سوقية مهمة وكذلك زيادة جاذبية الاستثمارات النقدية في أعقاب ارتفاع معدلات الفائدة.

عام 2019، أقلت مؤشرات البورصة الرئيسية بانخفاض، مما يؤكد الاتجاه النزولي الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2018. بعد ارتفاع بنسبة 14,45 % سنة 2017 و 15,76 % سنة 2018، تراجع المؤشر الرئيسي لبورصة تونس للأوراق المالية، TUNINDEX، بنسبة 2,06 % سنة 2019، ليغلق عند 7.129,09 نقطة مقابل 7.271,65 نقطة سنة 2018.

من جانبه، اتبع مؤشر TUNINDEX 20، المكون من 20 أكبر وأكثر الأسهم سيولة في السوق، اتجاه هبوطي ملحوظ أكثر من اتجاه TUNINDEX، حيث خسر 3,7 %، ليغلق بذلك العام عند 3.128,47 نقطة مقابل 3.248,56 نقطة في 2018

السوق الثانوية للبورصة

بلغ حجم التداول الجملي على جميع أسواق البورصة 3.367 مليون دينار خلال سنة 2019 مقابل 3.837 مليون دينار سنة 2018 مسجلا بذلك تراجعا بـ 12,2 بالمائة.

وسجلت التسعيرة الرئيسية للبورصة انخفاضا حادا في حجم التداول بـ 36,9 بالمائة إذ مرت من 2.521 مليون دينار في 2018/12/31 إلى 1.590 مليون دينار في 2019/12/31. وقد ارتفعت رؤوس الأموال المتداولة على التسعيرة غير الرئيسية بـ 22,5 بالمائة إذ بلغت 203 مليون دينار مقابل 166 مليون دينار سنة 2018.

وقد بلغت عمليات التسجيل والتصريح 1.574 مليون دينار مقابل 1.151 مليون دينار سنة 2018 أي بارتفاع قدره 36,8 بالمائة.

وينقسم الحجم الجملي للتداول بين 47,2 بالمائة بالنسبة للتسعيرة الرئيسية، 7 بالمائة بالنسبة للتسعيرة غير القارة و 46,8 بالمائة بالنسبة لعمليات التسجيل والتصريح.

وفي سنة 2019، بلغ المعدل الحجم اليومي للتداول على التسعيرة الرئيسية 6,4 مليون دينار مقابل 10,1 مليون دينار سنة 2018.

وبلغت الرسملة السوقية للسوق ما قدره 23.724 مليون دينار مقابل 24.380 مليون دينار نهاية سنة 2018 مسجلة بذلك انخفاضا بـ 656 مليون دينار (أي -2,69 بالمائة).

لم يتم إدراج أي شركة جديدة في سوق الأوراق المالية في عام 2019. تم شطب ألبان الصناعية من السوق الرئيسية في البورصة ونقلها إلى السوق غير القارة، مما رفع عدد الشركات المدرجة إلى 81 في نهاية عام 2019 مقابل 82 عام 2018

سهم البنك التونسي سنة 2019

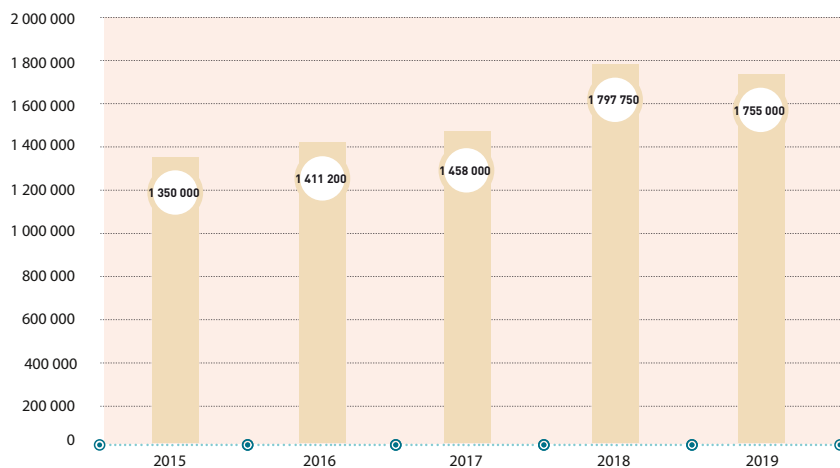
تراوح سعر سهم البنك التونسي خلال سنة 2019 بين سعر أدنى بلغ 7,210 ديناراً وسعر أقصى بلغ 8,210 ديناراً تم تسجيلهما خلال شهري نوفمبر و جانفي 2019. وقد أقل سعر السهم في 31 ديسمبر 2019 على 7,800 دينار مقابل 7,990 دينار في 31 ديسمبر 2018.

وبلغت المبادلات الجمالية في سنة 2019 ما قدره 13.080.187 سهماً وبحجم جملي بلغ 98,818 مليون دينار ومجموع تبادل بلغ 8.980.

وبلغت الرسملة السوقية للبنك التونسي 1.755 مليون دينار.

2019	2018	2017	2016	2015	
7,80	7,99	8,10	7,84	9,00	سعر سهم البنك التونسي (بالدينار)
225 000 000	225 000 000	180 000 000	180 000 000	150 000 000	عدد الأسهم
4,08	3,48	4,05	3,69	4,19	الأموال الذاتية (بعد التوزيع) / عدد الأسهم
12,97	16,26	10,72	13,92	14,95	مضاعف السعر إلى العائد (PER)
1 755 000	1 797 750	1 458 000	1 411 200	1 350 000	الرسملة السوقية (بآلاف الدينانير)
2,06	2,30	2,00	2,12	2,15	الرسملة السوقية / الأموال الذاتية

الرسملة السوقية لسهم البنك التونسي (بآلاف الدينانير)

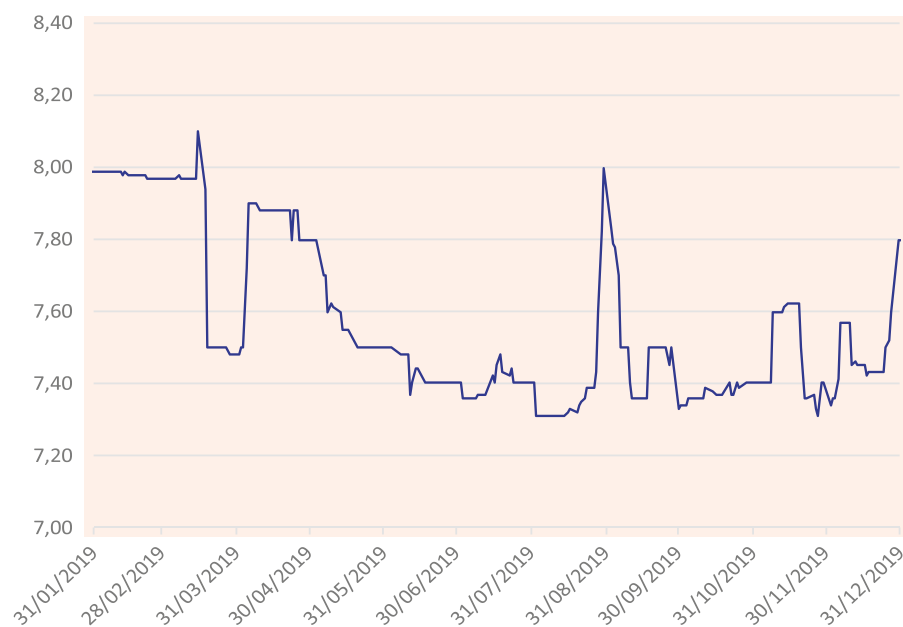




جدول المساهم

2019	2018	2017	2016	2015	
135 290	110 547	135 947	101 357	90 321	النتيجة الصافية
7,80	8,00	8,54	7,84	9,00	أعلى سعر
7,65	7,95	7,70	7,80	9,00	أدنى سعر
7 129,09	7 271,70	6 281,83	5 488,77	5 042,16	مؤشر توننداكس في 31 ديسمبر

تطور سعر سهم البنك التونسي خلال سنة 2019



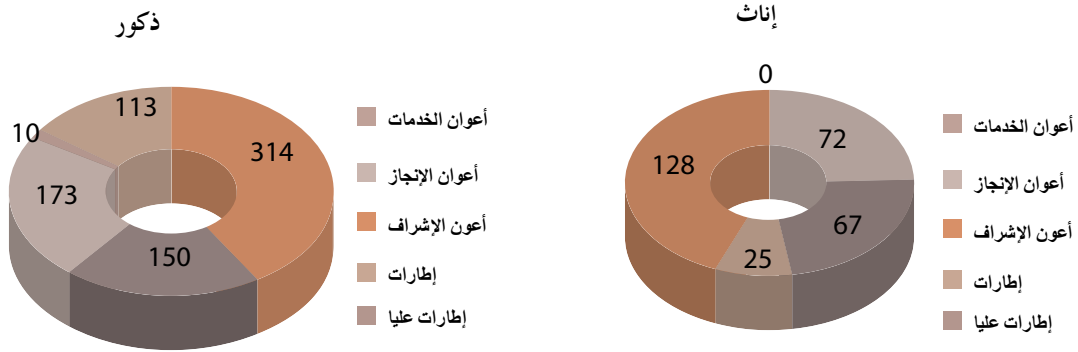
التنمية و التعصير

تطور الموارد البشرية

في 31 ديسمبر 2019، بلغ عدد أعوان البنك القارئین 1.052 عوناً.

وقد تمّ انتداب 31 شخصاً في 2019 منهم 11 إطاراً و 20 عوناً. كما سجل كذلك خلال سنة 2019 مغادرة 31 شخصاً.

ويتوزع أعوان البنك حسب الفئة المهنية الاجتماعية كما يلي :



ارتفع معدل التأطير من 52 % في 2018/12/31 إلى 55 % في 2019/12/31

استقر معدل أصحاب الشهادات الجامعية على نسبة 44 %.

ارتفع متوسط العمر من 41,7 في 2018 /12/31 إلى 42 سنة في 2019/12/31

التكوين وتطوير الكفاءات

تواصلت سنة 2019 عمليات التكوين من أجل تنمية القدرات المهنية لأعوان البنك وتمكينهم من الحصول على المهارات الضرورية والتحكم فيها قصد مجابهة المتغيرات الهيكلية والتنظيمية التي تمس القطاع. وقد قام البنك التونسي بالعديد من أنشطة التكوين لصالح الأعوان من مختلف الإدارات.

وقد قام الهيكل المكلف بتطوير المهارات بإدخال طريقة تكوين جديدة. وتتمثل في منهج تكوين مستمر، دورة تكوين متعددة الاختصاصات تتوزع على عدة أيام أو أسابيع لصالح أشخاص معينين.

تم تنظيم 54 يوماً من التدريب داخلياً مخصصاً لـ 181 مكلف حرفاء وملحق تجاري.

استفاد 150 موظفاً من التعلم عن بعد (التعليم الإلكتروني)، وشارك 200 موظف في المقر الرئيسي في الندوات المشتركة بين الشركات التي تتمثل موضوعاتها الرئيسية في إدارة المخاطر ونظام التصنيف الداخلي والتسويق الرقمي والوقاية من الهجمات الإلكترونية، قانون Blockchain و FATCA.



كما استفاد 18 من إطارات البنك من تدريب معتمد يركز على المعايير الدولية للإبلاغ المالي ، ومراقبة التصرف ، وإدارة الأصول ، وتمويل التجارة العالمي ، و LAB / FT ، و FRM

البنك التونسي ، بنك المواطنة

أعرب البنك التونسي عن دعمه للاتفاق العالمي للأمم المتحدة ، والذي هو أكبر مبادرة دولية للالتزام طوعي لتحقيق التنمية المستدامة ، يجمع أكثر من 12.000 مشارك في 170 بلدا .

على الصعيدين العالمي والمحلي ، العام والخاص ، الميثاق العالمي هو منبر من المشاركة والعمل الجماعي لتعزيز مجتمعات مستقرة وشاملة . تضمن 80 شبكة محلية في العالم علاقة وثيقة مع المشاركين وتعبئة وطنية .

من خلال رسالته الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، أعرب البنك التونسي استعداداه لدمج المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية ، و حماية البيئة ومكافحة الفساد .

ويلتزم البنك التونسي بإدراج هذه المبادئ في استراتيجيته ، والثقافة التنظيمية وعملياته في عملية التحسين المستمر ، وبعد ذلك التواصل مع أصحاب المصلحة على التقدم وتبادل الخبرات .

كذلك ، فإن البنك التونسي ، بالشراكة مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث ، وكجزء من مساهمة المؤسسة الاقتصادية الوطنية في تعزيز الثقافة والإبداع الأدبي قام بمواصلة تمويل جائزة «أبو القاسم الشابي» .

المسابقة مفتوحة لجميع الكتاب في العالم العربي الذين يكتبون باللغة العربية . و خصصت هذه النسخة للنص المسرحي . منحت جائزة 2019 للكاتبة والمخرجة والأكاديمية العراقية عواطف نعيم .

أيضا ، وفي نفس السياق ، قام البنك التونسي بتجديد ناديه الكائن بخير الدين الذي فتح أبوابه لاستقبال الفنانين الذين عرضت أعمالهم الفنية وهي مسرحيات ومعارض الرسم مما يؤكد الرعاية الخاصة في تعزيز الثقافة .

التطور المنتظر للنشاط

- من المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في اتجاه تصاعدي تدريجي في عام 2020.
- تشير التوقعات الاقتصادية الجديدة إلى تعزيز عام للنشاط القطاعي. بصرف النظر عن قطاع الطاقة، من المتوقع أن تسهم معظم الصناعات بشكل إيجابي في نمو إجمالي الناتج المحلي
- تم تحديد هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,7% في إطار الميزانية الاقتصادية مع وجود عجز في الميزانية يبلغ نحو 3% والدين العام يمثل 89% من الناتج المحلي الإجمالي.
- وفي هذا السياق، فإن البنك التونسي سيبدأ قصارى جهده سنة 2020 لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عمله، بما في ذلك على وجه الخصوص:
 - لجنة التفكير الاستراتيجي
 - أنشأ بنك تونس لجنة تفكير استراتيجي يهدف إلى وضع خطة استراتيجية قبل نهاية هذا العام.
 - اللجنة التوجيهية لمعايير التقارير المالية الدولية
 - أنشأ البنك التونسي لجنة توجيهية للمعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى ضمان الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية.
 - هيكل التصرف أصول-خصوم
 - أنشأ البنك التونسي هيكل ALM في تنظيمه وذلك لتحسين طريقة إدارة المخاطر وتنفيذ مشروع «إدارة الموازنة».
 - اللجنة التوجيهية لنظام التصنيف الداخلي:
 - بدأ بنك تونس في اختبار نظام التصنيف الداخلي وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.
 - تعزيز وتدريب الموظفين:
 - يخطط البنك التونسي لانتداب 28 شخصاً في عام 2020 لتغطية حاجته المتأتمية في تعويض المحالين على التقاعد.
 - وقد تم إدخال طرق جديدة في الانتداب والتكوين وتطوير المهارات وذلك لضمان أفضل الممارسات في مجال إدارة رأس المال البشري.
 - تطوير الشبكة :
 - يهدف البنك التونسي سنة 2020 إلى تطوير شبكته من خلال تجديد 20 فرع
 - تحسين الأداء المالي لتعزيز مكانته في القطاع المصرفي، مع تعزيز قوته المالية والمحافظة على سياسته في إدارة المخاطر.
 - مواصلة الجهود لتحديث نظام المعلومات لدعم نشاط البنك.
 - ويعتزم البنك التونسي خلال السنة المالية 2020، مواصلة برنامجه للتنظيم الداخلي لوضع الأساس الجوهري لنظام ملائم وفعال للرقابة الداخلية.
 - في 31 ديسمبر 2019 ، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن عدد محدود من الأشخاص المصابين بفيروس غير معروف. لم يتم تحديد أي دليل علمي على انتقال العدوى من شخص لآخر في هذا التاريخ. في الواقع ، في البداية ، لم تعلن منظمة



الصحة العالمية عن حالة طوارئ صحية عمومية ذات نطاق دولي ، ولكنها ببساطة حذرت الصين والأعضاء الآخرين في منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع والتدابير التي كان يجب أن تؤخذ.

ثم أكدت منظمة الصحة العالمية انتقال الفيروس من شخص لآخر في 23 جانفي 2020 ، وأعلنت حالة الطوارئ الصحية في 30 جانفي 2020.

في تونس ، تم اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة اعتباراً من مارس 2020 بعد انتشار المرض.

لا يوفر الانتشار اللاحق للفيروس وتحديدته على أنه فيروس كورونا المتجدد معلومات إضافية لتقييم الوضع الذي كان موجوداً في 31 ديسمبر 2019. هذه عناصر جديدة ظهرت في مارس 2020 غير مرتبطة بالشكوك المسجلة في نهاية ديسمبر 2019 ولا تؤثر على استمرارية عمليات البنك

وهكذا ، كجزء من مساهمته في مكافحة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى الشركات بشكل خاص ، قرر البنك المركزي التونسي ، في 17 مارس 2020 ، تخفيض سعر الفائدة الرئيسية. من 7.75% إلى 6.75%.

يمثل هذا التدبير انخفاضاً قدره 100 نقطة أساسية. ويتبع القرار الذي اتخذته مجلس إدارته في نفس اليوم ، نظراً لتدهور الوضع الاقتصادي التونسي في أعقاب وباء الفيروس التاجي الذي أصاب عملياً جميع الأنشطة.

في 18 مارس 2020 ، أعلن البنك المركزي التونسي عن مجموعة من القرارات الاستثنائية التي تهدف إلى دعم الجهد الوطني في هذه الفترة من الأزمة وضمان استقرار القطاع المالي ، من خلال إصدار منشور للبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك عدد من الإجراءات الاستثنائية لدعم الأعمال التجارية والمساعدة في الحفاظ على النسيج الاقتصادي وحماية الوظائف. تطبيقاً لهذا المنشور يحق للبنك:

1 - منح الشركات إمكانية تأجيل استحقاقاتها المصرفية (أصلها وفوائدها) خلال الفترة من بداية مارس 2020 إلى نهاية سبتمبر 2020 وتعديل جدول الدفع وفقاً لقدرة كل مستفيد. يتعلق هذا الإجراء بالقروض المهنية الممنوحة للحرفاء المصنفين 0 و 1 بعد تقديم طلب إعادة الجدولة ؛

2 - منح قروض جديدة للمستفيدين من تمديد المواعيد النهائية.

3 - تطبيق إجراءات التأجيل المذكورة أعلاه على الحرفاء المصنفين 2 و 3 ، على أساس كل حالة على حدة ووفقاً لتقييم وضع الحريف

لتسهيل هذه العملية وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على دعم الفاعلين الاقتصاديين ، ستتم ممارسة مرونة أكبر من حيث القواعد الاحترازية ، وهي:

1 - لا تعتبر إجراءات الدعم بمثابة إعادة هيكلة للاعتمادات ولا تؤخذ فترة الترحيل في الاعتبار عند حساب أقدمية

2 - المبالغ المستحقة توفير المزيد من المرونة فيما يتعلق بالامتثال لنسبة الائتمان / الودائع

3 - بالإضافة إلى ذلك ، ومن أجل الحد من سفر عملاء البنك ، فقد تقرر ضمان استمرارية خدمات السحب النقدي من الموزعات الآلية ومجانيتها عن طريق إلغاء عمولة السحب من أي موزع آلي.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن البنك التونسي ، في إطار المقاومة الوطنية ضدّ جائحة فيروس كورونا ، قرّر في مارس 2020 التبرّع بـ 11.350 ألف دينار تونسي لصندوق 1818 لمكافحة فيروس كورونا وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

القوائم المالية للبنك التونسي
في 31 ديسمبر 2019



الموازنة السنة المختومة في 31 ديسمبر 2019

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

الأصول	البند	الإيضاح	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
أصول 1	الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة التونسية	1.3	181 342	246 521
أصول 2	ديون على المؤسسات المصرفية والمالية	2.3	368 735	257 178
أصول 3	ديون على الحرفاء	3.3	4 453 973	4 465 443
أصول 5	محفظة الإستثمار	4.3	933 520	921 015
أصول 6	الأصول الثابتة	5.3	47 918	49 617
أصول 7	أصول أخرى	6.3	37 382	50 237
مجموع الأصول			6 022 870	5 990 011

الخصوم	البند	الإيضاح	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
خصوم 1	البنك المركزي التونسي	1.4	272 811	628 381
خصوم 2	إيداعات وأرصدة المؤسسات المصرفية والمالية	2.4	78 056	141 370
خصوم 3	ودائع الحرفاء	3.4	4 025 574	3 745 129
خصوم 4	اقتراضات وموارد خاصة	4.4	531 014	431 069
خصوم 5	خصوم أخرى	5.4	197 049	204 736
مجموع الخصوم			5 104 504	5 150 685

الأموال الذاتية	البند	الإيضاح	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
أموال ذاتية 1	رأس المال		225 000	225 000
أموال ذاتية 2	الإحتياطيات		555 283	457 783
أموال ذاتية 4	مبالغ محولة من جديد		2 793	45 996
أموال ذاتية 5	ربح السنة المالية		135 290	110 547
مجموع الأموال الذاتية		6.4	918 366	839 326
مجموع الخصوم والأموال الذاتية			6 022 870	5 990 011

قائمة التعهدات خارج الموازنة السنة المختومة في 31 ديسمبر 2019

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

خارج الموازنة	البود	الإيضاح	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
خارج موازنة 1	ضمانات وكفالات والضمانات الأخرى المقدمة	1.5	622 367	712 092
خارج موازنة 2	اعتمادات مستندية	2.5	196 317	285 966
خارج موازنة 3	أصول مقدمة كضمانات (*)	3.5	339 622	655 482
	الخصوم المحتملة		1 158 306	1 653 540
خارج موازنة 4	تعهدات التمويل المقدمة	4.5	213 926	295 106
	التعهدات المقدمة		213 926	295 106
خارج موازنة 6	تعهدات التمويل المقبولة	5.5	932	9 438
خارج موازنة 7	ضمانات مقبولة	6.5	2 233 605	2 207 763
	تعهدات التمويل المقبولة		2 234 537	2 217 201

(*) تمت إعادة صياغة عمود المقارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)

قائمة النتائج

سنة مالية من 12 شهر مختومة في 31 ديسمبر 2019

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	الإيضاح	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
إيرادات الإستغلال البنكي			
فوائد ومداخليل مماثلة	1.6	473 871	400 457
عمولات (في شكل إيرادات)	2.6	60 661	58 589
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	3.6	31 822	32 613
مداخليل محفظة الإستثمار	4.6	54 491	54 354
مجموع إيرادات الإستغلال البنكي		620 845	546 013
أعباء الإستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	5.6	256 272	216 076
عمولات مدينة	6.6	3 459	2 360
مجموع أعباء الإستغلال البنكي		259 731	218 436
الناتج المصرفي الصافي		361 114	327 577
مخصّصات للمدخرات وتصحيح القيمة على ديون وخصوم	7.6	36 147	61 504
مخصّصات للمدخرات وتصحيح القيمة على محفظة الإستثمار	8.6	12 769	2 314
إيرادات الإستغلال الأخرى	9.6	1 389	988
نفقات الأعوان	10.6	74 831	68 522
أعباء الإستغلال العامة	11.6	32 327	28 064
مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة	12.6	7 446	7 199
نتيجة الإستغلال		198 983	160 962
رصيد ربح / خسارة متأتي من عناصر عادية أخرى	13.6	499	420
الضريبة على الأرباح	14.6	64 192	45 751
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		135 290	115 631
رصيد ربح / خسارة العناصر غير العادية	15.6	0	5 084
النتيجة الصافية للسنة		135 290	110 547

جدول التدفقات النقدية سنة مالية من 12 شهر مختومة في 31 ديسمبر 2019

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	الإيضاح	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة	1.7	562 025	478 769
أعباء الإستغلال البنكي المدفوعة	2.7	(248 065)	(212 477)
إيداعات / سحبوات إيداعات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى		(324 410)	134 064
قروض وتسبقات / خلاص قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		(5 881)	(309 698)
إيداعات / سحبوات إيداعات الحرفاء		268 428	287 251
مبالغ مدفوعة للأعوان ودائنين مختلفين		(88 236)	(84 988)
تدفقات خزينة أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال		(26 484)	(11 429)
ضريبة على المرائب		(64 192)	(50 837)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستغلال		73 185	230 655
فوائد و حصص أرباح مقبوضة على محفظة الإستثمار		48 793	49 744
اقتناء / إحالات على محفظة الإستثمار		(19 576)	(162 016)
اقتناء / إحالة على أصول ثابتة		(5 215)	(10 364)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار		24 002	(122 636)
ارتفاع / انخفاض الموارد الخاصة		100 297	86 091
حصص أرباح مدفوعة	3.7	(56 250)	(72 000)
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل		44 047	14 091
التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المالية		141 234	122 110
السيولة وما يعادلها في بداية السنة المالية		277 923	155 813
السيولة وما يعادلها عند ختم السنة المالية	4.7	419 157	277 923



الإيضاحات حول القوائم
المالية المختومة
في 31 ديسمبر 2019



تقديم البنك التونسي

البنك التونسي هو شركة خفية الإسم رأسمالها 225 مليون دينار بعثت سنة 1884 وتخضع للقانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بمؤسسات القرض.

والبنك التونسي هو بنك شامل خاص، ينقسم رأسماله إلى 225.000.000 سهما قيمة السهم الواحد الإسمية 1 دينار ويتوزع كآتي:

المساهمون	عدد الأسهم	%
مساهمون تونسيين	141 716	%62,98
مساهمون أجانب	83 284	%37,02
المجموع	225 000	%100

المبادئ والطرق المحاسبية

تم إعداد القوائم المالية للبنك التونسي المقفلة في 31 ديسمبر 2019 طبقا

- للقانون عدد 96-112 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالنظام المحاسبي للمؤسسات
- للأمر عدد 96-2459 بتاريخ 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على الإطار المرجعي للمحاسبة
- لقرار وزير المالية المؤرخ في 31 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على معايير المحاسبة
- لقرار وزير المالية المؤرخ في 22 جانفي 1999 المتعلق بالمصادقة على معايير المحاسبة التقنية
- لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999 المتعلق بالمصادقة على معايير المحاسبة القطاعية الخاصة بالمؤسسات البنكية

كما أن القوائم المالية للبنك التونسي المقفلة والمنشورة بالنسبة لديسمبر 2019 تم تقديمها طبقا للمعيار القطاعي عدد 21 المتعلق بتقديم البيانات المالية للمؤسسات المصرفية

1. تدوين المداخيل

يتم احتساب المداخيل المرتبطة بتعهدات البنك والمقبوضة في شكل فوائد أو عمولات وكذلك حصص الأرباح الراجعة للبنك من خلال مساهمته عندما يتم استيفاء الشروط التالية:

- هذه المداخيل يمكن قياسها بطريقة موثوقة و

- استخلاصها ثابت بصفة معقولة

يتم أخذها بعين الاعتبار في النتيجة طبقا للقواعد المضمنة بالمعيار المحاسبي 03 المتعلق بالمدخل

1.1 تدوين الفوائد

تدون الفوائد الجارية ضمن حساب النتيجة باعتبار النسبة الزمنية المنقضية والرصيد المتبقي في بداية كل فترة.

ويبين التعهد الممضى بين البنك والحريف قواعد احتساب الفوائد وبذلك فإن قوائم الإستهلاك تسمح للبنك بالمعرفة المسبقة لمبلغ الفوائد. وإذا كان العقد ينص على أن يكون مبلغ الفوائد مرتبطا بأي مؤشر (في الغالب هو سعر السوق النقدية) فإن تطور هذا المؤشر يسمح للبنك بالقيام بتقييمات صحيحة لمدخله

2.1 تدوين العمولات

يقع تسجيل العمولات حسب معيار الإستخلاص. هذا وطبقا للمعيار القطاعي عدد 24 :

- إذا كانت العمولات متعلقة بوضع القروض حيز النفاذ (كعمولات الدراسة) فإنها تأخذ عند القيام بالخدمة
- إذا كانت العمولات مقبوضة على أن يتم القيام بالخدمة (كما العمولات على التعهدات بالتوقيع) فإنها تحتسب باعتبار مدة التعهد

3.1 تدوين حصص الربح

يتم احتساب مداخيل مساهمات البنك في شكل حصص ربح إذا ثبت حق المساهم فيه وذلك في مستوى المبلغ الراجع للبنك من خلال مساهمته

4.1 تدوين مداخيل عمليات الإيجار المالي

يقوم البنك التونسي بعمليات الإيجار المالي كنشاط قرض ضمن مصالحه للتعهدات.

ويضع البنك على ذمة حرفائه وسيلة للتمويل تمكنهم من إمكانية كراء الممتلكات حسب اختيارهم مع تمتعهم بإمكانية الشراء بانقضاء عقد الإيجار.

ويوجد شكلان من الإيجار :

- إيجار المعدات : تمويل الإستثمار في معدات التجهيز الصالح للإستعمال المهني (معدات النقل، المكتبية، التجهيز الصناعي...)

- الإيجار العقاري : تمويل المحال المخصصة للإستعمالات المهنية (البناءات، المعامل، المتاجر...)

ويتم تسجيل الممتلكات المقتناة ضمن عمليات الإيجار المالي خلال السنة بصفة وقتية في حساب «مدينين مختلفين» في انتظار تطبيق عقد الإيجار.

وعند وضع عقد الإيجار حيز التنفيذ فإن المعيار المحاسبي عدد 41 المتعلق بعقود الإيجار هو الذي يتم تطبيقه لتدوين عملية الإيجار المالي في أصول البنك. ويتم تدوين هذه الأصول كقروض للحرفاء وتصنف ضمن العمليات مع الحرفاء.

5.1 الأخذ بوضعية عدم التأكد في تدوين المحاصيل

يتوقف تسجيل الفوائد حين يوجد شك في الديون المتعلقة بها أو أن أصل المبالغ وفوائدها التي حل أجلها على نفس المستفيد بقيت دون استخلاص. وبذلك فإن أي فائدة تم احتسابها مسبقا ولم تستخلص يتم خصمها من النتيجة وتسجل ضمن الفوائد المحتفظ بها.

وتطبيقا لمقتضيات المعيار المحاسبي عدد 3 المتعلق بالمداخيل من ناحية والمعيار المحاسبي القطاعي عدد 24 المتعلق بالتعهدات والمداخيل والفصل 9 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91، فإن الفوائد والفوائد الدائنة المتعلقة بالديون المصنفة 2 و3 و4 لا يجب أن يتم احتسابهم في رقم المعاملات إلا إذا كان استخلاصها مضمونا.

2. الأصول الثابتة

ينك تسجيل الأصول الثابتة بأصول الموازنة (أصول 6) إذا :

- كان من المتوقع أن تكون لها مصلحة اقتصادية في المستقبل للبنك
- كان بالإمكان قياسها بصفة صحيحة

وتنقسم إلى أصول ثابتة مادية وغير مادية

1.2 الأصول الثابتة المادية

إن الأصل الثابت المادي هو أصل عيني ملموس تتم مراقب وممسوك سواء من أجل التمتع بخدماته أو لأغراض إدارية خاصة بالبنك. ويتم استعماله لأكثر من سنة وطبيعة المصاريف تبقى المحدد لتمريره إلى الأصول عوضا عن الأعباء وذلك بالنظر إلى الشرطين المذكورين.

وتشتمل تكلفة الإقتناء على ثمن الشراء ومصاريف الديوانة والضريبة والرسوم الأخرى غير المسترجعة ومصاريف النقل والشحن والتأمين والتركيب اللازمة ليدخل الأصل المعني حيز الإستعمال.

ويتم خصم التخفيضات التجارية والرسوم القابلة للإسترجاع من تكلفة الإقتناء.

أما فيما يخص استهلاك الأصول المادية فيتم تحديد قاعدته بتكلفة الأصل ينقص منها القيمة المتبقية والمتمثلة في المبلغ الصافي الذي يأمل البنك جنيته مقابل الممتلك في نهاية مدة استعماله بعد خصم تكاليف الإحالة المزمعة.

ويتم إدخال المصاريف اللاحقة المتعلقة بالأصل المادي الذي تم احتسابه في القيمة المحاسبية للممتلك إذا كان من المحتمل أن يتمتع البنك بفوائد مستقبلية أكبر من مستوى الأداء الذي تم تقييمه في البداية. وكل المصاريف الأخرى اللاحقة يتم تسجيلها بأعباء السنة التي تمت فيها.

• استهلاك الأصول الثابتة المادية

إن مدة الإستعمال هي سواء المدة المنتظرة لاستعمال الأصل أو عدد وحدات الإنتاج (أو ما يعادلها) التي يأمل ينتظر البنك الحصول عليها من الأصل. يتم استهلاك الأصول الثابتة المادية للبنك بأقساط متساوية حسب النسب التالية :

البنود	2019/12/31	2018/12/31
البنائيات	%5	%5
معدات وأثاث مكاتب	%10	%10
معدات نقل	%20	%20
معدات إعلامية	%14	%14

وبعد احتسابها في البداية بالأصول، فإن الأصل الثابت المادي يتم احتسابه بتكلفته بنقص منها مجموع الإستهلاكات أو خسائر القيمة المحتملة (وذلك عند عدم إمكانية استرجاع القيمة المحاسبية الصافية بالنتائج المستقبلية المتأتية من استعمالها).

• خروج الأصول الثابتة المادية من الأصول

يتم سحب الأصول الثابتة المادية من الأصول إثر إحالتهم أو وضعهم في النفايات. وبذلك فإن الفارق بين محصول الإحالة والقيمة المحاسبية الصافية في تاريخ السحب يتم إدراجها بنتيجة السنة الجارية.

2.2 الأصول الثابتة غير المادية

الأصل الثابت غير المادي هو أصل غير نقدي يتم التعرف عليه بدون مادية طبيعية يتم مسكه من أجل استعماله (لأكثر من مدة محاسبية) لأجل الإنتاج أو الحصول على أملاك أو خدمات أو لكرائه للعملاء أو لاستعمالات إدارية

• الأصل التجاري المقتنى يشتمل على العناصر العادية المكونة للأصل التجاري (الزبائن والعملاء) وكذلك الأصول غير المادية الأخرى الذين لم يتم تقييمهم واحتسابهم بطريقة مستقلة بالموازنة.

• حق الإيجار الذي يتم اقتناؤه يحتسب كأصل غير مادي في صورة أنه كان محل تقييم منفصل في عقد الإحالة. ويتمتع بحماية قانونية ويتمثل في الحق المحول إلى المقتني لتجديد الإيجار.

• البرامج الإعلامية المنفصلة عن المعدات المقتناة أو التي تم خلقها سواء للإستعمال الداخلي للبنك أو كوسيلة للإستغلال استجابة لمتطلبات الحرفاء يتم احتسابها كأصل غير مادي إذا توفرا الشرطان العامين المذكوران بالفقرة 2.3 أعلاه. وبالمثل بالنسبة لمصاريف تطوير البرامج ذات الإستعمال الداخلي الموضوعة أو المطورة داخليا أو بالوكالة

ويتم احتساب الأصل غير المادي المقتنى أو الذي تم وضعه بتكلفته التي تقاس بنفس القواعد المطبقة في احتساب الأصول المادية

• استهلاك الأصول غير المادية

يتم استهلاك الأصول غير المادية بأقساط متساوية على مدة استعمالهم :

• الأصل التجاري وحق الإيجار يتم استهلاكهما على مدة لا تتعدى 20 سنة أو على مدة أطول إذا تبين بوضوح أن هذه المدة هي المناسبة. وقد اختار البنك عدم استهلاك الأصول التجارية المقتناة.

• تقيم مدة حياة البرامج الإعلامية حسب التاريخ الذي يصبح خلاله البرنامج لا يستجيب لحاجة البنك أو الحرفاء أخذا بعين الاعتبار للتطور المنتظر للمعارف الفنية في مجال تصميم وإنتاج البرامج الإعلامية. ولا يمكن أن تتعدى هذه المدة 5 سنوات. ويقوم البنك التونسي باستهلاك برامجه الإعلامية على 3 سنوات.

ويتم تطبيق فحص دوري كلما تم التعرف على مؤشر لتقلص القيمة (في صورة أن القيمة المسترجعة من الأصل أقل من القيمة المحاسبية الصافية). وفي هذه الحالة، يتم إرجاع القيمة المحاسبية الصافية إلى القيمة المسترجعة.

• خروج الأصول غير المادية من الأصول

يتم سحب الأصل غير المادي من الموازنة في صورة إحالتها أو في صورة عدم انتظار أي منافع اقتصادية من استعماله أو من إحالته في المستقبل.

3.2 محفظة السندات

1.3.2 مكونات محفظة السندات

تتكون محفظة السندات من محفظة السندات التجارية ومحفظة سندات الإستثمار

أ- محفظة السندات التجارية

تتكون محفظة السندات التجارية من :

- سندات التداول : وهي سندات تتميز بقصر مدة مسكها وبسيولتها
- سندات التوظيف : وهي السندات التي لا تستجيب للمعايير المطبقة بالنسبة لسندات التداول أو الإستثمار. وهي السندات المقتناة مع نية الإبقاء عليها لمدة قصيرة (لمدة تفوق ثلاث أشهر) فيما عدى السندات ذات المردود القار والذي تنوي المؤسسة المحافظة عليها إلى تاريخ حلول أجلها والتي يتم تعريفها كسندات استثمار.

ب - محفظة الإستثمار

تتمثل في السندات المقتناة مع نية مسكها طويلا. وتسجل بثمن اقتنائها بدون اعتبار نفقات وأعباء الشراء. ويتم تصنيفها ضمن هذه السندات، سندات المساهمة والحصص في الشركات الشريكة والشركات الثانوية وحصص الشركات المتصلة. ويتم الاحتفاظ بها لمدة طويلة والتي تعتبر صالحة لنشاط البنك وتمكنه أو لا من القيام بتأثير واضح أو مراقبة مشتركة أو مراقبة كلية على الشركة المصدرة.

وتصنف ضمن سندات المساهمة :

- الأسهم والسندات ذات المردود المتغير الممسوكة من أجل الحصول لمدة طويلة على مردود مرضي بدون أن يدخل البنك في تصرف الشركة المصدرة

- الأسهم والسندات الأخرى ذات المردود المتغير التي تسمح بتواصل العلاقات البنكية الموجودة مع الشركة المصدرة والتي لا يمكن تصنيفها ضمن الحصص في الشركات الشريكة أو الحصص في الشركات الشائعة أو الحصص في الشركات المتصلة.

2.3.2 الإحتساب والتقييم في تاريخ الختم

يتم احتساب السندات في تاريخ اقتنائها بتكلفة شرائها دون اعتبار نفقات وأعباء الشراء فيما عدى أتعاب الدراسة والنصح المجرة بمناسبة اقتناء سندات الإستثمار.

وفي صورة أن سعر اقتناء السندات ذات المردود القار هو أعلى أو أقل من سعر خلاصها فإن الفارق (منحة أو تقلص حسب الحالة) يتم إدخاله في تكلفة الإقناء ما عدى المنح أو التقلصات على سندات الإستثمار وسندات التوظيف التي يتم احتسابها بصفة منفردة وتوزيعها على مدة الحياة المتبقية للسند.

وفي تاريخ ختم الحسابات، يتم تقييم السندات كما يلي :

أ- سندات التداول : تقيم هذه السندات بقيمة السوق (معدل سعر البورصة المرجح). ويتم إدراج تغير السعر الموالي لتقييمها بالنتيجة.

ب- سندات التوظيف : يتم تحديد قيمتها كل سند على حده حسب قيمة السوق بالنسبة للسندات المسعرة وبالقيمة الحقيقية بالنسبة للسندات غير المسعرة.

ولا يمكن القيام بمقاصة بين القيمة الزائدة غير المحققة على بعض السندات مع الخسارة غير المحققة على سندات أخرى. ويتم تكوين مدخرات على نقص القيمة غير المحقق الناتج عن الفارق بين القيمة المحاسبية وقيمة السوق على عكس القيمة الزائدة غير المحققة التي لا يتم تدوينها.

ت- سندات الإستثمار : يتم تناول القيم الزائدة غير المحققة على هذه السندات بنفس الطريقة المعتمدة في سندات التوظيف.

ولا تكون مدخرات على نقص القيمة غير المحقق إلا في الحالتين التاليتين:

- إمكانية كبيرة لأن لا يحتفظ البنك بهذه السندات إلى آجالها.

- وجود أخطار عدم إيفاء لدى مصدر السندات.

3.3.2 احتساب مداخل محفظة السندات

إن الطريقة المعتمدة في تدوين مداخل السندات هي الطريقة المتساوية طبقا للمعيار المحاسبي القطاعي عدد 25.

تحتسب الفوائد على التعهدات بالتوازي مع سريانها واتصالها بالفترة المناسبة لتدوينها.

وفي كل ختم محاسبي، يتم تسجيل الفوائد الجارية للفترة المحتسبة بالنسبة الإسمية للسهم في حساب النتيجة ويكون مبلغ المنحة أو التقلص موضوع جدولة متساوية على مدة حياة السند.

وبذلك يتم إدراج الفوائد التي سيتم قبضها على رقاغ الخزينة المكتتبه في قيمة السندات وتدون في ربح المرحلة. ويتم تدوين الفوائد المقبوضة مسبقا في الفترات المناسبة.

4.2. تعهدات البنك

إن التعهد يعني كل دين متأت من قرض أو تسبقات ممنوحة من طرف البنك وكذلك كل واجب على البنك من خلال عقد أو أي آلية أخرى وذلك لتوفير كل المبالغ أو جزء منها (تعهد تمويل) أو لضمان لعميل إتمام عملية وذلك بأخذ مكان الحريف في صورة عدم إيفائه بالتزاماته (تعهد ضمان).

1.4.2 قواعد تقييم التعهدات بالموازنة

أ- التقييم الأولي للتعهدات

يتم احتساب القروض والتسبقات بالموازنة بالمبالغ الموضوعة على ذمة الدائن في تاريخ وضعها على ذمته.

في صورة أن المبالغ الموضوعة على ذمته هي مختلفة عن القيمة الإسمية (حالة خاصة الفوائد المحتسبة والمستخلصة مسبقا على مبلغ القرض)، فإن القروض والتسبقات يتم احتسابها بقيمتها الإسمية والفارق مقارنة بالمبلغ الموضوع على ذمة الدائن يوضع في حساب تسوية ويأخذ بالمداخيل.

إلا أنه ولغرض تقديم القوائم المالية فإن مبلغ الفوائد المقبوضة مسبقا وغير جارية في تاريخ ختم القوائم المالية يتم طرحه من قيمة القروض والتسبقات الموجودة بالأصول.

ومن ناحية أخرى، وإذا كان البنك قد تشارك مع بنوك أخرى في إسناد قرض إلى طرف ثالث في صورة قروض أو تسبقات أو تعهدات للتمويل أو ضمان، فإن التعهد يحتسب بالحصة في العملية.

وفي صورة أن الحصة في الخطر المصرفي أكثر أو أقل من الحصة في العملية، فإن الفارق وحسب الحالة يوضع من بين تعهدات الضمان المقدمة أو تعهدات الضمان المقبولة.

ب- التقييم التعهدات في تاريخ الختم

طبقا للمعيار المحاسبي عدد 24 المتعلقة بترتيب التعهدات والمداخيل المتعلقة بها بالمؤسسات البنكية، «فإن خطر أن لا تحترم الأطراف تعهداتها يمكن أن يكون مرتبطا سواء بصعوبات تعترض الأطراف أو من الممكن أن تعترض لها تجعلها غير قادرة على احترام تعهداتها وسواء أن الأطراف تعترض على مبلغ تعهداتها».

في صورة وجود هذا الخطر فإن التعهدات المتصلة بها تعتبر مشكوك فيها ويتم تكوين مدخر لذلك.

ترتب التعهدات الموجودة بالموازنة أو خارجها ويتم تكوين مدخر لها طبقا لمقتضيات مناشير البنك المركزي التونسي التالية :

- المنشور عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات

ت - طريقة ترتيب الديون

يقر منشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 الترتيب التالي :

• الأصول الجارية (صنف 0)

تعتبر أصولاً جارية، الأصول التي يتبين أن آجال تحقيقها أو استخلاصها مضمونة.

• الأصول التي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1)

هي الأصول التي لا يزال تحقيقها أو استخلاصها كلياً في الآجال مضموناً والتي هي ممسوكة من طرف شركات تنشط في قطاع يمر بصعوبات أو أن الوضعية المالية في تدهور. ولا يتعدى التأخير في دفع الفوائد أو الأصل 90 يوماً.

• الأصول غير المتحقق منها (صنف 2)

هي الأصول التي يعتبر تحقيقها أو استخلاصها كلياً في الآجال غير متحقق منه والتي هي ممسوكة من طرف شركات تمر بصعوبات مالية أو شركات أخرى يمكن أن تؤثر على وجودها والتي تتطلب اتخاذ إجراءات تقويم. ويتجاوز عادة تأخير دفع الفوائد أو الأصل الـ 90 يوماً دون أن يتعدى 180 يوماً.

• الأصول التي تبعث على الإنشغال (صنف 3)

هي كل الأصول التي يعتبر تحقيقها أو استخلاصها مهدداً والتي هي ممسوكة من طرف شركات تمثل بأكثر خطورة خاصيات الصنف 2.

ويتجاوز عادة تأخير دفع الفوائد أو الأصل الـ 180 يوماً دون أن يتعدى 360 يوماً.

• الأصول التي لا أمل في استرجاعها (صنف 4)

ينضوي تحتها الديون التي يتعدى تأخير الدفع فيها 360 يوماً والأصول المتبقية في حالة انتظار لمدة تتجاوز الـ 360 يوماً وكذلك الديون في طور النزاع.

ث – أخذ وضعية عدم التأكد بعين الاعتبار في تقييم الديون

المدخرات الفردية :

• قواعد قياس المدخرات الفردية

يتم تحديد المدخرات حسب النسب المحددة من طرف البنك المركزي التونسي في منشوره عدد 91-24 ومذكرته عدد 93-23. ويتم تكوين هذه المدخرات فردياً على الديون لدى الحرفاء.

ومن أجل تقييم المدخرات على ديون الحرفاء، فإن البنك يبقى على قيمة الضمانات الرهنية المسجلة والتي كانت موضوع عملية تقييم محايد. ويهم هذا الترتيب الحرفاء الذين تم تصنيفها حديثاً ضمن الأصول غير ذات أداء بدون العودة إلى الماضي.

ويؤدي تطبيق قانون الحذر إلى الإبقاء على نسب مدخرات دنيا لكل صنف من الأصول.

الصف	نسبة المدخرات
الصف 0 و 1	0 %
2	20 %
3	50 %
4	100 %

يتم تطبيق نسب المدخرات لكل صف خطر على الخطر الصافي غير المغطى أي مبلغ التعهد يخصم منه الفوائض المحفوظة وقيمة الضمانات سواء المالية أو البنائات المرهونة أو ضمانات الدولة والبنوك وشركات التأمين.

• أخذ الضمانات بعين الاعتبار في مجال تقييم المدخرات على الأصول غير المضمونة

بالنظر إلى منشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 بتاريخ 30 ديسمبر 2013 المتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، فإنه يتم اعتماد خصم على قيمة الضمان المأخوذ في تقييم الخطر وذلك بالنسبة للأصول التي لها أقدمية في الصف 4 تساوي أو أكثر من 3 سنوات لتغطية الخطر الصافي وذلك بحساب الحصاص الدنيا التالية :

الأقدمية في الصف 4	نسبة المدخر
3 إلى 5 سنوات	40 %
6 و 7 سنوات	70 %
يساوي أو أكثر من 8 سنوات	100 %

المدخرات الجماعية :

تطبيقا لمقتضيات المنشور عدد 02 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 11 جانفي 2012 المتعلق بتقييم التعهدات في إطار التدابير الظرفية لدعم المؤسسات الإقتصادية والمكمل بالمذكورة الموجهة للبنوك عدد 8 لسنة 2012 بتاريخ 2 مارس 2012 المتعلقة بتكوين مدخرات جماعية، فإنه يجب تكوين مدخر باقتطاع من نتائج السنة وذلك لتغطية المخاطر الكامنة على مجموع الخصوم الجارية وتلك التي تتطلب متابعة خاصة.

وتتطلب الطريقة المتبعة لتحديد هذا المدخر الجماعي :

• تجميع التعهدات 0 و 1 في مجموعات متجانسة حسب طبيعة المدين (مهنين وخواص) وحسب قطاع النشاط

• تحديد نسبة التحويل المتوسطة لكل مجموعة التي تمت ملاحظتها خلال السنوات الماضية (3 سنوات على الأقل) والتي تتمثل في الخطر الإضافي للمجموعة المعتبرة للسنة ن مقارنة بالتعهدات 0 و 1 لنفس المجموعة بالنسبة للسنة ن-1.

• احتساب عامل تدرج لكل مجموعة ديون تمثل تدهور المخاطر في السنة ن. ويتمثل لكل مجموعة في نسبة الديون الجارية غير المستخلصة والموضوعة بالتعهدات 0 و 1 للسنة ن مقارنة بذلك المتعلق بالسنة ن-1. ولا يمكن أن يكون عامل التحجيم أقل من 1.

• تقدير نسبة تمويل متوسطة على الخطر المضاف لكل مجموعة وتطبيق هذه النسبة على جاري التعهدات 0 و 5 للمجموعة المذكورة. والمدخر الجماعي الجملي هو مجموع المدخرات الجماعية لكل مجموع

تتمثل معدلات المخصصات المستخدمة من قبل البنك التونسي لتحديد المخصص الجماعي المطلوب في

مجموعة الديون	نسبة المدخر
الفلاحة	20%
المعاصر	35%
الصناعات المعملية	25%
مصدري زيت الزيتون	30%
الصناعات الأخرى	25%
البناءات والأشغال العامة	20%
السياحة	20%
البعث العقاري	15%
خدمات أخرى	25%
التجارة	25%
القروض للخواص	20%

2.4.2 احتساب التعهدات خارج الموازنة

أ- تعهدات التمويل والضمان

تغطي تعهدات التمويل والضمان فتح خطوط القروض والقروض المستندية والضمانات والكفالات والضمانات الأخرى المقدمة من طرف البنك بطلب من معطي الأمر.

توضع تعهدات التمويل والضمان بخارج الموازنة كلما تم التعاقد بشأنها ويتم تحويلها إلى الموازنة كلما تم صرف المبالغ بالقيمة الاسمية للمبالغ التي سيتم إسنادها بالنسبة لتعهدات التمويل ومبلغ الضمان بالنسبة لتعهدات الضمان.

وطبقا للمعيار المحاسبي القطاعي عدد 24، يتم إلغاء تعهدات التمويل والضمان من خارج الموازنة :

- سواء في نهاية مدة الضمان والتي ينتهي معها سريان التعهد
- سواء بوضع التعهد حيز التطبيق، وفي هذه الحالة فإن الإلغاء يتم بدفع المبلغ وتسجيل الدين بالموازنة.

ب- الضمانات المقبولة من طرف البنك

مقابل التعهدات المقدمة يتحصل البنك على ضمانات في شكل أصول مالية، ضمان حقيقي وشخصي، ضمانات، موافقات وغيرها من الضمانات التي تقدمها المؤسسات المصرفية الأخرى وكذلك الضمانات التي تقدمها الدولة وشركات. التأمين.

يتم احتساب الضمانات عندما تكون عملية تقييمهم موثوقة بقيمة إنجازها لصالح البنك بدون أن يتجاوز ذلك قيمة التعهدات التي تغطيها. ويتم تقييمهم على أساس اختبار.

5.2 قواعد تحويل العمليات بالعملة

طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي القطاعي عدد 23 المتعلق بالعمليات بالعملة في المؤسسات البنكية:

- تسجل العمليات المجراة بالعملة لوحدها وذلك بالقيام بمسك محاسبة على حدة في كل عملة مستعملة. وتسمح هذه المحاسبة تحديد وضعية الصرف في كل فترة
- تأثر الأعباء والمحاصيل بالعملة على وضعية الصرف. ويتم احتسابها في محاسبة مفتوحة لكل عملة معنية كلما اجتمعت أسباب أخذها في الحساب ويتم بعد ذلك تحويلها إلى المحاسبة بالعملة المرجعية وذلك بحساب سعر الصرف بالحاضر الجاري به العمل في تاريخ الأخذ في الحساب في المحاسبة الممسوكة بالعملة. إلا أنه يمكن استعمال معدل سعر صرف أسبوعي أو شهري لمجمل العمليات المحتسبة في كل عملة خلال تلك الفترة. ويتم تحويل الأعباء والمحاصيل بالعملة والتي لم يحل أجلها في تاريخ الختم المحاسبي على قاعدة سعر صرف بالحاضر الجاري به العمل في تاريخ الختم المحاسبي.
- في كل ختم محاسبي، يتم تحويل وإدخال عناصر الأصول والخصوم وخارج الموازنة الموجودة في كل محاسبة من المحاسبات بالعملة إلى المحاسبة الممسوكة بالعملة المرجعية وذلك على قاعدة سعر الصرف بالحاضر الجاري به العمل في ذلك التاريخ.
- ويتم أخذ الفوارق بين من ناحية عناصر الأصول والخصوم وخارج الموازنة التي أعيد تقييمها والمبالغ الممثلة لهم في حسابات مقابل القيمة لوضعية الصرف من ناحية أخرى في حساب النتيجة للفترة المعنية
- يتم احتساب عمليات الصرف بالحاضر مع مدة الاستعمال (الذي هو عادة يومان) في خارج الموازنة منذ تاريخ التعهد وبالموازنة في تاريخ توفير العملات
- ويتم تحويل عمليات الصرف لأجل ولغرض الاحتكار، في تاريخ التعهد بسعر الصرف لأجل كما هو مبين بالعقد.
- ويتم احتسابها بخارج الموازنة. وفي كل ختم محاسبي يتم إعادة تقييم التعهدات على قاعدة سعر صرف لأجل بالنسبة للوقت المتبقي في تاريخ الختم. وكل فارق صرف المتأني من عملية إعادة التقييم هذه يتم وضعه بمجمله بالنتيجة.

6.2 الضرائب والمراييح

يتم تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة تطبيقا لقواعد القانون العام. وبذلك، فإن أعباء الضريبة يحدد ويحتسب باستعمال طريقة الضريبة المستوجبة.

والضريبة المستوجبة هي مبلغ الضرائب على الربح الذي سيدفع أو سيستعاد بالنسبة للسنة.

7.2 تقييم الأموال الذاتية

تشتمل الأموال الذاتية على رأس المال والمكملات المأتى بها والإحتياطيات وما يعادلها والنتائج المحولة ونتيجة الفترة (الربح أو الخسارة).

ويتمثل رأس المال في القيمة الإسمية للأسهم المكونة لرأس المال وكذلك السندات التي تحل محلها أو المشابهة لها وخاصة شهادات الإستثمار.

ويخصم رأس المال المكتتب وغير المحرر سواء تم المطالبة به أم لا من هذا البند.

وتتمثل المكملات المأتى بها من منح الإصدار أو الإندماج وكل المنح الأخرى المرتبطة برأس المال.

وتمثل الإحتياطيات الجزء من المراجيح الموجه لها. وهي احتياطيات إما قانونية أو طبقا للقانون التأسيسي أو تعاقدية، تم تكوينها تطبيقا لقتضيات قانونية أو تأسيسية أو تعاقدية (مثل الإحتياطي لإعادة استثمار معفى) وإما احتياطيات حرة تم تكوينها بقرارات من الجلسة العامة لمساهمي البنك (مثل الإحتياطيات ذات نظام خاص، الإحتياطيات لاحتمالات مختلفة).

وتتمثل النتائج المحولة في نسبة من مراجيح السنوات الفارطة التي لم يتم توزيعها أو توجيهها إلى الإحتياطيات وكذلك تأثير التغييرات المحاسبية التي لم يقع تحميلها لنتيجة السنة في بنود الأموال الذاتية.

8.2 ودائع وأرصدة الحرفاء

هي الودائع تحت الطلب أو لأجل أو حسابات الإدخار والمبالغ المستوجبة فيما عدى الديون لفائدة الحرفاء المشفوعة بقرع أو كل سند آخر مشابه (خاصة القروض الرقاعية والموارد الخاصة)

أ- الودائع تحت الطلب

تستعمل الحسابات تحت الطلب لتسجيل العمليات العادية للحرفاء هي عادة غير مجزأة وفي صورة ذلك، فإن مجازاتهم تحدد حسب القانون الجاري.

ويمكن إرجاع هذه الديون في كل وقت بطلب من صاحب الحساب أو من ينوبه.

ب- حسابات الإدخار

تسجل حسابات الإدخار عمليات الإيداع والسحب العادية للحرفاء ويتم مجازاتها كل ثلاثية رجوعا لنسبة مردودية الإدخار المبين من طرف منشور البنك المركزي التونسي.

وتتوزع هذه الحسابات إلى ثلاث أنواع :

- حسابات الإدخار الكلاسيكية
- حسابات الإدخار للسكن التي تمكن من الحصول على قرض سكن
- حسابات الإدخار الأفق التي تمكن من الحصول على قرض.

ت- الحسابات لأجل ورقاع الخزينة

إن البنك مؤهل لفتح حسابات لأجل أو لإصدار رقايع خزينة. والحسابات لأجل هي حسابات تبقى فيها المبالغ المودعة مجمدة إلى غاية حلول الأجل المتفق عليه في تاريخ إيداع المبالغ. ويحدد المبلغ والأجل ونسبة الفائدة منذ فتح الحساب لأجل أو إصدار رقعة الخزينة.

ويتم تحديد نسبة الفائدة المطبقة على الحسابات لأجل ورقايع الخزينة طبقا للقانون الجاري.

ث- شهادات الإيداع

يمكن للبنك أن يطلب سيولة من السوق النقدية مقابل إصدار شهادات إيداع وهي سندات إسمية غير مادية تسجل في حسابات خصوصية مفتوحة لدى البنك باسم كل مالك،

الإيضاحات حول الموازنة - الأصول

الإيضاح 1.3

أصول 1- الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والحسابات الجارية للبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الخزينة بالدينار	30 879	31 007
الخزينة بالعملة	4 382	6 656
البنك المركزي التونسي	145 566	208 343
مركز الصكوك البريدية	515	515
مجموع أصول 1- الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والحسابات الجارية للبريد والخزينة العامة للبلاد التونسية	181 342	246 521

الإيضاح 2.3

أصول 2 - الديون على المؤسسات البنكية والمالية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الأرصدة لدى المؤسسات المالية	21 936	9 042
الأرصدة بالعملة لدى مراسلين أجنب	21 934	9 040
الحسابات المدينة للبنوك والمراسلين بالدينار القابل للتحويل	2	2
القروض للمؤسسات المالية	344 661	245 883
قروض يوم ليوم ولأجل بالدينار للبنوك	162 000	-
قروض يوم ليوم ولأجل بالعملة للبنوك	103 709	184 262
القروض للمؤسسات المالية المختصة	78 952	61 621
الديون المتصلة	2 138	2 253
الديون المتصلة بقروض على السوق النقدية	88	464
الديون المتصلة بالقروض لمؤسسات مالية مختصة	2 050	1 789
مجموع أصول 2 - الديون على المؤسسات البنكية والمالية	368 735	257 178

أصول 1.2

توزيع الديون على المؤسسات البنكية و المالية (خارج الديون المتصلة) حسب المدة المتبقية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	بدون أجل	أقل أو تساوي 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل أو تساوي 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	2019/12/31
الأرصدة لدى المؤسسات المالية	21 936	-	-	-	21 936
الأرصدة بالعملة لدى المراسلين الأجانب	21 934	-	-	-	21 934
حسابات البنوك والمراسلين الأجانب المدينة بالدينار القابل للتحويل	2	-	-	-	2
قروض المؤسسات المالية	78 952	249 995	15 714	-	344 661
قروض يوم ليوم و لأجل بالدينار للبنوك	-	162 000	-	-	162 000
قروض يوم ليوم و لأجل بالعملة للبنوك	-	87 995	15 714	-	103 709
القروض للمؤسسات المالية المختصة	78 952	-	-	-	78 952
مجموع أصول 1.2 توزيع الديون على المؤسسات البنكية و المالية (خارج الديون المتصلة)	100 888	249 995	15 714	-	366 597

الإيضاح 3.3

أصول 3 - ديون على الحرفاء

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الحسابات العادية المدينة	380 101	408 131
قروض على موارد عادية	3 745 593	3 800 923
ديون على قروض إيجار	87 121	79 304
تسبقات على حسابات لأجل ورقاع الخزينة	10 282	12 107
قروض على موارد خاصة	285 440	218 747
تمويل على موارد خارجية	181 253	214 872
تمويل على موارد من الميزانية	4 187	3 875
ديون غير مستخلصة مشكوك فيها وفي النزاع	256 892	222 669
ديون غير مستخلصة	72 255	30 964
ديون في النزاعات	184 637	191 705
ديون متصلة بحسابات الحرفاء	51 927	47 221
تغطيات محاسبية	(363 383)	(323 659)
فوائد محتفظ بها	(24 260)	(23 593)
مدخرات على قروض الحرفاء بالموازنة	(339 123)	(300 066)
المجموع أصول 3 - ديون على الحرفاء	4 453 973	4 465 443

أصول 1.3

جدول تغير الفوائد المحتفظ بها

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	الفوائد المحتفظ بها في 2018/12/31	رصد المحتفظ بها	للفوائد استعادة فوائد محتفظ بها للسنة	الفوائد المحتفظ بها في 2019/12/31
الفوائد المحتفظ بها على موارد من الميزانية	1	-	-	1
الفوائد المحتفظ بها على موارد خارجية	385	2 965	(1 904)	1 446
فوائد محتفظ بها على موارد عادية	17 182	2 923	(3 111)	16 994
فوائد محتفظ بها على ديون إيجار	158	392	(294)	256
الفوائد المحتفظ بها الأخرى	5 867	-	(304)	5 563
المجموع أصول 1.3 جدول تغير في الفوائد المحتفظ بها	23 593	6 280	(5 613)	24 260

أصول 2.3 جدول تغير المدخرات على القروض للحرفاء

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	المدخرات في 2018/12/31	رصد صافية	المدخرات في 2019/12/31
المدخرات الفردية	263 851	27 553	291 404
المدخرات الجماعية	36 215	11 504	47 719
المجموع أصول 2.3 جدول تغير المدخرات على القروض للحرفاء	300 066	39 057	339 123

تم تكوين المدخرات على الديون المشكوك فيها والتي في حالة نزاع طبقا للمقتضيات القانونية المذكورة بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91 المتعلق بمعايير تقسيم، تغطية المخاطر ومراقبة التعهدات.

أصول 3.3 توزيع الديون على الحرفاء حسب المدة المتبقية (باستثناء الديون المتصلة والفوائد المحتفظة)

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	بدون أجل	أقل أو تساوي 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل أو تساوي 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	ديسمبر 2019
حسابات عادية مدينة	-	379 963	138	-	380 101
قروض على موارد عادية	-	1 043 700	626 335	1 675 903	3 745 593
ديون إيجار	-	7 790	22 189	54 646	87 121
تسبقات على حسابات لأجل ورقاع الخزينة	-	5 056	4 870	356	10 282
قروض على موارد خاصة	-	11 879	38 681	175 430	285 440
ديون غير مستخلصة مشكوك في استرجاعها	256 892	-	-	-	256 892
المجموع أصول 3.3 توزيع الديون على الحرفاء (باستثناء الديون المتصلة والفوائد المحتفظة) حسب المدة المتبقية	256 892	1 448 388	692 213	1 906 335	4 765 429

أصول 4.3

توزيع الديون على الحرفاء حسب طبيعة العلاقة (باستثناء الديون المتصلة والفوائد المحتفظة)

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	المؤسسات ذات الصلة	المؤسسات الشريكة	المؤسسات المشتركة	حرفاء آخرين	ديسمبر 2019
حسابات عادية مدينة	37	-	-	380 064	380 101
قروض على موارد عادية	483	-	-	3 745 110	3 745 593
ديون إيجار	-	-	-	87 121	87 121
تسبقات على حسابات لأجل ورقاق الخزينة	-	-	-	10 282	10 282
قروض على موارد خاصة	-	-	-	285 440	285 440
ديون غير مستخلصة مشكوك في استرجاعها	-	-	-	256 892	256 892
المجموع أصول 4.3 توزيع الديون على الحرفاء (باستثناء الديون المتصلة والفوائد المحتفظة) حسب طبيعة العلاقة	520	-	-	4 764 909	4 765 429

الإيضاح 4.3

أصول 5 - محفظة سندات الإستثمار

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
سندات الملكية	444 442	444 889
سندات المساهمة	108 729	123 985
الحصص في المؤسسات الشريكة	3 759	48 923
الحصص في المؤسسات ذات الصلة	50 028	50 055
الأموال المتصرف فيها من طرف الشركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية	281 926	221 926
سندات الديون	533 595	513 749
الإقتراضات الوطنية	10 863	16 017
السندات	5 000	-
رقاق الخزينة	517 732	497 732
مكافآت وخصوم على الرقاق	(28 615)	(25 775)
الديون ذات الصلة	30 734	25 036
مدخرات لتقلص السندات	(46 636)	(36 884)
المجموع أصول 5 - محفظة الإستثمار	933 520	921 015

أصول 1.5 جدول التغيرات في سندات الإستثمار

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	الرصيد في 2018/12/31	إحالة أو خلاص	الإكتساب	الرصيد في 2019/12/31
سندات الملكية	444 889	322 111	322 558	444 442
سندات المساهمة	123 985	49	15 305	108 729
الحصص في المؤسسات الشريكة	48 923	262 062	307 226	3 759
الحصص في المؤسسات ذات الصلة	50 055	-	27	50 028
الأموال المتصرف فيها من طرف الشركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية	221 926	60 000	-	281 926
سندات الديون	513 749	25 000	5 154	533 595
الإقتراضات الوطنية	16 017	-	5 154	10 863
الرقاع	-	5 000	-	5 000
رقاع الخزينة	497 732	20 000	-	517 732
مجموع أصول 1.5 جدول التغيرات في سندات الإستثمار	958 638	347 111	327 712	978 037

أصول 2.5 توزيع سندات المساهمة حسب طبيعة المشاركة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	الرصيد في 2018/12/31	إحالة أو خلاص	الإكتساب	الرصيد في 2019/12/31
المساهمات المباشرة	27 974	49	43	27 980
المساهمات القابلة للإسترجاع	96 011	-	15 262	80 749
مجموع أصول 2.5 توزيع سندات المساهمة حسب طبيعة المشاركة	123 985	49	15 305	108 729

أصول 3.5 توزيع الحصص في المؤسسات الشريكة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	الرصيد في 2018/12/31	الإكتساب	إحالة أو خلاص	الرصيد في 2019/12/31
سيكاف تثمير	1 073	41	-	1 114
سيكاف الإنماء	47 750	262 021	307 226	2 545
الصندوق المشترك للتوظيف للبنك التونسي	100	-	-	100
مجموع أصول 3.5 توزيع الحصص في المؤسسات الشريكة	48 923	262 062	307 226	3 759

أصول 4.5 نسبة المسك في المؤسسات الشريكة

البند	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019
الصندوق المشترك للتوظيف للبنك التونسي	%5	%100,0
سيكاف تثمير	%9,57	%8,99
سيكاف الإنماء	%0,57	%10,97



أصول 5.5 توزيع الحصص في المؤسسات ذات الصلة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	الرصيد في 2018/12/31	إحالة أو الإكتساب	الرصيد في 2019/12/31
شركة نقل العملة بتونس	999	-	999
الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف	5 640	27	5 613
الشركة التونسية للبورصة	990	-	990
سيكار البنك التونسي	4 848	-	4 848
شركة المساهمات والنهوض بالاستثمارات	580	-	580
عقارية الزيتين	159	-	159
أستري للتأمين	17 217	-	17 217
شركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو	13 402	-	13 402
شركة القطب التنموي ببنزرت	6 220	-	6 220
العامة للمساهمات بتونس	-	-	-
مجموع أصول 5.5 توزيع الحصص في المؤسسات ذات الصلة	50 055	27	50 028

أصول 6.5 نسبة المسك في المؤسسات ذات الصلة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
شركة نقل العملة بتونس	%99,94	%99,94
الشركة التونسية للبورصة	%98,99	%98,99
سيكار البنك التونسي	%96,97	%96,97
شركة المساهمات والنهوض بالاستثمارات	%76,82	%76,82
أستري للتأمين	%49,98	%49,98
شركة القطب التنموي ببنزرت	%41,47	%41,47
الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف	%39,95	%40,14
عقارية الزيتين	%30,00	%30,00
شركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو	%30,00	%30,00
العامة للمساهمات بتونس	%0,000	%0,00

أصول 7.5 - تغيير المدخرات على سندات الإستثمار

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	المدخرات في 2018/12/31	استعادة 2018	رصيد 2018	سنة المدخرات في 2019/12/31
مدخرات على سندات مساهمة	28 996	-	(403)	28 593
مدخرات على أموال متصرف فيها	7 888	10 155	-	18 043
مجموع أصول 7.5 - تغيير المدخرات على سندات الإستثمار	36 884	10 155	(403)	46 636

أصول 8.5 - توزيع سندات الملكية حسبما كانت مسعرة أو لا

البند	السندات المسعرة	السندات غير المسعرة	ديسمبر 2019
سندات المساهمة	11 164	97 565	108 729
حصص في الشركات الشريكة	-	3 759	3 759
حصص في الشركات المتصلة	22 830	27 198	50 028
مجموع أصول 8.5 - توزيع سندات الملكية حسبما كانت مسعرة أو لا	33 994	128 522	162 516

الإيضاح 6.3

أصول 6 - الأصول الثابتة

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الأصول الثابتة غير المادية	16 086	14 626
نفقات الإنتصاب	189	189
البرمجيات الإعلامية	15 676	14 216
الأصول التجارية	221	221
الأصول الثابتة المادية	157 078	153 137
بنايات الإستغلال	66 329	63 754
بنايات لا تدخل في الإستغلال	1 318	1 562
أراضي الإستغلال	257	257
أراضي لا تدخل في الإستغلال	1 281	1 281
التصميم	12 860	12 170
معدات إعلامية	33 237	33 219
معدات بنكية	18 394	18 274
معدات نقل	2 973	2 742
الأصول الثابتة جارية	613	1 433
معدات أخرى	19 816	18 445
استهلاكات الأصول	(125 246)	(118 146)
استهلاكات الأصول الثابتة غير المادية	(13 797)	(12 899)
استهلاكات الأصول الثابتة المادية	(111 449)	(105 247)
مجموع الأصول الثابتة المادية و غير المادية الصافية	47 918	49 617

أصول 1.6 - توزيع الأصول الثابتة حسب نوع المعاملة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	القيمة الخام في 2018/12/31	الإقتضاءات	إعادة الترتيب	الإحالات	القيمة الخام في 2019/12/31
الأصول الثابتة غير المادية	14 626	1 403	57	-	16 086
نفقات الإلتصاف	189	-	-	-	189
البرمجيات الإعلامية	14 216	1 403	57	-	15 676
الأصول التجارية	221	-	-	-	221
الأصول الثابتة المادية	153 137	4 597	(57)	(599)	157 078
بنايات الإستغلال	63 754	-	2 596	(21)	66 329
بنايات لا تدخل في الإستغلال	1 562	-	-	(244)	1 318
أراضي الإستغلال	257	-	-	-	257
أراضي لا تدخل في الإستغلال	1 281	-	-	-	1 281
التصميم	12 170	690	-	-	12 860
معدات إعلامية	33 219	18	-	-	33 237
معدات بنكية	18 274	209	-	(90)	18 394
معدات نقل	2 742	359	-	(128)	2 973
الأصول الثابتة جارية	1 433	1 949	(2 653)	(116)	613
معدات أخرى	18 445	1 371	-	-	19 816
مجموع أصول 1.6 - توزيع الأصول الثابتة حسب نوع المعاملة	167 763	6 000	-	(599)	173 164

أصول 2.6 - توزيع الأصول الثابتة حسب القيمة الخام والصفائية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	القيمة الخام في 2018/12/31	الإستهلاكات المتراكمة في 2019	استرداد الإستهلاك في 2019	رسوم الإستهلاك في 2019	الإستهلاكات المتراكمة في 2019	القيمة المحاسبية الصفائية في 2018/12/31
الأصول الثابتة غير المادية	16 086	12 899	898	-	13 797	2 289
نفقات الإلتصاف	189	189	-	-	189	-
البرمجيات الإعلامية	15 676	12 710	898	-	13 608	2 068
الأصول التجارية	221	-	-	-	-	221
الأصول الثابتة المادية	157 078	105 247	6 548	(346)	111 449	45 629
بنايات الإستغلال	66 329	39 476	2 403	(18)	41 860	24 468
بنايات لا تدخل في الإستغلال	1 318	480	65	(148)	397	921
أراضي الإستغلال	257	-	-	-	-	257
أراضي لا تدخل في الإستغلال	1 281	-	-	-	-	1 281
التصميم	12 860	9 834	468	-	10 301	2 557
معدات إعلامية	33 237	25 706	1 701	-	27 409	5 828
معدات بنكية	18 394	15 394	460	(61)	15 793	2 601
معدات نقل	2 973	1 612	419	(119)	1 912	1 061
الأصول الثابتة جارية	613	-	-	-	-	613
معدات أخرى	19 816	12 743	1 032	-	13 775	6 041
مجموع أصول 2.6 - توزيع الأصول الثابتة حسب القيمة الخام والصفائية	173 164	118 146	7 446	(346)	125 246	47 918

الإيضاح 7.3

أصول 7 - الأصول الأخرى

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
المقر، الوكالات والفروع	674	12 082
حسابات التسوية	19 433	24 097
المقاصة المقبولة	11 140	16 869
حساب التعديل بالعملة	3 200	4 375
الفوائض، خصومات للتسوية ومختلفة	5 093	2 853
مدينين مختلفين	17 275	14 058
مجموع أصول 7 - الأصول الأخرى	37 382	50 237

الإيضاحات حول الموازنة - الخصوم

الإيضاح 1.4

خصوم 1 - البنك المركزي التونسي

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
اقتراضات لدى مؤسسات مالية	272 000	627 000
اقتراضات بالدينار	272 000	627 000
اقتراضات بالعملة	-	-
ديون متصلة	811	1 381
مجموع خصوم 1 - البنك المركزي التونسي	272 811	628 381

خصوم 1 - توزيع البنك المركزي التونسي (بدون اعتبار الديون المتصلة) حسب المدة المتبقية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	بدون أجل	أقل أو تساوي 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل أو تساوي سنة	أكثر من سنة وأقل أو تساوي 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	ديسمبر 2019
اقتراضات لدى مؤسسات مالية	-	145 000	127 000	-	-	272 000
اقتراضات بالدينار	-	145 000	127 000	-	-	272 000
اقتراضات بالعملة	-	-	-	-	-	-
المجموع خصوم 1.1 - توزيع البنك المركزي التونسي بدون اعتبار الديون المتصلة حسب المدة المتبقية	-	145 000	127 000	-	-	272 000

الإيضاح 2.4

خصوم 2- إيداعات وأرصدة المؤسسات المصرفية والمالية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
ودائع تحت الطلب لمؤسسات مالية	18 587	22 338
بنوك ومراسلين أجانب	11 656	15 775
مؤسسات مالية مختصة	6 931	6 563
اقتراضات لدى مؤسسات مالية	59 230	118 480
اقتراضات بالدينار	-	-
اقتراضات بالعملة	59 230	118 480
الديون المتصلة	239	552
مجموع خصوم 2- إيداعات وأرصدة المؤسسات المصرفية والمالية	78 056	141 370

خصوم 1.2 توزيع إيداعات وأرصدة المؤسسات المصرفية والمالية (بدون اعتبار الديون المتصلة) حسب المدة المتبقية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	بدون أجل	أقل أو تساوي 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل أو تساوي 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	ديسمبر 2019
ودائع تحت الطلب لمؤسسات مالية	18 587	-	-	-	18 587
بنوك ومراسلين أجانب	11 656	-	-	-	11 656
مؤسسات مالية مختصة	6 931	-	-	-	6 931
اقتراضات لدى مؤسسات مالية	-	15 535	43 695	-	59 230
اقتراضات بالدينار	-	-	-	-	-
اقتراضات بالعملة	-	15 535	43 695	-	59 230
مجموع خصوم 1.2 توزيع إيداعات وأرصدة المؤسسات المصرفية والمالية بدون اعتبار الديون المتصلة حسب المدة المتبقية	18 587	15 535	43 695	-	77 817

الإيضاح 3.4

خصوم 3 - ودائع الحرفاء

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
حسابات تحت الطلب	1 212 639	1 220 660
حسابات الإيداع	1 345 969	1 247 779
حسابات خاصة للإيداع	1 329 248	1 229 813
حسابات الإيداع الأخرى	16 721	17 966
ودائع لأجل	1 328 766	1 147 745
حسابات لأجل	954 701	807 200
رقاع الخزينة	23 565	21 545
شهادات الإيداع	350 500	319 000
مبالغ أخرى لصالح الحرفاء	91 783	94 544
ديون متصلة بحسابات الحرفاء	46 417	34 401
مجموع خصوم 3 - ودائع الحرفاء	4 025 574	3 745 129

خصوم 1.3 - توزيع الودائع و أرصدة الحرفاء (دون اعتبار الديون المتصلة) حسب المدة المتبقية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	بدون أجل	أقل أو تساوي 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل أو تساوي سنة	أكثر من سنة وأقل أو تساوي 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	ديسمبر 2019
حسابات تحت الطلب	-	923 845	288 794	-	-	1 212 639
حسابات الإيداع	-	-	134 597	1 211 372	-	1 345 969
حسابات خاصة للإيداع	-	-	132 925	1 196 323	-	1 329 248
حسابات الإيداع الأخرى	-	-	1 672	15 049	-	16 721
ودائع لأجل	-	617 805	540 713	170 248	-	1 328 766
حسابات لأجل	-	434 625	395 208	124 868	-	954 701
رقاق الخزينة	-	5 180	8 505	9 880	-	23 565
شهادات الإيداع	-	178 000	137 000	35 500	-	350 500
مبالغ أخرى لصالح الحرفاء	-	18 078	73 705	-	-	91 783
مجموع خصوم 1.3 - توزيع الودائع و أرصدة الحرفاء دون اعتبار الديون المتصلة حسب المدة المتبقية	-	1 559 728	1 037 809	1 381 620	-	3 979 157

خصوم 2.3 - توزيع الودائع و أرصدة الحرفاء (خارج الديون المتصلة) حسب طبيعة العلاقة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	المؤسسات ذات الصلة	المؤسسات الشريكة	المؤسسات المشتركة	حرفاء آخرين	ديسمبر 2019
حسابات تحت الطلب	3 730	1	-	1 208 908	1 212 639
حسابات الإيداع	-	-	-	1 345 969	1 345 969
حسابات خاصة للإيداع	-	-	-	1 329 248	1 329 248
حسابات الإيداع الأخرى	-	-	-	16 721	16 721
ودائع لأجل	236 365	202 099	-	890 302	1 328 766
حسابات لأجل	188 865	76 599	-	689 237	954 701
رقاق الخزينة	-	0	-	23 565	23 565
شهادات الإيداع	47 500	125 500	-	177 500	350 500
مبالغ أخرى لصالح الحرفاء	-	-	-	91 783	91 783
مجموع خصوم 2.3 - توزيع الودائع و أرصدة الحرفاء خارج الديون المتصلة حسب طبيعة العلاقة	240 094	202 100	-	3 536 962	3 979 157

الإيضاح 4.4

خصوم 4 - اقتراضات وموارد خاصة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
المجموع الخام للإقتراضات والموارد الخاص	527 450	427 855
موارد خارجية	521 077	421 961
موارد من الميزانية	6 373	5 894
الديون المتصلة	3 564	3 214
مجموع خصوم 4 - اقتراضات وموارد خاصة	531 014	431 069

خصوم 1.4 - توزيع الموارد الخارجية (بدون اعتبار الديون المتصلة) حسب المدة المتبقية

البنود	أقل أو تساوي 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر وأقل أو تساوي 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	ديسمبر 2019
الموارد الخارجية	9 324	84 418	315 199	112 136
				521 077

الإيضاح 5.4

خصوم 5- خصوم أخرى

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
حسابات التسوية	107 806	92 454
مقاصة للدفع	92 033	75 136
حسابات التعديل بالعملة	-	37
فوائض، قروض للتسوية ومختلفة	15 773	17 281
المدخرات	33 693	56 582
مدخرات للمخاطر والأعباء المختلفة	24 377	45 077
مدخرات للإيجازات المدفوعة	2 353	2 253
مدخرات لديون خارج الموازنة	6 963	9 252
دائنين مختلفين	55 550	55 700
دائنين/عمليات ضريبة	30 793	34 232
دائنين/عمليات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتأمين	4 619	4 643
دائنين / عمليات البنك المركزي التونسي	494	454
دائنين / عمليات مع الأعوان	13 525	11 903
دائنين / عمليات على السندات	1 621	1 770
صكوك للدفع	3 712	1 466
دائنين آخرين	786	1 232
مجموع خصوم 5- خصوم أخرى	197 049	204 736



تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنة المالية 2018، كان البنك موضوع تدقيقين ضريبيين يغطيان الفترات من 1 جانفي 2014 إلى 31 ديسمبر 2016 ومن 1 جانفي 2005 إلى 31 ديسمبر 2013، آختمتا بإشعارين بالنتائج.

اعترض البنك على نتائج المراجعة. بعد هذه المعارضة، وكجزء من رد إدارة الضرائب في مارس 2019، تم التخلي عن جزء من رؤساء التعديل من قبل إدارة الضرائب وتم تعديل جزء آخر بناءً على عناصر الرد من البنك.

وكانت رؤوس التعديل المعدلة موضوع موافقة جزئية من قبل البنك، بينما احتفظت السلطات الضريبية برؤساء التعديل الآخرين لتغطية أي مخاطر مرتبطة بهذه الضوابط، واستنادا إلى التقييمات الأخيرة، أشار البنك في بياناته المالية في 31 ديسمبر 2019 إلى المخصصات التي تعتبر ضرورية.

الإيضاحات حول الموازنة – الأموال الذاتية

الإيضاح 6.4

الأموال الذاتية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
رأس المال	225 000	225 000
الاحتياطيات والمبالغ المحوالة	555 283	457 782
الاحتياطيات القانونية	22 500	18 000
الاحتياطيات حسب القانون التأسيسي	130 638	35 767
الاحتياطيات ذات النظام الخاص	-	4 956
الاحتياطيات للاستثمارات المعفاة	402 145	399 060
المبالغ المحولة من جديد	2 793	45 996
نتيجة السنة	135 290	110 547
الوضعية الصافية	918 366	839 326

ربحية السهم

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
النتيجة الصافية	135 290	110 547
معدل عدد الأسهم	225 000	210 000
النتيجة الأساسية لكل سهم (بالألف دينار) ⁽¹⁾	0,601	0,526
النتيجة المخففة لكل سهم (بالألف دينار) ⁽²⁾	0,601	0,526

(1) تحتسب النتيجة الأساسية لكل سهم بقسمة النتيجة الصافية للسنة الممنوحة للأسهم العادية بمعدل العدد المرجح للأسهم الموجودة خلال السنة.

(2) تحتسب النتيجة المخففة لكل سهم بحساب معدل العدد المرجح للأسهم العادية يضاف إليه معدل العدد المرجح للأسهم المصدرة حديثا إثر تحويل كل الأسهم الكامنة المخففة إلى أسهم عادية.

جدول تغير الأموال الذاتية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	رأس المال	الإحتياطيات القانونية	الإحتياطيات حسب القانون الأساسي	الإحتياطيات ذات النظام الخاص	الإحتياطيات للإستثمارات المعقاة	مبالغ محولة من جديد	إحتياطيات أخرى	نتيجة السنة	ديسمبر 2019
الأموال الذاتية في 2017/12/31	180 000	18 000	72 241	6 733	387 809	49	-	135 947	800 779
الترفيغ في رأس المال	45 000	-	(45 000)	-	-	-	-	-	-
توزيع نتيجة سنة 2015	-	-	-	-	90 000	45 947	-	(135 947)	-
إعادة ترتيب الإحتياطيات	-	-	80 526	(1 777)	(78 749)	-	-	-	-
حصص الربح الموزعة	-	-	(72 000)	-	-	-	-	-	(72 000)
نتيجة سنة 2015	-	-	-	-	-	-	-	110 547	110 547
الأموال الذاتية في 2018/12/31	225 000	18 000	35 767	4 956	399 060	45 996	-	110 547	839 326
توزيع نتيجة سنة 2015	-	4 500	33 000	-	60 000	13 047	-	(110 547)	-
إعادة ترتيب الإحتياطيات	-	-	61 871	(4 956)	(56 915)	-	-	-	-
حصص الربح الموزعة	-	-	-	-	-	(56 250)	-	-	(56 250)
نتيجة سنة 2016	-	-	-	-	-	-	-	135 290	135 290
الأموال الذاتية في 2019/12/31	225 000	22 500	130 638	-	402 145	2 793	-	135 290	918 366

الإيضاحات حول التعهدات خارج الموازنة:

الإيضاح 1.5

خارج موازنة 1- ضمانات وكفالات والضمانات الأخرى المقدمة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
لصالح مؤسسات بنكية ومالية	223 225	269 797
لصالح الحرفاء	399 142	442 295
المجموع خارج موازنة 1- ضمانات وكفالات والضمانات الأخرى المقدمة	622 367	712 092

الإيضاح 2.5

خارج موازنة 2- قروض مستندية

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
فتح قروض مستندية	133 686	170 508
قبولات للدفع	62 631	115 458
المجموع خارج موازنة 2- قروض مستندية	196 317	285 966

الإيضاح 3.5

خارج موازنة 3- أصول مقدمة كضمانات

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
رقاق الخزينة القابلة للتنظير / طلب عروض البنك المركزي التونسي(*)	116 183	254 937
ديون معبأة / طلب عروض البنك المركزي التونسي(*)	223 439	400 545
المجموع خارج موازنة 3- أصول مقدمة كضمانات	339 622	655 482

(*) تمت إعادة صياغة عمود المقارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)

الإيضاح 4.5

خارج موازنة 4- تعهدات التمويل المقدمة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
قروض بالدينار التونسي مبلغة وغير مستعملة	213 926	295 106
قروض بالعملة مبلغة وغير مستعملة	-	-
تعهدات على تذاكر الخزينة	-	-
المجموع	213 926	295 106

الإيضاح 5.5

خارج موازنة 6 - تعهدات التمويل المقبولة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
قروض بالدينار التونسي مبلغة وغير مستعملة	-	-
قروض بالعملة مبلغة وغير مستعملة	-	-
تعهدات على تذاكر الخزينة	932	9 438
المجموع	932	9 438

الإيضاح 6.5

خارج موازنة 7- ضمانات مقبولة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
ضمانات مقبولة من الدولة	63 500	41 192
ضمانات مقبولة من الصندوق الوطني للضمان والشركة التونسية للضمان SOTUGAR	10 083	11 614
ضمانات مقبولة من هيئات التأمين والبنوك	43 749	43 280
ضمانات مقبولة كأصول مالية	154 639	185 128
ضمانات رهنية	1 850 633	1 656 752
مقابل ضمانات مقبولة من المؤسسات المالية	111 001	269 797
المجموع خارج موازنة 7- ضمانات مقبولة	2 233 605	2 207 763

وتجدر الإشارة إلى أن الضمانات المقبولة كودائع مخصصة تبلغ في 2019/12/31 ما قدره 48.898 ألف دينار.

الإيضاحات حول النتيجة

الإيضاح 1.6

نتائج 1 - فوائد ومداخيل مماثلة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
محاصيل على عمليات بين البنوك	7 584	4 293
محاصيل على عمليات مع الحرفاء	466 287	396 164
عائدات عمليات القروض	393 759	336 509
عائدات الحسابات المدينة	52 632	49 227
عمولات على الضمانات والكفالات	6 798	5 833
تأجيل وتقديم على الصرف لأجل	5 518	(1 493)
محاصيل على عمليات الإيجار	7 580	6 088
مجموع نتائج 1 - فوائد وعائدات مماثلة	473 871	400 457

الإيضاح 2.6

نتائج 2 - عمولات (في شكل إيرادات)

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
عمولات على الحسابات	14 352	13 683
عمليات شبك وعمليات مختلفة	3 708	3 501
عمليات على السندات	3 973	3 782
عمليات مع الخارج	5 837	5 992
عمولات على وسائل الدفع	15 457	13 824
عمولات التصرف	17 334	17 807
مجموع نتائج 2 - عمولات	60 661	58 589

الإيضاح 3.6

نتائج 3 - أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الأرباح الصافية على سندات التداول	54	2 095
فوائد على سندات التداول*	12	2 037
قيمة زائدة على إحالة سندات التداول*	42	58
الأرباح الصافية على عمليات الصرف	31 768	30 518
فارق الصرف على عمليات مصرفية إلكترونية	(1 288)	(270)
محاصيل على الصرف اليدوي	3 611	4 632
محاصيل على عمليات الصرف في الحساب	27 479	25 478
مرايبح على عمليات الصرف لأجل	1 966	678
مجموع نتائج 3 - أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	31 822	32 613

(*) تمت إعادة صياغة عمود المقارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)

الإيضاح 4.6

نتائج 4 - مداخيل محفظة الإستثمار

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
مداخيل على الرقاع ورقاع الخزينة (*)	37 248	35 171
مداخيل على سندات المساهمة (*)	6 877	11 687
المداخيل على الحصص في الشركات الشريكة	2 748	1 390
المداخيل على الحصص في الشركات المتصلة	7 618	6 105
مجموع نتائج 4 - مداخيل محفظة الإستثمار	54 491	54 354

(*) تمت إعادة صياغة عمود المقارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)

الإيضاح 5.6

أعباء 1 - فوائد مدينة وأعباء مماثلة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
أعباء على عمليات بين البنوك	43 246	43 721
الفوائد على ودائع الحرفاء	183 966	146 231
الفوائد على اقتراضات وموارد خاصة	29 060	26 124
مجموع أعباء 1 - فوائد مدينة وأعباء مماثلة	256 272	216 076

الإيضاح 6.6

أعباء 2 - عمولات مدينة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
أعباء على عمليات سحب إلكتروني	2 610	1 559
مصاريف الصرف المتبادل المصدرة	802	585
عمولات أخرى	47	216
مجموع أعباء 2 - عمولات مدينة	3 459	2 360

الإيضاح 7.6

أعباء 4 / نتائج 5 - مخصصات للمدخرات وتصحيح القيمة على ديون وخصوم

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الرصود الصافية للمدخرات لتقلص الديون	36 768	29 148
الرصود الصافية للمدخرات على الخصوم	(1 029)	30 878
خسائر على ديون غير قابلة للإسترجاع	522	1 905
استعادة على ديون محتسبة بالخسائر	(114)	(427)
مجموع أعباء 4 / نتائج 5 - مخصصات للمدخرات وتصحيح القيمة على ديون وخصوم	36 147	61 504

الإيضاح 8.6

أعباء 5 / نتائج 6 - مخصصات للمدخرات وتصحيح القيمة على محفظة الإستثمار

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
المخصصات الصافية لتقلص سندات المحفظة	9 752	1 176
الخسائر المحتملة على سندات المحفظة	1 033	1 092
القيمة الزائدة على سندات المحفظة	(505)	(1 361)
مصاريف التصرف في المحفظة	2 489	1 407
مجموع أعباء 5 / نتائج 6 - مخصصات للمدخرات وتصحيح القيمة على محفظة الإستثمار	12 769	2 314

الإيضاح 9.6

نتائج 7 - إيرادات الإستغلال الأخرى

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
إيرادات المباني	832	507
آخر	557	481
مجموع نتائج 7 - إيرادات الإستغلال الأخرى	1 389	988

الإيضاح 10.6

أعباء 6 - نفقات الأعوان

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
مصاريف التشغيل	59 283	54 260
حجم الأجور	46 991	42 957
الأعباء الاجتماعية	11 367	10 470
الأعباء الضريبية	925	833
امتيازات للأعوان	16 735	15 331
منحة التحفيز	13 000	11 400
منحة التقاعد	1 107	1 062
أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان	2 628	2 869
استعادة على أعوان في حالة إعارة	(1 187)	(1 069)
مجموع أعباء 6 - نفقات الأعوان	74 831	68 522



الإيضاح 11.6

أعباء 7 - أعباء الإستغلال العامة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
اتصالات وإرساليات	1 930	1 843
صيانة	3 675	3 269
خدمات الإستغلال الخارجية	6 920	5 786
شراء مواد للإستهلاك	3 196	2 591
اتصالات ، ترويج وتوثيق	1 119	928
تأمين، معاليم وضرائب	11 853	10 076
مكافآت الحضور لمجلس الإدارة	420	420
الخدمات الخارجية الأخرى	3 214	3 151
مجموع أعباء 7 - أعباء الإستغلال العامة	32 327	28 064

الإيضاح 12.6

أعباء 8 - مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
استهلاك الأصول غير الملموسة	898	883
استهلاك الأصول الملموسة	6 548	6 316
مجموع أعباء 8 - مخصصات استهلاكات الأصول الثابتة	7 446	7 199

الإيضاح 13.6

أعباء 9 / نتائج 8 - رصيد ربح / خسارة متأتي من عناصر عادية أخرى

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الربح أو الخسارة الناتجة عن التخلص من عناصر الأصول الثابتة	532	630
أرباح أو خسائر عادية أخرى	(33)	(210)
مجموع أعباء 9 / نتائج 8 - رصيد ربح / خسارة متأتي من عناصر عادية أخرى	499	420

الإيضاح 14.6

أعباء 11 - الضريبة على الأرباح

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الضريبة على الأرباح	59 124	44 481
مساهمة اجتماعية للتضامن	5 068	1 270
مجموع أعباء 11 - الضريبة على الأرباح	64 192	45 751

الإيضاح 15.6

أعباء 10 / نتائج 9 - رصيد ربح / خسارة متأتي من عناصر غير عادية

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الخسائر الناجمة عن عناصر غير عادية	-	(5 084)
مجموع أعباء 10 / نتائج 9 - رصيد ربح / خسارة متأتي من عناصر غير عادية	-	(5 084)

الإيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

الإيضاح 1.7

محاصيل الإستغلال البنكية المقبوضة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الفوائد والمداحيل الشبيهة	473 871	400 457
العمولات كمحاصيل	60 661	58 589
ربح على محفظة السندات التجارية والمحاصيل المالية الأخرى	86 313	86 967
تعديل حسابات الموازنة وإعادة ترتيب تدفقات الاستثمار	(58 820)	(67 244)
مجموع محاصيل الإستغلال البنكية المقبوضة	562 025	478 769

الإيضاح 2.7

أعباء الإستغلال البنكي المدفوعة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الفوائد المتحملة والأعباء الشبيهة	(259 731)	(218 436)
تعديل حسابات الموازنة	11 666	5 959
مجموع أعباء الإستغلال البنكي المدفوعة	(248 065)	(212 477)

الإيضاح 3.7

التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل

تم احتساب حصص الربح المدفوعة من طرف البنك التونسي خلال سنة 2019 طبقاً لقرارات الجلسة العامة العادية المنعقدة في 23 أفريل 2019 وبلغت 56.250 ألف دينار

الإيضاح 4.7

السيولة وما شابهها في نهاية السنة

(الوحدة = 1000 دينار تونسي)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	181 342	246 521
الديون على المؤسسات البنكية والمالية	287 602	90 435
ودائع وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية	(34 112)	(59 033)
مجموع السيولة وما شابهها في نهاية السنة	419 157	277 923

الإيضاح 8

مدونة حول العمليات مع الأطراف المتصلة

تتمثل الأطراف المتصلة فيما يلي:

- الشركات التي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق أحد أو عدة وسطاء تراقب أو هي مراقبة أو هي تحت رقابة مشتركة للشركة المقدمة للقوائم المالية. ويشمل ذلك الشركات القابضة والشركات التابعة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- الشركات الشريكة
- الأشخاص الطبيعيين الماسكين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حصة من حقوق إقتراع الشركة المقدمة للقوائم المالية، تسمح لهم بالقيام بتأثير جلي على الشركة، وكذلك الأشخاص القريبين من عائلة هؤلاء الأشخاص.
- أهم المسيرين أي الأشخاص الذين لهم سلطة ومسؤولية التخطيط، إدارة ومراقبة أنشطة الشركة المقدمة للقوائم المالية بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة ومسيرى الشركات وكذلك أعضاء العائلة القريبين من هؤلاء الأشخاص الشركات التي فيما حصة قيمة من حقوق الإقتراع يمتلكها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كل شخص مذكور بـ (3) أو (4) أو الذين يمكن لهذه الأشخاص أن تأثر فيها بصفة جلية. ويشمل ذلك الشركات التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة أو أهم المساهمين للشركة المقدمة للقوائم المالية والشركات التي لها نفس أحد أهم المسيرين مع الشركة المقدمة للقوائم المالية.

وتطبقا للمقتضيات المذكورة أعلاه، تتمثل أهم المبادلات مع الأطراف المتصلة التي لها تأثيرات على حسابات البنك التونسي والمختومة في 31 ديسمبر 2018 فيما يلي:

1.8 العمليات مع الشركة التونسية للبورصة (شركة تحت المراقبة):

قام البنك التونسي بإبرام عدة اتفاقيات مع الشركة التونسية للبورصة يؤمن البنك بمقتضاها خدمة تجارية لهذه الأخيرة. وتقوم الشركة مقابل ذلك بإعادة 50 % من العمولات المجمعة إلى البنك.

ويضع البنك على ذمة الشركة التونسية للبورصة الإمكانيات اللوجستية اللازمة لنشاطها

كما يضع البنك على ذمة الشركة التونسية للبورصة أعوانه ويفوتر الأعباء الخاصة بهم كل سياسية



(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
403 277	عمولات
29 364	كراء معدات
13 401	كراء محلات
2 273	عمولات إيداع
498 595	موظفون معارون
946 910	المجموع

2.8.أ العمليات مع شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير Sicav Rendement (شركات تحت تأثير جلي)

يقوم البنك التونسي بدور المودع لديه الحصري لأسهم وأموال شركة سيكاف تثير Sicav Rendement. ومقابل ذلك يتحصل البنك التونسي على عمولات إيداع تبلغ 0,6 % من الأصول الصافية لشركة سيكاف تثير.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
2 246 079	عمولة إيداع
2 246 079	المجموع

2.8.ب العمليات مع شركات الإستثمار ذات رأس المال المتغير Sicav Croissance (شركات تحت تأثير جلي)

يقوم البنك التونسي بدور المودع لديه الحصري لأسهم وأموال شركة سيكاف الإنماء Sicav Croissance. ومقابل ذلك يتحصل البنك التونسي على عمولات إيداع تبلغ 0,1 % من الأصول الصافية لشركة سيكاف الإنماء.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
12 313	عمولة إيداع
12 313	المجموع

3.8 العمليات مع عقارية الزيتين (شركة تحت المراقبة)

يؤمن البنك الخدمات المالية وكراء محلات للشركة مقابل مبلغ سنوي كذلك، يفوتر البنك التونسي حقوق حفظ السندات.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
4 221	خدمات مالية
369	حقوق حفظ السندات
8 443	معلوم كراء محلات
13 033	المجموع



4.8 العمليات مع الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف (شركة تحت المراقبة)

يضع البنك التونسي على ذمة الشركة المحلات والتجهيزات واللوجستية اللازمة لتعاطي نشاطها مقابل مكافأة سنوية. وتغطي هذه المكافأة الخدمات المالية التي يؤمنها البنك للشركة كذلك، يفوتر البنك التونسي حقوق حفظ السندات.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
56 284	خدمات مالية
56 267	حقوق حفظ السندات
8 443	معلوم كراء محلات
120 994	المجموع

5.8 العمليات مع شركة أستري (شركة تحت المراقبة)

أبرم البنك التونسي مع شركة أستري اتفاقية خدمات مالية وإدارة السندات المكونة لرأس مالها مقابل مكافأة سنوية ويقوم البنك التونسي ببراء محل معد لإيواء أرشيف أستري ويخصص البنك التونسي لصالح أستري أعوانا ويقوم بإعادة فوتر الأعباء المتعلقة بهم كل ثلاثية كذلك، يفوتر البنك التونسي حقوق حفظ السندات.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
38 343	خدمات مالية
139 308	موظفون معارون
12 763	معلوم كراء محلات الأرشيف
106 487	حقوق حفظ السندات
296 901	مجموع المحاصيل
(613 178)	معلوم تأمين متعدد المخاطر
(1 986 125)	معلوم تأمين جماعي / أعباء اجتماعية
(50 538)	معلوم كراء فرع بنكي
(1 192 809)	معلوم تأمين (عقد تصرف الموظفين الذين سيحالوا على التقاعد)
(3 842 650)	مجموع الأعباء

6.8 العمليات مع شركة Direct Phone Services (حصة قيمة من حقوق الإقتراع)

يقوم البنك التونسي ببراء محلات تستغلها الشركة للقيام بنشاطها في تونس.

كما يؤمن البنك الخدمات المالية للشركة مقابل مكافأة سنوية تقدر بـ 18 ألف دينار دون اعتبار الأداءات.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
19 002	خدمات مالية
213 812	معلوم كراء محلات
232 814	المجموع

7.8 العمليات مع شركة المخازن التونسية (حصة قيمة من حقوق الاقتراع)

يأوي البنك التونسي المقر الاجتماعي للشركة التي تتمتع بكل المرافق اللازمة للقيام بنشاطها مقابل مكافأة سنوية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
4 221	خدمات مالية
2 814	معلوم كراء محلات
7 035	المجموع

8.8 العمليات مع شركة الترويج والتمويل السياحي كرتاغو (شركة تحت المراقبة)

أبرم البنك التونسي اتفاقية مع الشركة كرتاغو يأوي البنك بمقتضاها المقر الاجتماعي للشركة ويؤمن لها الخدمات المالية مقابل مكافأة سنوية.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
21 107	خدمات مالية
16 885	معلوم كراء محلات
37 992	المجموع

9.8 العمليات مع شركة نادي أكواريوس نابل «سكان» (شركة تحت المراقبة)

يومن البنك التونسي الخدمات المالية لشركة Société Club Aquarius Nabeul (شركة تابعة لشركة الترويج والتمويل السياحي كرتاغو) مقابل مكافأة سنوية.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
14 071	خدمات مالية
16 885	معلوم كراء محلات
30 956	المجموع

10.8 العمليات مع العامة للمساهمات بالبلاد التونسية (شركة تحت المراقبة)

أبرم البنك التونسي اتفاقية مع الشركة يأوي البنك بمقتضاها مقرها الاجتماعي ويؤمن لها الخدمات المالية كذلك، يفوتر البنك التونسي حقوق حفظ السندات.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
56 284	خدمات مالية
20 821	حقوق حفظ السندات
8 443	معلوم كراء محلات
85 548	المجموع

11.8 العمليات مع العامة العقارية بتونس (شركة تحت المراقبة)

يؤمن البنك التونسي الخدمات المالية العامة العقارية بتونس كما يأوي مقرها الاجتماعي مقابل مكافأة سنوية.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
14 071	خدمات مالية
16 885	معلوم كراء محلات
30 956	المجموع

13.8 العمليات مع سيكار البنك التونسي (شركة تحت المراقبة)

بمقتضى اتفاقية التصرف في صناديق رأس مال تنمية، تتولى شركة «سيكار البنك التونسي» التصرف في هذه الصناديق. ويتم تكوين مدخرات لتغطية مخاطر تقلص هذه الصناديق.

ومقابل تصرفها، تتحصل شركة ب ت سيكار على مكافأة قدرها 1 % في السنة تحتسب على الأصول الصافية التي يتم تقييمها في نهاية كل سنة (السندات المسعرة بقيمتها بالبورصة والسندات غير المسعرة مقيمة بالقيمة الاسمية). كما تتحصل كذلك على عمولة أداء تبلغ 20 % من مبلغ القيمة الزائدة المحققة وعمولة مردود تساوي 10 بالمائة من محاصيل التوظيفات المحققة بهذه المبالغ ويؤمن البنك التونسي الخدمات المالية للشركة مقابل مكافأة سنوية

كما يضع البنك التونسي على ذمة ب ت سيكار محلات مقابل إيجار سنوي

ويضع البنك التونسي على ذمة الشركة أعوانه ويقوم بإعادة فوترة الأعباء المتعلقة بهم كل سداسية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
14 000	خدمات مالية
12 000	معلوم كراء محلات
243 107	موظفون معارون
269 107	مجموع المحاصيل
(2 134 055)	عمولات تصرف
(168 044)	عمولات أداء
(186 647)	عمولات مردود
(2 488 746)	مجموع الأعباء

13.8 العمليات مع BFCM (شركة ذات تأثير جلي على البنك التونسي)

قام البنك التونسي بتوقيع اتفاقية مع البنك الفدرالي للقرض التعاوني «BFCM» في 17 جويلية 2006 يقوم بموجبها بصفة المودع لديه للسندات والنقود لحساب البنك الفدرالي للقرض التعاوني أو لحرفائه. ومقابل يتحصل البنك التونسي على مكافأة تحدد حسب سلم متفق على بين الأطراف. وقد تم إبرام هذه الإتفاقية لمدة 180 يوما تجدد بصفة آلية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
91 685	حقوق حفظ السندات
91 685	المجموع

14.8 العمليات مع شركة نقل العملة بتونس (شركة تحت المراقبة)

بمقتضى اتفاقية أبرمت مع الشركة، يقوم البنك التونسي بإرجاع المصاريف والمبالغ التي تم أنفقتها الشركة من أجل عمليات نقل العملة ومن ناحية أخرى يقبض البنك كراء سنويا تدفع كل ثلاثية. ويضع البنك التونسي على ذمة الشركة أعوانه ويقوم بإعادة فوترة الأعباء المتعلقة بهم كل ثلاثية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
20 000	معلوم كراء محلات
1	حقوق حفظ السندات
358 639	موظفون معارون
378 640	مجموع المحاصيل
(580 000)	خدمات نقل العملة
(580 000)	مجموع الأعباء

15.8 العمليات مع شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارات سيكار (شركة تحت المراقبة)

قام البنك التونسي بإبرام اتفاقية مع شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارات سيكار يتعهد البنك التونسي بموجبها بمسك حسابات الشركة وتنظيم مجالس الإدارة والجلسات العامة. كما يكتري البنك التونسي للشركة مكتبا لإيواء مقرها الإجتماعي كذلك، يفوتر البنك التونسي حقوق حفظ السندات.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
3 000	خدمات مالية
18	حقوق حفظ السندات
2 000	معلوم كراء محلات
5 018	المجموع

17.8 العمليات مع شركة International Information Developments IID (حصة قيمة من حقوق الاقتراع)

يضع البنك التونسي على ذمة «IID» محلات مقابل معلوم كراء سنوي.

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019	
19 002	معلوم كراء محلات
19 002	المجموع

18.8 العمليات مع المسيرين

تتكون مكافأة المسيرين لسنة 2019 مما يلي:

(الأرقام بآلاف الدنانير)

نوع العمولة	المدير العام		المديرين العامين المساعدين		أعضاء مجلس الإدارة	
	أعباء السنة	منها الخصوم في 2019.12.31	أعباء السنة	منها الخصوم في 2019.12.31	أعباء السنة	منها الخصوم في 2019.12.31
امتيازات قصيرة الأجل	1 038	309	643	126	420	-
منها المكافآت والأجور	1 000	300	500	100	-	-
منها الأعباء الاجتماعية	32	9	133	26	-	-
منها الإمتيازات العينية	6	-	10	-	-	-
منها مكافآت حضور المجلس واللجنة	-	-	-	-	420	-
امتيازات بعد التشغيل	270	-	150	150	-	-
المجموع	1 308	309	517	276	420	-

9. الإيضاح حول إعادة التصنيف

تم تغيير أساس تقدير قيمة الأصول المرهونة كضمان ، والتي تم عرضها على مستوى البند «HB3 - الأصول المرهونة كضمان» لاستخدام التكلفة الدفترية بدلاً من القيمة السوقية. ونتيجة لذلك ، تم تعديل العمود المقارن لعام 2018 على النحو التالي:

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018		ديسمبر 2018	
إعادة المعالجة		«(قبل إعادة المعالجة)»	
«(بعد إعادة المعالجة)»			
حسابات خارج الميزانية العمومية			
خارج موازنة 3- أصول مقدمة كضمانات			
254 937	482	254 455	رقاق الخزينة القابلة للتتظير / طلب عروض البنك المركزي التونسي
400 545	16 503	384 042	ديون معبأة / طلب عروض البنك المركزي التونسي
655 482	16 985	638 497	حسابات النتيجة

إعادة تصنيف بين عناوين بند « إيرادات 4- مداخيل محفظة الاستثمار » بمبلغ 9,025 دينار تونسي يمثل الدخل الناتج من العقود الدفترية. ونتيجة لذلك ، تم تعديل العمود المقارن لعام 2018 على النحو التالي:

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018		ديسمبر 2018	
إعادة المعالجة		إعادة المعالجة	
«بعد إعادة المعالجة»		«قبل إعادة المعالجة»	
بيان الدخل			
نتاج 4-مداخيل محفظة الإستثمار			
35 171	(9 025)	44 196	مداخيل على الرقاع
11 687	9 025	2 662	مداخيل على سندات المساهمة
46 858	-	46 858	حسابات النتيجة

10. الإيضاح حول الأحداث الموائية للختم

حتى 31 ديسمبر 2019 ، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن عدد محدود من الأشخاص المصابين بفيروس غير معروف. لم يتم تحديد أي دليل علمي على انتقال العدوى من شخص لآخر في هذا التاريخ. أولاً ، لم تعلن منظمة الصحة العالمية عن حالة طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً ، ولكنها ببساطة حذرت الصين والأعضاء الآخرين في منظمة الصحة العالمية من الوضع والتدابير التي كان يجب أن تؤخذ.

ثم أكدت منظمة الصحة العالمية انتقال الفيروس من شخص لآخر في 23 يناير 2020 ، وأعلنت حالة الطوارئ الصحية في 30 يناير 2020.

في تونس ، تم اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة اعتباراً من مارس 2020 بعد انتشار المرض.

لا يوفر الانتشار اللاحق للفيروس وتحديد على أنه فيروس تاجي جديد («Covid-2019») معلومات إضافية لتقييم الوضع الذي كان موجوداً في 31 ديسمبر 2019. هذه عناصر جديدة ظهرت في مارس 2020 لا مرتبطة بالشكوك المسجلة في نهاية ديسمبر 2019 ولا تؤثر على استمرارية عمليات البنك.

وهكذا ، كجزء من مساهمته في مكافحة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى الشركات بشكل خاص ، قرر البنك المركزي التونسي (BCT) ، في 17 مارس 2020 ، تخفيض سعر الفائدة الرئيسي. من 7.75٪ إلى 6.75٪.

يمثل هذا التدبير انخفاضا قدره 100 نقطة أساس. ويتبع القرار الذي اتخذه مجلس إدارته في نفس اليوم ، نظراً لتدهور الوضع الاقتصادي التونسي في أعقاب وباء الفيروس التاجي الذي أصاب عملياً جميع الأنشطة.

في 18 مارس 2020 ، أعلن البنك المركزي التونسي عن سلسلة من القرارات الاستثنائية التي تهدف إلى دعم الجهد الوطني في هذه الفترة من الأزمة وضمان استقرار القطاع المالي من خلال إصدار تعميم للبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك عدد من الإجراءات الاستثنائية لدعم الأعمال التجارية والمساعدة في الحفاظ على النسيج الاقتصادي وحماية الوظائف. في نهاية هذا المنشور ، يحق للبنك:

1. منح الشركات إمكانية تأجيل استحققاتها المصرفية (أصلها وفوائدها) خلال الفترة من بداية مارس 2020 إلى نهاية سبتمبر 2020 وتعديل جدول الدفع وفقاً لقدرة كل مستفيد. يتعلق هذا الإجراء بالقروض المهنية الممنوحة للعملاء المصنفين 0 و 1 بعد تقديم طلب إعادة الجدولة ؛

2. منح ائتمانات جديدة للمستفيدين من تمديد المواعيد النهائية. و

3. تطبيق إجراءات التأجيل المذكورة أعلاه على العملاء المصنفين 2 و 3 ، على أساس كل حالة على حدة ووفقاً لتقييم وضع العميل.



لتسهيل هذه العملية وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على دعم الفاعلين الاقتصاديين ، ستم ممارسة مرونة أكبر من حيث القواعد الاحترازية ، وهي :

1 - لا تعتبر إجراءات الدعم بمثابة إعادة هيكلة للاعتمادات ولا تؤخذ فترة الترحيل في الاعتبار عند حساب أقدمية المبالغ المستحقة ؛

2. توفير المزيد من المرونة فيما يتعلق بالامتثال لنسبة الائتمان / الودائع (تعميم BCT رقم 06-2020 بتاريخ 19 مارس 2020) ؛ و

3. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الحد من سفر عملاء البنك ، فقد تقرر ضمان استمرارية خدمات السحب النقدي في أجهزة الصراف الآلي ومجانية عن طريق إلغاء عمولة السحب من أي جهاز صراف آلي.

وبالتالي، فإن هذه الأحداث ليست مرتبطة بالشروط الموجودة في تاريخ الإغلاق والتي لا تتطلب تعديل الحسابات. من المحتمل أن يكون التأثير المحتمل على الحسابات للسنوات القادمة محتملاً إلى حد ما، ولكن اعتباراً من تاريخ نشر الحسابات لعام 2019 ، ليس لدينا أي دليل مقنع لتقييم هذا التأثير المحتمل على السنوات القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، منح البنك التونسي تبرعاً لصندوق التضامن لعام 1818 بمبلغ 11.350.000 دينار تم تسجيله في السنة المالية 2020.

تم اعتماد هذه البيانات المالية للنشر من قبل مجلس الإدارة في 12 مارس 2020. وبالتالي ، فإنها لا تعكس الأحداث التي وقعت بعد هذا التاريخ.



التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

هذه ترجمة للعربية لتقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الصادرة باللغة الفرنسية. ويتم توفيرها فقط لمتطلبات المستعملين المتحدثين باللغة العربية.

ويتضمن تقرير مراقبي الحسابات، على وجه التحديد، المعلومات المطلوبة من قبل القانون التونسي في مثل هذه التقارير. وهو يتضمن أيضا معلومات متعلقة بالتحقق من المعلومات الواردة في تقرير الإدارة وفي الوثائق الموجهة للمساهمين. يستوجب قراءة هذا التقرير وفقاً لمعايير القانون التونسي والمراجع المهنية المعمول بها في تونس.

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي،

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الموكلة إلينا بموجب قرار الجلسة العامة العادية، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2019، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع خام للموازنة يبلغ 6 022 870 ألف دينار تونسي، ونتيجة محاسبية بلغت 135 290 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للبنك كما هي في 31 ديسمبر 2019 ولنتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، طبقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.



أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية، وفقاً لتقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية للسنة الحالية، لقد تمت معالجة أمور التدقيق الأساسية في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأيها عنها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً عن هذا الأمر.

فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية.

1. تصنيف الديون والمستحقات وتقدير المدخرات:

• أمر تدقيق:

نظراً لطبيعة نشاطه، يتعرض البنك لمخاطر بخصوص محفظة الالتزامات المباشرة والالتزامات التوقيع الممنوحة للحرفاء. ولهذا فإن هذه المخاطر تمثل نقطة أساسية في عملية التدقيق باعتبار أهمية الالتزامات وصعوبة تصنيفها، حيث أنها تخضع لمقاييس كمية ونوعية تتطلب مستوى عالٍ من التدقيق وتقييم الضمانات المقدمة من طرف الحرفاء.

في 31 ديسمبر 2019، بلغت القيمة الصافية للالتزامات الحرفاء 4 453 973 ألف دينار تونسي، وبلغت المدخرات المقدمة من قبل البنك لتغطية المخاطر 346 086 ألف دينار (في بيانات الموازنة وقائمة التعهدات خارج الموازنة).

كما هو موضح في الإيضاح المالية 2,4، يقوم البنك بعملية التصنيف وتقييم الديون وتحديد المدخرات ذات الصلة وفقاً للقواعد التي يصدرها البنك المركزي التونسي.

• إجراءات التدقيق المنفذة:

في إطار منهجنا في التدقيق الذي تتبعه لعملية التصنيف، وتقييم الالتزامات والمدخرات ذات الصلة، شمل عملنا:

- التعرف على سياسة البنك في تغطية مخاطر وتعهدات الحرفاء وضوابط الرقابة المطبقة
- القيام بإجراءات تحليلية بشأن تطور المستحقات المعلقة والمدخرات
- تقييم مدى ملاءمة المعايير الكمية والنوعية المطبقة من قبل البنك لتصنيف المستحقات
- التحقق من التطبيق الصحيح لطرق التصنيف من خلال مراجعة عينة كبيرة من المستحقات في تاريخ الإغلاق
- فحص قيمة الضمانات المستخدمة عند احتساب المدخرات وتقييم الافتراضات والأحكام المستخدمة من قبل البنك لعينة كبيرة
- التحقق من مدى ملاءمة المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

2. تقدير المدخرات على محفظة الاستثمارات:

• أمر تدقيق:

تبلغ القيمة الجمالية الخام لمحفظة الاستثمارات للبنك، في 31 ديسمبر 2019، 444 442 ألف دينار، كما قدرت المخصصات لتغطية المخاطر على الاستثمارات بـ 46 636 ألف دينار.



إن المدخرات على محفظة الاستثمارات تعتبر أفضل أداة لتقييم الخسائر المتكبدة أو المقدرة في تاريخ الاغلاق. لقد اعتبرنا أن تقييم الاستثمارات غير المدرجة بالسوق المالية، نقطة تدقيق رئيسية وذلك نظرا لأهميتها في حسابات البنك و خصوصية الاحكام المعتمدة لتقييمها.

• إجراءات التدقيق المنفذة:

شملت أعمالنا:

- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية التي وضعها البنك لتقدير قيمة الاستثمارات غير المدرجة بالسوق المالية
- تقييم الافتراضات والأحكام المستخدمة من قبل البنك لتقدير قيمة الاستثمارات مقارنة بالمعايير المحاسبية المعمول بها
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور محفظة الاستثمارات والمدخرات المخصصة لها
- التحقق من مدى ملائمة المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية
- فحص عينة كبيرة من الاستثمارات وتحديد المؤشرات التي تدل على تراجع القيمة والتثبت من مدى تقدير المخصصات بشكل مناسب.

3. تسجيل الفوائد والعمولات:

• أمر تدقيق:

الفوائد والمداحيل المماثلة والعمولات المسجلة في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمتها 534 532 ألف دينار تونسي وتمثل 86 % من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

الإيضاحات حول القوائم المالية 1.1 «تسجيل الفوائد»، 1.2 «تسجيل العمولات» و 1.5 «المخصصات على الفوائد» تبين القواعد المعتمدة للأخذ بعين الاعتبار هذه الإيرادات.

على الرغم من أن معظم هذه الإيرادات يتم توليدها وتسجيلها تلقائيًا بواسطة نظام معلومات البنك، إلا أننا مع ذلك رأينا أن إدراج الفوائد والعمولات هو نقطة تدقيق رئيسية بسبب حجم المعاملات والأهمية النسبية لهذه الإيرادات مقارنة بمجموع إيرادات البنك.

• إجراءات التدقيق المنفذة:

في إطار مراقبة الحسابات، تألفت أعمالنا من:

- مراجعة نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف البنك للاعتراف بالإيرادات، بما في ذلك تقييم ضوابط تكنولوجيا المعلومات من قبل خبراءنا في تكنولوجيا المعلومات
- إجراء اختبارات للتحقق من التطبيق الفعلي للضوابط الرئيسية بما في ذلك الضوابط الإلكترونية
- القيام بإجراءات تحليلية وتفصيلية للإيرادات للتأكد من تطابق البيانات المحاسبية مع البيانات المتأتية من منظومة التصرف والبيانات الأولية وتطور التسعيرة واتجاهات القطاع البنكي والقوانين ذات الصلة
- التحقق من احترام المعيار المحاسبي NCT 24 وخاصة أن الفوائد المتعلقة بالالتزامات المصنفة معترف بها فقط عند استلامها فعلياً
- التحقق من مدى ملاءمة المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية

فقرة ملاحظة

يتعين علينا لفت انتباهكم بخصوص ما ورد في فقرة الإيضاحات للقوائم المالية 4.5 ، حيث ان البنك خضع للمراجعة الجبائية مرتين خلال سنة 2018 و قد تم إعلامه بالنتائج.

كما يتعين علينا ايضا لفت انتباهكم بخصوص ما ورد في فقرة الإيضاحات للقوائم المالية 10 ، و التي يستعرض من خلالها البنك الإجراءات المتخذة و المتوقع اتخاذها على اثر انتشار وباء COVID-19 و الشكوك المرتبطة بالتأثير المحتمل لهذا الوباء على القوائم المالية خلال السنوات القادمة.

رأينا بخصوص القوائم المالية لا يشتمل على تحفظات بخصوص هذه المسائل

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، ونحن لا نضمن صحة ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية.

وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء.



عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

في إطار عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس التقدير المهني وتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

— تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

— الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

— تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

— التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكد من وجود أو عدم وجود شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله.



- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تحقق عرضاً عادلاً للعمليات والأحداث الحاصلة.
- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.
- كما نقدم للقائمين على الحوكمة بياناً امثلنا للقواعد الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونكشف لهم جميع العلاقات والعوامل الأخرى التي قد يكون من المتوقع أن تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، حيثما ينطبق ذلك.
- من بين الأمور المرسلة للقائمين على الحوكمة، نحدد ما هي الأكثر أهمية في مراقبة الحسابات للفترة قيد المراجعة: هذه هي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقريرنا إلا إذا تمنع الأحكام القانونية أو التنظيمية من نشرها أو، في ظل ظروف نادرة للغاية، نقرر أنه لا ينبغي لنا الكشف عن أمر في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق العواقب الضارة لتوصيل هذا الأمر، الفوائد التي تعود على المصلحة العامة.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملاً بأحكام المادة 3 من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994، أجرينا تقييماً عاماً لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتفعيل نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها هي مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة.

بناءً على مراجعتنا، لم نلاحظ وجود نقائص مهمة في نظام الرقابة الداخلي من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية للبنك. تم تقديم تقرير يتناول نقاط الضعف والعيوب التي تم تحديدها أثناء تدقيقنا إلى إدارة البنك.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملاً بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728-2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها.



تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.
واستنادا إلى ما رأيناه ضروريا من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الأوراق المالية للبنك
للقوانين الجاري بها العمل.

تونس، في 31 مارس 2020

مراقبو الحسابات



Conseil Audit Formation CAF

عبد الرحمان الفندري



Tunisie Audit & Conseil TAC

لمجد بن مبارك



التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي

عملاً بأحكام الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية واستناداً إلى أحكام الفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2019.

إن مسؤوليتنا تتمثل في هذا المجال في التأكد من امتثال الاتفاقيات والعمليات المنجزة للإجراءات القانونية من حيث الترخيص والمصادقة، وأنه ليس من مشمولاتنا البحث بصفة خاصة عن وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات بل إعلامكم على أساس المعلومات التي تحصلنا عليها، بخصوصياتها وأهم شروطها، دون إبداء رأي حول مدى صلوحه وجدوى إبرامها، ويعود لكم النظر لتقييم صلوحه وجدوى إبرام هاته الاتفاقيات وإنجاز هاته العمليات في إطار المصادقة عليها.

I. الاتفاقيات المبرمة خلال سنة 2019 شركة « BT SICAR »

في إطار الاستثمار المعفى من نتائج السنة المالية 2019، وقّع البنك التونسي وشركة « BT SICAR » اتفاقاً في 19 مارس 2020 للحصول على تفويض لإدارة صندوق بمبلغ 30 000 ألف دينار تونسي.

سيستخدم الصندوق لتمويل المشاريع وفقاً لشروط وحدود القانون عدد 88-92 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمتعلق بشركات الاستثمار بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص اللاحقة.

تعويضاً عن إدارتها لصناديق رؤوس الأموال المخولة لها من قبل البنك التونسي، تتلقى شركة « BT SICAR »:

– كتغطية لمصاييف الإدارة، مكافأة سنوية بقيمة الاستثمارات التي تتم من خلال الصندوق.

– عمولات على الأداء والكفاءة المربوطة بأرباح الصندوق.

قام البنك التونسي بإبرام اتفاقية مع « BT SICAR » بتاريخ 02 ماي 2019 والتي بموجبها يضع البنك التونسي على ذمة BT SICAR أحد موظفيه ابتداء من 01 ماي 2019. يقوم البنك التونسي بفوترة الاجر المدفوع للموظف الى « BT SICAR » كل ستة أشهر. بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 56 ألف دينار تونسي.

شركة بورصة تونس « SBT »

إبرم البنك التونسي بتاريخ 15 جانفي 2019 اتفاقية مع شركة « SBT » والتي بمقتضاها تكون هذه الاخيرة المتصرف الحصري في أصول صندوق الاستثمار المشترك « FCP CEA BANQUE DE TUNISIE ». يتحصل البنك التونسي مقابل



الخدمات المسداة على مكافأة بمعدل 0,2% بما في ذلك الضريبة ويتم احتساب هذه المكافأة على أساس صافي أصول صندوق الاستثمار المشترك. يتم خصم هذه المكافأة يوميا ودفعها كل ثلاثة أشهر. بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 2273 دينار تونسي.

شركة التأمين وإعادة التأمين «ASTREE»

قام البنك التونسي بإبرام اتفاقية مع شركته الفرعية «ASTREE» بتاريخ 31 جانفي 2019 والتي بموجبها يضع البنك التونسي على ذمة «ASTREE» أحد موظفيه ابتداء من 01 فيفري 2019 وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ضمينا. يقوم البنك التونسي بفوترة الاجر المدفوع للموظف الى «ASTREE» كل ستة أشهر. بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 80 ألف دينار تونسي.

II. الاتفاقيات المبرمة في السابق

نحيطكم علما بأن تنفيذ الاتفاقيات التالية التي تمت الموافقة عليها خلال السنوات المالية السابقة استمر خلال السنة المالية المنتهية في 13 ديسمبر 2019:

شركة بورصة تونس «SBT»

قام البنك التونسي، بتاريخ 25 جوان 1997، بإبرام اتفاقية خدمات تجارية مع شركة بورصة تونس «SBT» والتي بمقتضاها تؤمن هذه الأخيرة تداول أوامر البورصة المتلقات من قبل حرفاء البنك. يؤمن البنك التونسي، لفائدة شركة بورصة تونس «SBT»، خدمة تجارية وينتفع مقابل ذلك بأجر قدره 50% من عمولات الوساطة المالية. بلغت قيمة العمولات التي تحصل عليها البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 403 ألف دينار تونسي دون احتساب الأداءات.

تم توقيع عقد إيجار للمباني والمعدات في 15 فيفري 1999 بين البنك التونسي وشركة «SBT» والذي بموجبه يتيح البنك لشركة «SBT» الجناح الشمالي بأكمله من الطابق الأول من البرج B التابع لمقرها الكائن بتونس، 2 شارع تركيا. تم إلغاء هذه الاتفاقية بموجب تعديل مؤرخ في 28 فيفري 2013 وقد دخل هذا الأخير حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 2013. ينص هذا التعديل على أنه اعتبارا من هذا التاريخ، لن يكون استئجار المبنى مجانيا ولكن مقابل أجر ثابت بقيمة 10 آلاف دينار تونسي، يتم دفعه سنوياً ويخضع لزيادة سنوية قدرها 5% بلغت قيمة الإيجار بعنوان سنة 2019 ما قدره 13 ألف دينار تونسي دون احتساب الأداءات.

وبلغت أعباء كراء المعدات 29 ألف دينار تونسي دون احتساب الأداءات بعنوان سنة 2019.

يضع البنك التونسي على ذمة شركة «SBT» بعض من الإطارات العاملة لديه. وتنص قرارات الإعارة على ان المبالغ المفوترة من قبل البنك توافق المرتبات والرسوم الاجتماعية.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 499 ألف دينار تونسي.



شركة «SICAV RENDEMENT»

للم بنك التونسي، بتاريخ 18 نوفمبر 1992، بإبرام اتفاقية ايداع حصري لأسهم وأموال شركة «SICAV .RENDEMENT» وقع تعديل هذه الاتفاقية بتاريخ 03 جانفي 2002.

يتحصل البنك التونسي مقابل الخدمات المسداة على مكافأة بمعدل 0,6% بما في ذلك الضريبة ويتم احتساب هذه المكافأة على أساس صافي أصول «SICAV RENDEMENT» يتم خصم هذه المكافأة يوميا ودفعها كل ثلاثة أشهر. بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 2246 دينار تونسي.

شركة «SICAV CROISSANCE»

قام البنك التونسي، بتاريخ 26 أكتوبر 2000، بإبرام اتفاقية ايداع حصري لأسهم وأموال شركة «SICAV .CROISSANCE» يتحصل البنك التونسي مقابل الخدمات المسداة على مكافأة بمعدل 0,1% بما في ذلك الضريبة ويتم احتساب هذه المكافأة على أساس صافي أصول «SICAV CROISSANCE» يتم خصم هذه المكافأة يوميا ودفعها كل ثلاثة أشهر. بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 12 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

شركة «عقارية الزياتين» «FOSA»

قام البنك التونسي، بتاريخ 27 نوفمبر 2003، بإبرام اتفاقية مع شركة «FOSA» والتي بمقتضاها يؤمن البنك خدمات مالية وإدارية لفائدة هذه الأخيرة. تم تعديل هذه الاتفاقية خلال سنة 2012 لتشمل إضافة الى الخدمات المالية والإدارية كراء مكتب يتم استغلاله كمقر اجتماعي من قبل شركة «FOSA».

يتقاضى البنك مقابل هذه الخدمات، مكافأة سنوية قدرها 9 آلاف دينار تونسي. ويخضع هذا المبلغ الى زيادة سنوية قدرها 5% بلغت قيمة الأعباء المفوترة من قبل البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 13 ألف دينار تونسي.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 369 دينار تونسي دون احتساب الاداءات لشركة «FOSA» بعنوان سنة 2019 وذلك مقابل حقوق الوصاية على الأوراق المالية المودعة لديه.

شركة «تونس للتوظيف سيكاف» «Placements de Tunisie SICAF»

قام البنك التونسي، بتاريخ 12 فيفري 2007، بإبرام اتفاقية مع شركة

«Placements de Tunisie SICAF» والتي بمقتضاها يضع البنك على ذمة هذه الأخيرة المحلات والتجهيزات اللوجستية اللازمة لتعاطي نشاطها. يمنح البنك هذه الخدمات للشركة بصفة مجانية باعتبار أن ليس لها أعوانا خاصون بها. بالإضافة إلى الخدمات المذكورة في الاتفاقية، يؤمن البنك مسك الحسابات وتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة والجلسات العامة للشركة وتسوية أتعاب الميسرين.

تم تعديل هذه الاتفاقية بتاريخ 05 مارس 2009 وذلك من خلال ابرام ملحق، وقع بموجبه توسيع نطاق الاتفاقية وتعيين المكافأة الممنوحة للبنك التونسي. بالإضافة إلى الخدمات المذكورة في الاتفاقية، يتكفل البنك أيضا بالتصرف في اتفاقيات إعادة التفويت في المساهمات المتخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة.



ضضعت الاتفاقية لتعديل ثان خلال سنة 2012، ينص هذا التعديل على ان كراء المقر الاجتماعي لشركة «Placements de Tuni-sie SICAF» لن يكون مجانيا ولكن مقابل اجر مدفوع.

يتلقى البنك التونسي مقابل جميع خدماته، عمولة سنوية و ايجار سنوي بقيمة 46 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات. ويخضع هذا المبلغ الى زيادة سنوية قدرها 5%.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة من قبل البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 65 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 56 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات لشركة «Placements de Tunisie SICAF» بعنوان سنة 2019 وذلك مقابل حقوق الوصاية على الأوراق المالية المودعة لديه.

شركة التأمين وإعادة التأمين أستري «ASTREE»

يضع البنك التونسي على ذمة شركة «ASTREE» بعض من الإطارات العاملة لديه. وتنص قرارات الإعارة على ان المبالغ المفوترة من قبل البنك توافق المرتبات والرسوم الاجتماعية.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 59 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

قام البنك التونسي، بتاريخ 30 نوفمبر 2007، بإبرام اتفاقية مع شركة «ASTREE» والتي بموجبها يؤمن البنك لهذه الأخيرة خدمات مالية وإدارية ويقوم بالتصرف في الأسهم المكوّنة لرأس مالها. يقوم البنك أيضا بتنظيم اجتماعات الجلسات العامة وتحيين الملف القانوني للشركة. يتحصل البنك مقابل هذه الخدمات على عمولة سنوية قدرها 20 ألف دينار تونسي مع زيادة سنوية قدرها 3%.

تم تعديل هذه الاتفاقية بتاريخ 03 مارس 2009 وذلك من خلال ابرام ملحق، وقع بموجبه توسيع نطاق الاتفاقية وتحيين المكافأة الممنوحة للبنك التونسي. بالإضافة إلى الخدمات المذكورة في الاتفاقية، يتكفل البنك أيضا بالتصرف في اتفاقيات إعادة التفويت في المساهمات المتخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة.

يتلقى البنك التونسي مقابل جميع خدماته، عمولة سنوية قدرها 30 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، يقع دفعها مسبقا.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة من قبل البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 38 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

تم التوقيع بتاريخ 1 جويلية 2008 على عقد ايجار بين البنك التونسي وشركة «ASTREE»، والذي بمقتضاه تستأجر هذه الأخيرة مقرا من عند البنك لاستخدامه كأرشيف، وذلك دون مقابل مادي.

تم إلغاء هذه الاتفاقية بموجب التعديل المؤرخ في 27 ديسمبر 2012، وينص هذا التعديل على ان قيمة الإيجار السنوي تبلغ 10 الاف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، مع زيادة سنوية قدرها 5 %، يتم احتسابها ابتداء من السنة الثالثة للإيجار.



قام البنك بفوترة مبلغ قدره 13 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات بعنوان الايجار لسنة 2019.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 106 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات لشركة «ASTREE» بعنوان سنة 2019 وذلك مقابل حقوق الوصاية على الأوراق المالية المودعة لديه.

أصدرت شركة «ASTREE» بعنوان سنة 2019 فاتورة تشمل الأقساط التالية:

- قسط التأمين الذي يخص المخاطر المتعددة وتبلغ قيمته 613 ألف دينار تونسي
- قسط التأمين الذي يخص جريات التقاعد وتبلغ قيمته 1 193 ألف دينار تونسي
- قسط التأمين الجماعي الذي يخص الأعباء الاجتماعية المتعلقة بمساهمة صاحب العمل في التأمين، التأمين على التقاعد الاجتماعي، التأمين على الوفاة والتأمين على العجز، وتبلغ قيمته 1 986 ألف دينار تونسي.

تم التوقيع بتاريخ 27 ديسمبر 2012 على عقد ايجار بين شركة «ASTREE» والبنك التونسي، والذي بمقتضاه يستأجر هذا الأخير من عند شركة «ASTREE»، محلا تجاريا يقع في الطابق الأرضي في 45 شارع خير الدين باشا. يتم استغلال هذا المحل ك فرع بنكي مقابل ايجار سنوي قدره 14 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، مع زيادة سنوية قدرها 5 %، يتم احتسابها ابتداء من السنة الثالثة للإيجار.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 17 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات بعنوان الايجار لسنة 2019.

تم التوقيع بتاريخ 06 مارس 2012 على عقد ايجار بين شركة «ASTREE» والبنك التونسي، والذي بمقتضاه يستأجر هذا الأخير من عند شركة «ASTREE»، محلا تجاريا يقع في الطابق الأرضي في حدائق النصر 2. يتم استغلال هذا المحل ك فرع بنكي مقابل ايجار سنوي قدره 28 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، مع زيادة قدرها 5 %، يتم احتسابها كل سنتين.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 33 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات بعنوان الايجار لسنة 2019.

شركة «DIRECT PHONE SERVICES DPS»

يقوم البنك التونسي بتأجير محلات لفائدة شركة «DPS» لممارسة نشاطها. بلغت قيمة الايجار بعنوان سنة 2019 ما قدره 214 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

يؤمن البنك خدمات مالية لحساب شركة «DPS» مقابل أجر سنوي يبلغ 19 ألف دينار تونسي دون احتساب الأداءات.

شركة «SOCIÉTÉ DES ENTREPÔTS TUNISIENS (SET)»

وفقاً لاتفاقية التأجير والخدمات المالية والإدارية الموقعة في 15 جويلية 2008 والتي وقع تعديلها في 26 ديسمبر 2012، يأوي البنك التونسي المقر الاجتماعي لشركة «SET» ويوفر لها جميع الوسائل اللازمة لممارسة نشاطها، وذلك مقابل أجر سنوي قدره 7 الاف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

شركة «SPFT CARTHAGO»

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 24 ديسمبر 2008، اتفاقية مع شركة «SPFT CARTHAGO» يأوي البنك بمقتضاها المقر الاجتماعي للشركة ويضع على ذمتها بصفة مجانية مكتبا لممارسة نشاطها.

بموجب هذه الاتفاقية، يمكن لشركة «SPFT CARTHAGO» أن تنتفع بكافة المرافق التي تتوفر بالمقر الاجتماعي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، يؤمن البنك تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة والجلسات العامة للشركة المذكورة.

وقع تعديل هذه الاتفاقية خلال سنة 2012 وذلك بإبرام ملحق يقع بمقتضاه ايواء مقر شركة «SPFT CARTHAGO» بمعلوم لمدة سنتين تمتد من 01 جانفي 2012 إلى 31 ديسمبر 2013، يتم تجديدها بصفة ضمنية.

يتلقى البنك التونسي مقابل جميع خدماته، عمولة سنوية قدرها 27 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، مع زيادة سنوية قدرها 5 %.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة من قبل البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 38 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

شركة «SOCIÉTÉ CLUB ACQUARIUS NABEUL SCAN»

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 24 ديسمبر 2008، اتفاقية مع شركة «SCAN». يأوي البنك بمقتضاها المقر الاجتماعي للشركة ويضع على ذمتها بصفة مجانية مكتبا لممارسة نشاطها. بموجب هذه الاتفاقية، يمكن لشركة «SCAN» أن تنتفع بكافة المرافق التي تتوفر بالمقر الاجتماعي للبنك. بالإضافة إلى ذلك، يؤمن البنك تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة والجلسات العامة للشركة المذكورة.

وقع تعديل هذه الاتفاقية خلال سنة 2012 وذلك بإبرام ملحق يقع بمقتضاه ايواء مقر شركة «SCAN» بمعلوم لمدة سنتين تمتد من 01 جانفي 2012 إلى 31 ديسمبر 2013، يتم تجديدها بصفة ضمنية.

يتلقى البنك التونسي مقابل جميع خدماته، عمولة سنوية قدرها 22 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، مع زيادة سنوية قدرها 5 %.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة من قبل البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 31 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

الشركة العامة للمساهمات بتونس «SOCIÉTÉ GÉNÉRALE DE PARTICIPATIONS DE TUNISIE»

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 31 ديسمبر 2008، اتفاقية مع شركة «GPT SICAF» و التي بمقتضاها يأوي البنك التونسي المقر الاجتماعي للشركة ويمكنها من الانتفاع بكافة المرافق التي تتوفر بالمقر الاجتماعي للبنك وذلك قصد تمكينها من القيام بأنشطتها. يمنح البنك هذه الخدمات للشركة بصفة مجانية.



بالإضافة إلى ذلك، يؤمّن البنك مسك الحسابات وتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة والجلسات العامة للشركة. يتكفّل البنك أيضا بالتصرف في اتفاقيات إعادة التفويت في المساهمات المتخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة. وقع تعديل هذه الاتفاقية خلال سنة 2012 وذلك بإبرام ملحق يقع بمقتضاه ايواء مقر شركة «GPT SICAF» بمعلوم لمدة سنتين تمتدّ من 01 جانفي 2012 إلى 31 ديسمبر 2013، يتمّ تجديدها بصفة ضمنية. يتلقى البنك التونسي مقابل جميع خدماته، عمولة سنوية قدرها 46 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، مع زيادة سنوية قدرها 5 %.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة من قبل البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 65 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات. قام البنك بفوترة مبلغ قدره 21 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات لشركة «GPT SICAF» بعنوان سنة 2019 وذلك مقابل حقوق الوصاية على الأوراق المالية المودعة لديه.

الشركة العامّة العقارية بتونس «GIT-SA»

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 26 جانفي 2009، اتفاقية مع شركة «GIT - SA» يأوي البنك بمقتضاها المقر الاجتماعي للشركة ويخوّل لها الانتفاع بكافة المرافق التي تتوفر بالمقر الاجتماعي للبنك. يمنح البنك للشركة هذه الخدمات بصفة مجانية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤمّن البنك مسك الحسابات وتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة والجلسات العامة للشركة. وقع تعديل هذه الاتفاقية خلال سنة 2012 وذلك بإبرام ملحق يقع بمقتضاه ايواء مقر شركة «GIT-SA» بمعلوم لمدة سنتين تمتدّ من 01 جانفي 2012 إلى 31 ديسمبر 2013، يتمّ تجديدها بصفة ضمنية. يتلقى البنك التونسي مقابل جميع خدماته، عمولة سنوية قدرها 22 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، مع زيادة سنوية قدرها 5 %.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة من قبل البنك بعنوان سنة 2019 ما قدره 31 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات.

شركة سيكار البنك التونسي «BT SICAR»

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 14 أفريل 2009، اتفاقية مع شركة «BT SICAR» والتي بمقتضاها يضع البنك على ذمة هذه الأخيرة المحلات والتجهيزات اللوجستية اللازمة لممارسة نشاطها وذلك بصفة مجانية.

وقع تعديل هذه الاتفاقية خلال سنة 2012 وذلك بإبرام ملحق يقع بمقتضاه ايواء مقر شركة «BT SICAR» بمعلوم لمدة سنتين تمتدّ من 01 جانفي 2012 إلى 31 ديسمبر 2013، يتمّ تجديدها بصفة ضمنية. وقع تحديد قيمة الايجار السنوي بما قدره 10 الاف دينار تونسي دون احتساب الاداءات مع زيادة سنوية قدرها 5 %.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 14 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات بعنوان الايجار لسنة 2019.

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 25 مارس 2009، اتفاقية مع شركة «BT SICAR»، يؤمّن بموجبها البنك مسك الحسابات وتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة والجلسات العامة للشركة. بالإضافة إلى ذلك، يتكفّل البنك بالتصرف في اتفاقيات



إعادة التفتيت في المساهمات المتخذة في إطار محفظة الشركة المذكورة.

تحصل البنك مقابل خدماته على أجر سنوي قدره 12 ألف دينار دون احتساب الأداءات.

في إطار اتفاقيات التصرف في صناديق رأس مال مخاطر مع شركة «BT SICAR» بلغت قيمة رأس مال البنك التونسي المتصرف فيه 281 926 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2019. بلغت قيمة العمولات الراجعة الى شركة بعنوان سنة 2019 ما قدره 2489 دينار تونسي.

يضع البنك التونسي على ذمة شركة «BT SICAR» بعض من الإطارات العاملة لديه. وتنص قرارات الإعارة على ان المبالغ المفوترة من قبل البنك توافق المرتبات والرسوم الاجتماعية.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 187 ألف دينار تونسي.

شركة «La Banque Fédérative du Crédit Mutuelle - BFCM»

أبرم البنك التونسي، بتاريخ 17 جويلية 2006، اتفاقية مع «La Banque Fédérative du Crédit» Mutuelle - BFCM، يقوم بمقتضاها البنك التونسي بإيداع أسهم وأموال «BFCM» أو حرفائه في تونس.

يتقاضى البنك، مقابل هذه الخدمات، عمولة تحدّد حسب جدول متفق عليه من قبل الطرفين. أبرمت هذه الاتفاقية لمدة 180 يوما يتمّ تجديدها ضمينا. تحصل البنك التونسي بعنوان سنة 2019 على عمولة قيمتها 92 ألف دينار تونسي دون احتساب الأداءات.

16. شركة نقل النقديّات تونس «TFT»

يضع البنك التونسي على ذمة شركة «TFT» مكتب مجهز يقع في المبنى «B» من المقرّ لاجتماعي للبنك، الكائن بنهج تركيا عدد 2 تونس، ومأوى سفلي يتسع لخمس عشرة سيارة وذلك ابتداء 01 جانفي 2013. يبلغ معلوم الكراء السنوي 45 ألف دينار تونسي دون احتساب الضرائب، ويتم دفعه كل ثلاثة أشهر، مع زيادة سنوية قدرها 5 %، يتم تطبيقها ابتداء من السنة الثالثة للكراء.

وقع تعديل هذه الاتفاقية بتاريخ 22 فيفري 2019، والتي بمقتضاها أصبح معلوم الكراء 20 ألف دينار تونسي، ويتم دفعه سنويا، مع زيادة سنوية قدرها 5 %، يتم تطبيقها ابتداء من السنة الثالثة للكراء.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 20 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات بعنوان الايجار لسنة 2019.

تم توقيع عقد لنقل الاموال بين البنك التونسي وشركة «TFT» في 31 جانفي 2013، والذي بموجب قام البنك بتكليف شركة «TFT» بعمليات نقل الأموال بصفة تجريبية.

تم توقيع العديد من التعديلات انطلاقا من سنة 2014 وذلك على إثر انتهاء الفترة التجريبية في 31 ديسمبر 2013. تم توقيع التعديل الأخير بتاريخ 31 ديسمبر 2019، وحددت المنحة الكيلومترية ب 4,912 دينار تونسي.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 580 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات بعنوان سنة 2019.

يضع البنك التونسي على ذمة شركة «TFT» بعض من الإطارات العاملة لديه. وتنص قرارات الإعارة على ان المبالغ المفوترة من قبل البنك توافق المرتبات والرسوم الاجتماعية.

بلغت قيمة الأعباء المفوترة بعنوان سنة 2019 ما قدره 359 ألف دينار تونسي.

قام البنك بفوترة 1 دينار تونسي دون احتساب الاداءات لشركة «TFT» بعنوان سنة 2019 وذلك مقابل حقوق الوصاية على الأوراق المالية المودعة لديه.

شركة المساهمة و النهوض بالاستثمارات «SPPI-SICAR»

أبرم البنك التونسي اتفاقية مع شركة «SPPI-SICAR» يؤمّن بمقتضاها البنك التصرف المالي والإداري للشركة، كما يأوي المقر الاجتماعي لهذه الأخيرة وذلك بوضع مكتب على ذمتها لممارسة نشاطها.

يتلقى البنك التونسي مقابل جميع خدماته، عمولة سنوية قدرها 5 آلاف دينار تونسي دون احتساب الاداءات، تنقسم كالآتي: 2 آلاف دينار بعنوان الإيجار و 3 آلاف دينار تونسي بعنوان الخدمات الإدارية والمالية.

قام البنك بفوترة 18 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات لشركة «SPPI SICAR» بعنوان سنة 2019 وذلك مقابل حقوق الوصاية على الأوراق المالية المودعة لديه.

شركة «IID» International Information Development

أبرم البنك التونسي في 28 ديسمبر 2010 اتفاقية للخدمات المالية مع شركة «IID». في مقابل خدماته، يتلقى البنك عمولة سنوية قدرها 15 ألف ديناراً تونسياً دون احتساب الاداءات. تخضع هذه العمولة إلى زيادة سنوية قدرها 3% والتي يمكن مراجعتها في نهاية كل عام عن طريق الاتفاق المتبادل بين الطرفين لمراعاة الظروف الاقتصادية السارية وقت تجديد الاتفاقية المذكورة.

قام البنك بفوترة مبلغ قدره 19 ألف دينار تونسي دون احتساب الاداءات بعنوان الإيجار لسنة 2019.

III. تعهدات والتزامات البنك تجاه المسيرين

تمثل الالتزامات والتعهدات لفائدة المسيرين كما وقعت الإشارة إليها في الفقرة عدد 5 من الفصل 200 (جديد) لمجلة الشركات التجارية، فيما يلي:

وقع تحديد التزامات وتعهدات البنك التونسي لفائدة المدير العام من طرف لجنة الأجور المنبثقة من مجلس الإدارة المنعقد في 13 فيفري 2019.

في هذا الإطار، يتمتع المدير العام:

- بأجر سنوي قار يبلغ 700 ألف دينار.
- بمكافأة تحدّد سنوياً حسب النتيجة الصافية للبنك ويتمّ دفعها بعد المصادقة على الحسابات من طرف الجلسة العامة تبلغ 30 000 دينار على كل زيادة بنسبة 1% في النتيجة الصافية للبنك بسقف 300 000 دينار.
- بقسط التأمين على الحياة يعادل 27 % من إجمالي الأجور.

وضع البنك على ذمة السيد المدير العام خلال سنة 2019 سيّارة مع مبلغ قدره 400 دينار شهرياً بعنوان تكاليف الوقود.

يتمتع رئيس مجلس الإدارة، بمكافأة حضور محدّدة من طرف الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية السنوية. بعد قرار لجنة الترشيحات والمكافآت في 27/04/2017، يتلقى كل من مساعدي المدير العام:

- راتب سنوي ثابت قدره 200 000 دينار ابتداءً من 01 مارس 2017.
- مكافأة سنوية متغيرة، يتم تحديدها وفقاً للزيادة في النتيجة الصافية للبنك، بعد الموافقة على الحسابات من قبل الجلسة العامة العادية، تبلغ 5 000 دينار لكل زيادة بنسبة 1 % في النتيجة الصافية للبنك بسقف قدره 50 000 دينار.
- سيارة وتكلفة الوقود تبلغ 350 ديناراً في الشهر.
- مكافأة إجمالية للحوافز تقدر بـ 75 000 دينار للسنة المالية 2019.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمكافآت حضور محدّدة من طرف الجلسة العامة العادية التي تنظر في القوائم المالية السنوية.

تتمثل الالتزامات والتعهدات المتخذة من قبل البنك لفائدة المسيرين مثلما وردت في القوائم المالية للبنك للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 كما يلي (الوحدة: ألف دينار)

أعضاء مجلس الإدارة		مساعدي المدير العام		المدير العام		
منها الخصوم	اعباء خام	منها الخصوم	اعباء خام	منها الخصوم	اعباء خام	
في 31 ديسمبر 2019	2019	في 31 ديسمبر 2019	2019	في 31 ديسمبر 2019	2019	
-	420	126	643	309	1 038	الامتيازات على المدى القصير
		100	500	300	1 000	منها المكافآت والأجور
-	-	26	133	9	32	منها الأعباء الاجتماعية
-	-	-	10	-	6	منها الاستحقاقات العينية
-	420	-	-	-	-	منها رسوم الحضور (إدارة و لجان)
-	-	150	150	-	270	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
-	420	276	793	309	1 308	المجموع

وبصرف النظر عن الاتفاقات والعمليات المذكورة أعلاه، أعمالنا لم تمكننا من وجود اتفاقات أو صفقات أخرى في نطاق الفصل 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 31 مارس 2020

مراقبو الحسابات

pwc

Conseil Audit Formation CAF

عبد الرحمان الفندري



Grant Thornton

Tunisie Audit & Conseil TAC

لمجد بن مبارك





تقرير التصرف
لمجموعة البنك التونسي
2019





تعريف مجموعة البنك التونسي

1- تعريف مجال التجميع

تم تحديد مجال تجميع القوائم المالية طبقاً للقانون عدد 117-2001 بتاريخ 2001/12/6. وحسب هذا القانون، توجد ثلاث أنواع من المراقبة تؤدي إلى التجميع :

المراقبة الكلية

تكون المراقبة كلية عندما تملك الشركة الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة 40 في المائة أو أكثر من حقوق الإقتراع على ألا يمتلك مساهم آخر مثل ذلك. وفي هذه الحالة، يكون التجميع بطريقة الإقحام الكلي.

المراقبة المشتركة

تعني المراقبة المشتركة تقاسم المراقبة أي أنه لا أحد من الطرفين قادر لوحده على القيام بمراقبة مرجحة. وفي هذه الحالة، تطبق طريقة الإقحام النسبي.

التأثير الجلي

يظهر التأثير الجلي عندما تملك الشركة الأم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الشركات التابعة لها، 20 في المائة أو أكثر من حقوق تصويت الشركة الأخرى. وفي هذه الحالة، فإنه تستعمل طريقة الإقحام بالمعادلة.

مجال تجميع البنك التونسي

إن تطبيق مقتضيات القانون عدد 117-2001، بالنسبة للبنك التونسي يفضي إلى نوعين من المراقبة : المراقبة الكلية والتأثير الجلي. وبذلك يتكون مجال التجميع كالاتي :

مجال التجميع

نسبة المصلحة		نسبة المراقبة		
2018	2019	2018	2019	
النشاط البنكي				
98,55%	99,90%	100,00%	99,91%	البنك التونسي
التصرف في محفظة القيم المنقولة				
%53,89	%54,61	%100,00	%100,00	العامّة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف
%47,46	%48,17	%55,22	%55,03	الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف
الوساطة بالبورصة				
%98,09	%99,44	%100,00	%100,00	الشركة التونسية للبورصة
اقتناء، بناء وتهيئة المباني				
%53,89	%54,61	%100,00	%100,00	العامّة العقارية بتونس شركة خفية الإسم
الإستثمار وتمويل المشاريع				
%98,52	%99,87	%99,99	%99,99	البنك التونسي سيكار
%75,70	%76,74	%76,82	%76,82	شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارات
كراء الأراضي والبنائات				
%42,75	%43,34	%44,97	%44,97	شركة القطب التنموي ببنزرت
%57,29	%58,07	%81,46	%81,46	عقارية الزياتين
التأمين				
%53,89	%54,61	%60,05	%60,00	أستري للتأمين
الترويج السياحي				
%38,77	%39,30	%100,00	%100,00	شركة نادي أكواربوس نابل – سكان
%38,77	%39,30	%48,41	%48,41	شركة الترويج والتمويل السياحي كرطاغو
نقل النقود				
%98,52	%99,87	%99,99	%99,99	نقل العملة لتونس

الشركات المقفمة بالمعادلة

نسبة المصلحة		نسبة المراقبة		
2018	2019	2018	2019	
هيئات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية				
%44,95	%55,74	%75,97	%94,38	سيكاف الإنماء
%17,27	%6,41	%22,55	%10,79	سيكاف تسمير

تتجاوز نسبة سيطرة مجمع البنك التونسي على سيكاف الإنماء 50% تم تجميع هذه الأخيرة من خلال طريقة الإقحام بالمعادلة نظرا إلى الخصوصية القانونية والتشغيلية لهيئات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

إن النسبة المئوية للسيطرة على مجمع البنك التونسي سيكاف تميمير مصحوبة بقوة فعّالة، مما يؤدي إلى تأثير كبير على الرغم من نسبة التحكم التي تقل عن 20%.

المساهمات التي تفوق الـ 20 % والتي لم تدخل في مجال التجميع

المساهمة (بآلاف الدنانير)	نسبة المسك	سبب الإستبعاد
الصندوق المشترك للتوظيف للبنك التونسي ادخار في الأسهم	100	%5,00 لا تذكر بالنسبة للمجموعة
شركة المخازن التونسية	9	%30,00 لا تذكر بالنسبة للمجموعة
تونس دوفين	900	%30,07 مجرد مساهمة، لا تأثير
ديراكت فون سرفيس	90	%19,91 مجرد مساهمة، لا تأثير
أترناسيونال أنفرميشن دفلبمنت	30	%19,80 مجرد مساهمة، لا تأثير
آرليكيدي تونس	9164	16,89% مجرد مساهمة، لا تأثير

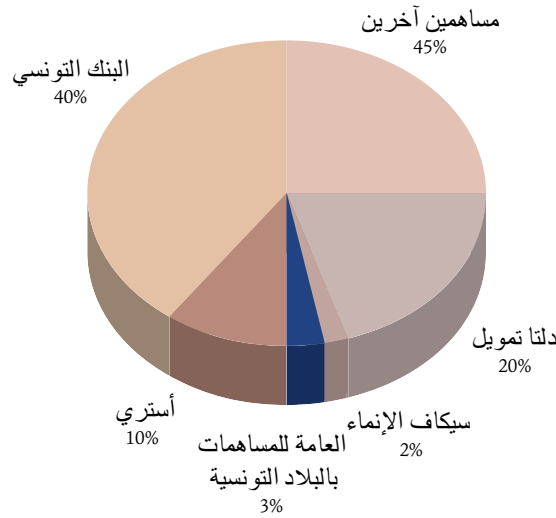


نشاط شركات مجموعة البنك التونسي

الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف

• رأس المال والمساهمة

يبلغ رأس مال الشركة حاليا 10.000.000 دينار مقسم إلى 1.000.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 10 دنانير ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

بعثت هذه الشركة سنة 1948 برأس مال أولى بلغ 18.000 دينار. وقد عرف رأس المال هذا العديد من عمليات الترفيع المتتالية ليبلغ حاليا 10.000.000 محررة كليا. وتم تحويل الشركة إلى شركة استثمار ذات رأسمال قار في سنة 1989 وبذلك أصبحت خاضعة للقانون عدد 88-92 بتاريخ 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الإستثمار كما تم إكماله وتنقيحه بالقانون عدد 92-113 بتاريخ 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 95-87 بتاريخ 30 أكتوبر 1995 والقانون 2001-83 بتاريخ 24 جويلية 2001 والقانون 2001-91 بتاريخ 7 أوت 2001 والقانون 2003-80 بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

ويتمثل غرض الشركة في التصرف في محفظة قيم منقولة وذلك بواسطة استعمال أموالها الذاتية.

وقد أفرزت هذه المساهمة للبنك التونسي وبصفة منتظمة حصة ربح هامة وذلك نظرا لجودة محفظتها.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2016	2017	2018	2019
رأس المال	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000
مجموع الموازنة	15 595 521	15 537 060	16 074 863	16 748 647
مداخيل الإستغلال	2 357 151	2 248 736	2 774 724	3 290 679
أعباء الإستغلال	222 056	293 529	225 092	455 757
النتيجة الصافية	2 127 482	1 950 650	2 543 715	2 828 001
سعر السهم بالبورصة	39,000	40,710	43,555	46,500
النتيجة / سهم	2,127	1,951	2,544	2,828
حصة الربح لكل سهم	2,000	2,000	2,200	2,200
مضاعف السعر إلى العائد	18,335	20,866	17,121	16,443
الأرباح الموزعة / سعر	%5,13	%4,91	%5,05	%4,73

واختتمت سنة 2019 على زيادة طفيفة بلغت 4,19% لمجموع موازنة إذ مرت من 16.074.863 دينار سنة 2018 إلى 16.748.647 دينار سنة 2019

وتمثل الأوراق المالية الاستثمارية نسبة 55,30% من إجمالي الموازنة واحتفظت بالرصيد ذاته لعام 2018 أي 9.262.574 دينار.

يجب أن نذكر أن هذه الأوراق المالية تتكون من أفضل قيم السوق ، سواء في جوهرها أو من حيث العائد.

ارتفعت محاصيل الإستغلال بنسبة 18,59% بين عامي 2018 و 2019 ، من 2.774.724 دينار إلى 3.290.679 دينار .

و فيما يخص المصاريف الهيكلية فقد تضاعفت لتمر من 225.092 دينار سنة 2018 إلى 455.757 دينار سنة 2019 .

يعود هذا الارتفاع إلى المخصصات التي وضعتها الشركة في عام 2019 بمبلغ 234.960 دينار

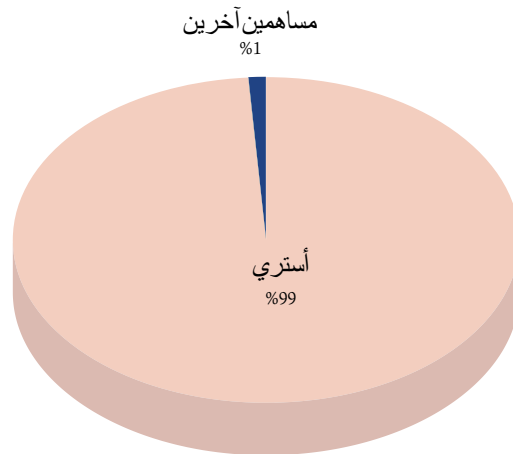
وتبلغ النتيجة الصافية 2.828.001 دينار بالنسبة لسنة 2019 مقابل 2.543.715 دينار سنة قبل ذلك أي بارتفاع بـ 11,06%



العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة حاليا 20.000.000 دينار مقسم إلى 200.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 100 دنانير ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة استثمار ذات رأس مال قار خاضعة للقانون عدد 88-92 بتاريخ 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الإستثمار كما تم إكماله وتنقيحه بالقانون عدد 92-113 بتاريخ 23 نوفمبر 1992 والقانون عدد 95-87 بتاريخ 30 أكتوبر 1995 والقانون 2001-83 بتاريخ 24 جويلية 2001. وقد تم بعثها سنة 1995 برأس مال أولي 5.000.000 دينار وقد عرف العديد من عمليات الترفيع المتتالية ليلبلغ حاليا 20.000.000 دينار.

و«العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف» هي مراقبة من طرف شركة أستري بنسبة 99 في المائة من رأس مالها. ويتمثل غرض الشركة في التصرف، باستعمال مواردها الذاتية، في محفظة سندات.

وتحتوي محفظة العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف أساسا على سندات مضمونة وذات إمكانيات تطوّر مرتفعة وكذلك على مساهمات منتقاة في نطاق مرافقة أحسن حرفاء البنك.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
رأس المال	20 000 000	20 000 000	20 000 000	20 000 000
مجموع الموازنة	25 317 939	24 086 371	24 890 135	25 219 303
مداخليل الإستغلال	3 789 546	1 180 439	1 392 381	1 922 071
أعباء الإستغلال	1 060 938	479 220	170 808	242 649
النتيجة الصافية	2 720 722	697 804	1 215 807	1 632 948
القيمة الحسابية للسهم	126,462	120,358	124,369	125,790
النتيجة / سهم	13,604	3,489	6,079	8,165
حصة الربح لكل سهم	12,500	7,500	7,500	7,500
مضاعف السعر إلى العائد	9,296	34,496	20,460	15,406
الأرباح الموزعة / سعر	%9,88	%6,23	%6,03	%5,96

وقد اختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة بلغ 25.317.939 دينار مقابل 24.086.371 سنة 2018.

ارتفعت مداخليل الإستغلال من 1.180.439 دينار في 2018 إلى 3.789.546 دينار في 2019 أي بنسبة 221%.

وتأتي هذه الزيادة بشكل رئيسي من الأرباح المسجلة على سهم البنك التونسي خلال عام 2019 بمبلغ 2.546.798 دينار

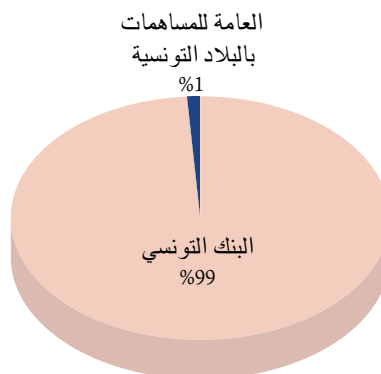
ونشير إلى أن أعباء الإستغلال ارتفعت إذ مرت من 479.220 إلى 1.060.938 سنة 2019 تفسر بارتفاع الرصود للمدخرات المحققة سنة 2019 والتي بلغت 809.986 دينار مقابل 332.895 دينار سنة 2018.

كما سجلت الشركة في نهاية 2019 نتيجة صافية استثنائية بلغت 2.720.722 دينار.

الشركة التونسية للبورصة

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة حاليا 1.000.000 دينار مقسم إلى 40.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 25 دينار ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة وساطة بالبورصة تابعة للبنك التونسي تم بعثها سنة 1996 في إطار القانون عدد 94-117.

تتصرف الشركة التونسية للبورصة في شركتي استثمار «سيكاف تيمير» (رقاعية تبلغ أصولها الصافية 448,938 مليون دينار في 2019/12/31 و «سيكاف الإنماء» (مختلطة غالبيتها أسهم مع أصول صافية 14,686 مليون دينار في 2019/12/31 و الصندوق المشترك للتوظيف للبنك التونسي ادخار في الأسهم إنه صندوق استثمار مختلط تم إنشاؤه في 6 نوفمبر 2018 ويسمح للمشاركين فيه بدمج كل من المنفعة الضريبية والأداء المحتمل لسوق الأوراق المالية، تبلغ أصولها الصافية 2,009 مليون دينار في 2019/12/31

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
رأس المال	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
مجموع الموازنة	2 712 816	2 411 742	2 239 962	2 201 457
مداخل الإستغلال	1 262 359	770 124	776 748	795 276
أعباء الإستغلال	1 086 086	661 678	653 009	734 628
النتيجة الصافية	200 804	148 983	151 327	101 016
القيمة الحسابية للسهم	46,606	45,336	45,362	44,080
النتيجة / سهم	5,020	3,725	3,783	2,525
حصة الربح لكل سهم	5,000	3,750	3,750	2,500
مضاعف السعر إلى العائد	9,284	12,171	11,991	17,457
الأرباح الموزعة/ سعر	%10,73	%8,27	%8,27	%5,67

أفقلت سنة 2019 على مجموع موازنة قدره 2.712.816 دينار مقابل 2.411.742 دينار سنة 2018.

ومرت مداخل الإستغلال من 770.124 دينار سنة 2018 إلى 1.262.359 دينار سنة 2019 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع مبلغ أجور الوساطة المقبوضة على العمليات بالبورصة والذي بلغ 804.826 دينار مقابل 294.887 دينار قبل عام.

يتكون رقم المعاملات والذي بلغ 1.260.259 دينار من قسمين رئيسيين

وساطة في البورصة بمبلغ 804.826 دينار والتي تمثل 63,86 % من رقم المعاملات سنة 2019 مقابل 38,43 % سنة 2018

رسوم التصرف بمبلغ 455.433 دينار والتي تمثل 36,14 % من رقم المعاملات سنة 2019 مقابل 61,57 % سنة 2018

وكذلك ارتفعت أعباء الإستغلال بأكثر من 64 % بين 2018 و 2019 إذ مرت من 661.678 دينار إلى 1.086.086 دينار.

وتأتي هذه الزيادة الكبيرة على وجه الخصوص من الرسوم المتعلقة بإعادة توظيف 50 % من وساطة في البورصة بمبلغ 402.413 ديناراً في نهاية 2019 مقابل 147.444 ديناراً في 2018 ، أي تطور بنحو 254.969 ديناراً.

كما يأتي من المصاريف المتعلقة بالموظفين المعارين من البنك التونسي ، والذي كان 498.595 ديناراً في 2019 مقابل 384.835 ديناراً في نهاية 2018.

و سجلت النتيجة الصافية ارتفاعاً بـ 34,78 % بين سنة 2018 و 2019 لتثمر من 148.984 دينار إلى 200.804 دينار.



العامة العقارية بتونس - خفية الاسم

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس المال الحالي 8.000.000 دينار مقسم إلى 80.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 100 دينار في عام 2017، وكجزء من برنامجه لتعديل معدلات المشاركة إلى أقل من 20% المطلوب بموجب أحكام قانون البنوك رقم 48-2016

المؤرخ 11 جويلية 2016، وعلى وجه الخصوص المادتين 75 و 195، فإن البنك التونسي فوت في حصته لصالح ASTREE. كما استحوذت ASTREE على مشاركة جميع الشركات التابعة، أصبحت تمتلك الآن 100% من رأس مال GIT SA

• نشاط الشركة

تم بعثها سنة 2000 بهدف تهيئة أرض يمتلكها البنك التونسي موجودة بنهج جمال عبد الناصر. وقد قامت بإنشاء بناية تتكوّن من طابق أرضي وطابق أوسط وخمس طوابق ومريض سيارات تحتي ذو طابقين (82 مكان).

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2016	2017	2018	2019
رأس المال	8 000 000	8 000 000	8 000 000	8 000 000
مجموع الموازنة	8 952 191	8 850 634	9 053 671	8 782 971
مداخيل الإستغلال	268 619	685 889	883 640	354 649
أعباء الإستغلال	134 141	462 626	512 439	179 150
النتيجة الصافية	213 135	233 573	372 454	241 574
القيمة الحسابية للسهم	109,947	108,366	110,022	108,542
النتيجة / سهم	2,664	2,920	4,656	3,020
مضاعف السعر إلى العائد	41,271	37,111	23,630	35,945

واختتمت سنة 2019 بمجموع موازنة قدره 8.782.971 دينار مقابل 9.053.671 دينار سنة 2018.

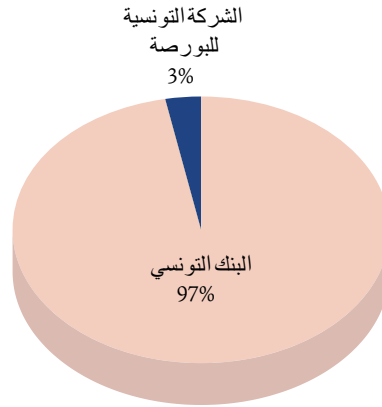
سجلت مداخيل الإستغلال أنخفاضا بأكثر من 59% إذ بلغت 354.649 دينار سنة 2019 مقابل 883.640 دينار سنة 2018 وتكون مداخيل الإستغلال بشكل رئيسي من مداخيل تأجير مكاتب عكس السنة الماضية حيث كان ناتج عن مداخيل بيع شقتين و مكانين لوقوف السيارات.

مرت مصاريف الإستغلال من 512.439 دينار في نهاية 2018 إلى 179.150 دينار في نهاية 2019
وحققت الشركة خلال سنة 2019 نتيجة بلغت 241.574 دينار مقابل 372.454 دينار سنة 2018 .

سيكار البنك التونسي

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة الحالي 5.000.000 دينار مقسم إلى 50.000 سهم تبلغ قيمة الواحد الإسمية 100 دينار ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة استثمار ذات رأسمال تنمية يتمثل غرضها في المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير، بغرض إرجاعها، لتدعيم الأموال الذاتية للشركات أساسا في القطاعات ذات الأولوية. وهي شركة خفية الإسم تخضع للقانون عدد 88-92 بتاريخ 2/8/1988 والنصوص اللاحقة المتعلقة بشركات الإستثمار وخاصة القانون عدد 2008-77 بتاريخ 22/12/2008 المتعلق بقانون المالية 2009 والقانون عدد 2008-78 بتاريخ 22/12/2008 الذي قام بتنقيح التشريع المتعلق بشركات الإستثمار ذات رأسمال تنمية.

بلغ صافي الموارد 295.367.082 دينار في 2019/12/31 ، بزيادة قدرها 29,53% مقارنة بعام 2018. هذه الموارد تتكون

من 1,7% من رأس المال و 98,3% الصناديق المتصرف فيها الآتية من البنك التونسي

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
رأس المال	5 000 000	5 000 000	5 000 000	5 000 000
مجموع الموازنة	295 367 082	226 619 384	135 828 701	124 352 492
القيمة الحسابية للسهم	91,111	85,473	73,902	65,691
مداخيل الإستغلال	2 136 867	1 410 007	1 126 924	799 494
أعباء الإستغلال	1330 672	617 298	601 805	834 614
النتيجة الصافية	281 902	578 560	410 514	3 707

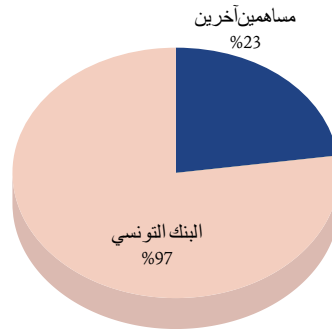
واختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة قدره 295.367.082 دينار مقابل 226.619.384 دينار سنة 2018. سجلت الشركة انخفاضا في نتائجها بأكثر من 51,28% لتمر من 578.560 دينار في 2018 إلى 281.902 دينار في نهاية 2019.

ويرجع هذا التغيير إلى ارتفاع أعباء الإستغلال المتأتية أساسا من رسوم المدخرات التي مرت من 399.969 دينار في 2018 إلى 1.060.531 دينار في نهاية 2019.

شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارات – سيكار

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة حاليا 760.450 دينار مقسم إلى 760.450 سهم قيمة الواحد الاسمية 1 دينار ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة استثمار ذات رأسمال تنمية يتمثل غرضها في المساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الآخرين ، بغرض إرجاعها، لتدعيم الأموال الذاتية للشركات وأساسا تلك الناشطة في القطاعات ذات الأولوية.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2016	2017	2018	2019
رأس المال	760 450	760 450	760 450	760 450
مجموع الموازنة	2 330 367	2 005 763	2 067 760	1 694 400
القيمة الحسابية للسهم	2,320	1,794	1,880	1,215
مداخليل الإستغلال	55 873	69 152	74 510	82 898
أعباء الإستغلال	84 069	31 812	9 310	17 249
النتيجة الصافية	417 316	36 738	62 081	64 868

واختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة قدره 1.694.400 دينار مقابل 2.067.760 دينار سنة 2018.

ومرت مداخليل الإستغلال من 74.510 دينار سنة 2018 إلى 82.898 دينار سنة 2019 أي بارتفاع ب 11,26%.

و بلغت أعباء الإستغلال 17.249 دينار سنة 2019.

وقد عرفت نتيجة الشركة ارتفاعا ب 4,49 % إذ مرت من 62.081 دينار سنة 2018 إلى 64.868 دينار سنة 2019.

سيكاف تثير

هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير أسست وبعثت من طرف البنك التونسي في 8 جويلية 1992 في إطار القانون عدد 88-92 بتاريخ 2 أوت 1988 المتعلق بشركات الإستثمار وهي خاضعة حاليا لمقتضيات القانون عدد 2001-83 بتاريخ 24 جويلية 2001 (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 59 بتاريخ 24 جويلية 2001).

ويتمثل غرض الشركة الوحيد في التصرف في محفظة قيم منقولة باستعمال أموالها الذاتية. وتهتم الشركة بصفة خاصة باقتراضات الدولة والجماعات والرقاع وبصفة عامة بالتوظيفات ذات الدخل القار.

ويلعب البنك التونسي دور «المودع لديه» بالنسبة للشركة إذ أن التصرف المالي موكول للشركة التونسية للبورصة. وعلى النطاق العملي يتمثل دور البنك التونسي في :

– الحفاظ على سندات وأموال «سيكاف تثير»

– قبض المداخليل المتصلة بذلك

– جمع أوامر الإكتتاب وإعادة الشراء عن طريق شبكة فروعنا

– مراقبة صحة قرارات الإستثمار ووضع قيمة التصفية وكذلك احترام القواعد الخاصة بنسب الإستعمال وبمبلغ الأصول الدنيا لسيكاف تثير.



ومقابل هذه الخدمات، يتحصل البنك التونسي على عمولة تساوي 0,6% في السنة، بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة، تحتسب على قاعدة الأصول الصافية اليومية لشركة سيكاف تثير، بلغت سنة 2019 ما قدره 2.672.835 دينار. وتتكون محفظة «سيكاف تثير» بالأساس من سندات اقتراض الدولة ورقاق مصدرة أو مضمونة من طرف بنوك وكذلك توظيفات مالية وأموال مودعة لدى البنك التونسي.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
الأصول الصافية	448 937 860	435 818 743	465 979 950	529 517 692
النتيجة القابلة للتوزيع	22 053 213	19 163 606	16 492 158	19 059 098
حصة الربح لكل سهم	5,154	4,574	3,637	3,695
النتيجة الصافية	23 630 081	22 083 969	20 028 488	20 107 364
قيمة التصفية	104,910	104,017	102,780	102,662
نسبة المردودية	%5,26	%4,74	%3,71	%3,69

وفي 31 ديسمبر 2019، بلغت الأصول الصافية لسيكاف تثير 448.937.860 دينار والنتيجة القابلة للتوزيع بلغت 22.053.213 دينار مما يسمح بتوزيع حصة سهم بـ 5,154 دينار للسند الواحد بالنسبة لنشاط سنة 2019 أي بنسبة مردود تبلغ 5,26%.

سيكاف الإنماء

هي شركة استثمار ذات رأس مال متغير تمّ بعثها من طرف البنك التونسي في 5 جوان 2000 ويتمثل غرضها في التصرف في محفظة قيم منقولة باستعمال مواردها الذاتية دون سواها. وتتكون هذه المحفظة أساسا من أسهم مسعرة بالبورصة. وهي خاضعة للقانون عدد 83-2001 بتاريخ 24 جويلية 2001 المصدر لمجلة هيئات التوظيف الجماعي. وتتكفل الشركة التونسية للبورصة بالتصرف المالي في سيكاف الإنماء بينما يقوم البنك التونسي بدور «المودع لديه». وبذلك يقوم البنك التونسي :

- مسك حساب سندات والحسابات النقدية لسيكاف الإنماء
- عمليات القبض والدفع على القيم الممسوكة من طرف سيكاف الإنماء
- مراقبة صحة قرارات الإستثمار ووضع قيمة التصفية وكذلك احترام القواعد الخاصة بهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

ومقابل هذه الخدمات، يتحصل البنك التونسي على عمولة سنوية تساوي 0,1% بما في ذلك الأداء من الأصول الصافية تحتسب يوميا وتدفع للبنك التونسي كل ثلاثة أشهر.

بلغت سنة 2019 ما قدره 14.653 دينار.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
الأصول الصافية	14 685 784	15 609 824	14 757 692	13 206 187
النتيجة القابلة للتوزيع	535 647	456 157	362 018	370 712
حصة الربح لكل سهم	11,049	9,117	7,298	7,628
النتيجة الصافية	7 984	1 111 827	1 654 250	791 120
قيمة التصفية	302,925	311,972	297,492	271,760
نسبة المردودية	%0,02	%7,32	%12,28	%6,20

وفي 31 ديسمبر 2019، بلغت الأصول الصافية لشركة الإنماء 14.685.784 دينار مقابل 15.609.824 دينار في 31 ديسمبر 2018 أي بانخفاض بـ 5,92%

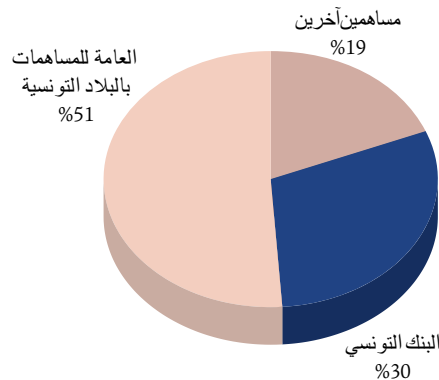
وتتكون هيكلية أصول سيكاف الإنماء في 31 ديسمبر 2019 من أسهم بمبلغ 9.719.190 دينار أي بنسبة 66,18 % من مجموع الأصول ومن رقاع بمبلغ 217.716 دينار ومن سندات شركات التوظيف الجماعي بمبلغ 658.310 دينار ومن توظيفات مالية قدرها 3.607.647 دينار تمثل 24,57 % من الأصول الصافية.

وتبلغ النتيجة القابلة للتوزيع لسنة 2019 ما قدره 535.647 دينار. وتبلغ حصة الربح الصافية 11,049 دينار بالنسبة لسنة 2019. وقد بلغ المردود العام للسهم 0,02 %.

عقارية الزيتين

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة الحالي 125.000 دينار مقسم إلى 25.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 5 دنانير. ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :





• نشاط الشركة

هي شركة تم بعثها في جويلية 1999 برأسمال قدره 125 ألف دينار مقسم إلى 25 ألف سهم بقيمة إسمية 5 دنانير للسهم الواحد وذلك على إثر تقسيم الشركة الفندقية الصفاقسية إلى شركتين جديدتين.

ويتمثل غرضها في كراء الأراضي والبناءات وكل العمليات التجارية والمنقولة وغير المنقولة والمالية.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2016	2017	2018	2019
رأس المال	125 000	125 000	125 000	125 000
مجموع الموازنة	461 469	468 364	482 289	704 284
مداخيل الإستغلال	168 024	176 255	184 897	192 265
أعباء الإستغلال	30 498	36 299	36 017	28 894
النتيجة الصافية	104 818	118 644	131 309	277 055
القيمة الحسابية للسهم	13,911	14,657	14,909	20,991
النتيجة / سهم	4,193	4,746	5,252	11,082
حصة الربح لكل سهم	4,000	5,000	5,000	10,000
مضاعف السعر إلى العائد	3,317	3,088	2,839	1,894
الأرباح الموزعة/ سعر	%28,75	%34,11	%33,54	%47,64

واختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة قدره 704.284 دينار مقابل 482.289 دينار سنة 2018.

وبلغت محاصيل الإستغلال 192.265 دينار سنة 2019 مقابل 184.897 دينار سنة 2018.

وعرفت أعباء الإستغلال انخفاضا طفيفا لتمر من 24.534 دينار سنة 2018 إلى 28.894 دينار سنة 2019.

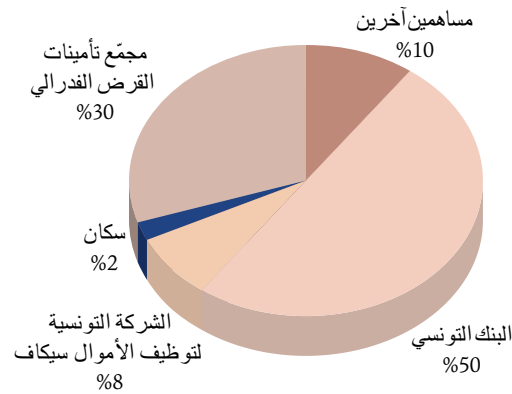
زاد صافي أرباح الشركة بأكثر من الضعف ، مسجلاً زيادة بأكثر من 110% ، من 131.309 دينار في 2018 إلى 277.055 دينار في نهاية 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى تحصيل تعويض من مبلغ أكثر من 180 ألف دينار للدولة فيما يتعلق بمصادرة الأخيرة لأرض قرطاج.



شركة التأمين وإعادة التأمين أستري

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة الحالي 30.000.000 دينار مقسم إلى 6.000.000 سهم قيمة الواحد الاسمية 5 دنانير ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة تمّ بعثها سنة 1949 وهي من أوائل شركات التأمين في تونس. ويتمثل نشاطها في القيام بكل عمليات التأمين وإعادة التأمين لجميع أنواع المخاطر بتونس والخارج وكذلك كل العمليات المتصلة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتبلغ مساهمة مجموعة البنك التونسي في أستري 60%. وتكوّن مجموعة تأمينات القرض التكافلي التي تملك 30 في المائة من رأسمال أستري، مع البنك التونسي وشركاؤه مجموعة تنسيق مما يسمح للبنك بمراقبة جلّية للشركة. وتنشط أستري في مختلف فروع التأمين : السيارات، المرض، النقل، الحرائق، الحياة، المخاطر الخاصة، المسؤولية المدنية، الفلاحة، العجز، المساعدة، تأمين القروض...

خلال الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة في 23 ماي 2017 قامت شركة التأمين وإعادة التأمين أستري

بالترفيّع في رأس المال من 20.000.000 دينار الى 30.000.000 دينارو ذلك باقحام المدخرات ومنح سهم واحد مجاني لسهمين قديمين



• أهم المؤشرات

المؤشرات	2016	2017	2018	2019
رأس المال	20 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000
مجموع الموازنة	423 502 425	451 889 285	514 314 741	599 371 910
مداخيل الإستغلال	12 618 115	13 943 685	10 545 985	23 279 132
أعباء الإستغلال	4 443 962	5 420 758	7 216 748	23 032 651
النتيجة الصافية	13 787 216	15 029 794	16 318 785	51 276 988
سعر السهم بالبورصة	36,000	34,000	37,422	43,785
النتيجة / سهم	3,447	2,505	2,720	8,546
حصة الربح لكل سهم	2,200	1,600	1,800	6,000
مضاعف السعر إلى العائد	10,443	13,573	13,758	5,123
الأرباح الموزعة/ سعر	%6,11	%4,71	%4,81	%13,70

واختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة قدره 599.371.910 دينار مقابل 514.314.741 دينار سنة 2018.

و سجلت النتيجة الخاصة بالتأمين على غير الحياة تطورا مهم بنسبة %121 لتبلغ 23.279.132 دينار نهاية سنة 2019 مقابل 10.545.985 دينار سنة قبل ذلك.

وقد سجلت النتيجة الخاصة بالتأمين على الحياة تطورا مهم بنسبة %219 لتبلغ 23.032.651 دينار نهاية سنة 2018 مقابل 7.216.748 دينار سنة قبل ذلك.

وقد عرفت النتيجة الصافية للشركة ارتفاعا بـ %214 إذ مرت من 16.318.785 دينار سنة 2018 إلى

51.276.988 دينار سنة 2019.

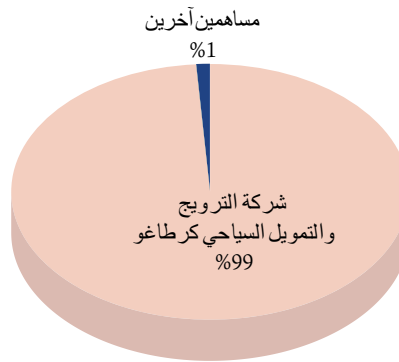
و تعود هذه الزيادة الكبيرة بشكل رئيسي إلى مكاسب رأس المال خلال السنة المالية 2019 على بيع جميع حصص ASTREE في رأس مال البنك التونسي



شركة نادي أكوار يوس نابل – سكان

– رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة 3.652.250 دينار مقسم إلى 146.090 سهم بقيمة إسمية 25 دينار للسهم الواحد ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



– نشاط الشركة

هي شركة خفية الاسم للترويج والتمويل السياحي بعثت سنة 1984 برأسمال وهو ممسوك بنسبة 99 بالمائة من طرفي شركة غرطاغو. وتمتلك «سكان» مجمعا فندقيا بنابل يسمى «نادي أكوار يوس نابل» ذو سعة تبلغ 500 سرير. والشركة هي في حالة توقف الإستغلال منذ 2011.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
رأس المال	3 652 250	3 652 250	3 652 250	3 652 250
مجموع الموازنة	10 822 416	11 133 918	11 637 927	12 146 044
القيمة الحسابية للسهم	70,404	66,991	68,715	69,120
النتيجة الصافية	206 536	40 227	-59 104	-200 486

اختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة بلغ 10.822.416 دينار مقابل 11.133.918 دينار سنة 2018.

وسجلت الشركة نهاية سنة 2019 نتيجة قدرها 40.227 دينار مقابل نتيجة خاسرة قدرها 59.104 دينار سنة قبل ذلك.

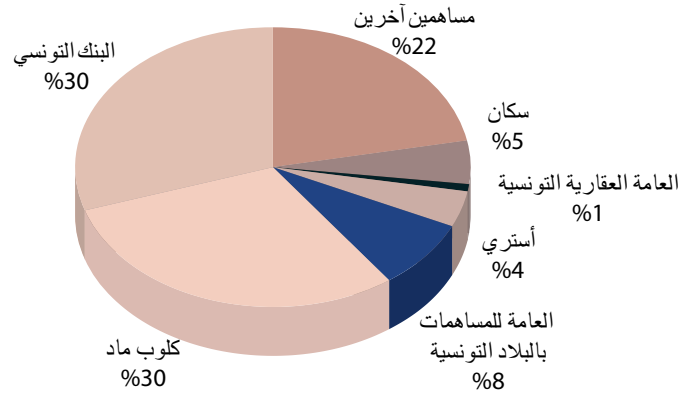
سجلت الشركة في نهاية 2019 زيادة كبيرة في صافي أرباحها، لتستقر عند 206.536 دينار مقابل 40.227 دينار قبل عام. تأتي هذه الزيادة من المداخل المالية التي ارتفعت من 337.822 دينار في 2018 إلى 516.882 دينار في نهاية 2019.



شركة الترويج والتمويل السياحي كرتاغو

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة الحالي 45.502.600 دينار مقسم إلى 455.026 سهم قيمة الواحد الاسمية 100 دينار ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة خفية الاسم للترويج والتمويل السياحي بعثت سنة 1967. ويبلغ رأس مالها حاليا 45,502 مليون دينار بعد أن كان 7,4 مليون دينار سنة 1999. وهي شركة سياحية بالشراكة مع النادي المتوسطي Club Med وتمتلك ثلاث وحدات فندقية بجزيرة بطريق مباشرة وهي :

• جربة La Douce

هي قرية عطل بـ 650 سريرا من النوع العالي ومشيدة على مساحة 20 هكتارا

• كاليبسو Calypso

هي وحدة فندقية بـ 750 سريرا من نوعية أربع نجوم.

• جربة La Fidèle

تتتمي هذه الوحدة إلى قرى النادي المتوسطي Club Med ذات قدرة إيواء تبلغ 1100 سريرا.

وتمثل بالنسبة للبنك التونسي شراكة استراتيجية مع النادي المتوسطي Club Med الذي يبقى تاريخيا المساهم المرجعي الذي تكثرى إليه هذه الوحدات. جربة La Fidèle هي حالة توقف للإستغلال.

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
رأس المال	45 502 600	45 502 600	45 502 600	45 502 600
مجموع الموازنة	59 288 783	57 010 040	55 569 101	63 415 693
مداخيل الإستغلال	6 802 783	5 500 000	4 458 333	4 375 000
أعباء الإستغلال	2 953 057	2 861 336	3 158 532	3 602 320
النتيجة الصافية	3 323 561	2 220 729	914 573	825 843
القيمة الحسابية للسهم	126,808	124,404	121,524	123,014
النتيجة / سهم	7,304	4,880	2,010	1,815
حصة الربح لكل سهم	7,300	4,900	2,000	3,500
مضاعف السعر إلى العائد	17,361	25,493	60,460	66,776
الأرباح الموزعة/ سعر	%5,76	%3,94	%1,65	%2,85

اختتمت السنة بارتفاع هام في النتيجة الصافية بأكثر من 50% لتستقر على 3.323.561 دينار مقابل 2.220.729 سنة 2018
مرت محاصيل الإستغلال من 5.500.00 دينار سنة 2018 إلى 6.802.738 دينار سنة 2019.

يعود هذا الارتفاع إلى مراجعة مبلغ الإيجار السنوي الثابت مع Club Med بالنسبة لنزل جربة La Douce
و كاليسو Calypso

و هو 5.5 مليون دينار إضافة إلى مبالغ إيجار متغيرة.

الأول مسعر على التكاليف المتكبدة على أشغال صيانة قرية جربة La Douce

و الثاني مسعر على النتيجة الخامة للإستغلال لقرية جربة La Douce

و كاليسو Calypso

و هو مبلغ يحتسب باليورو و يدفع بالدينار

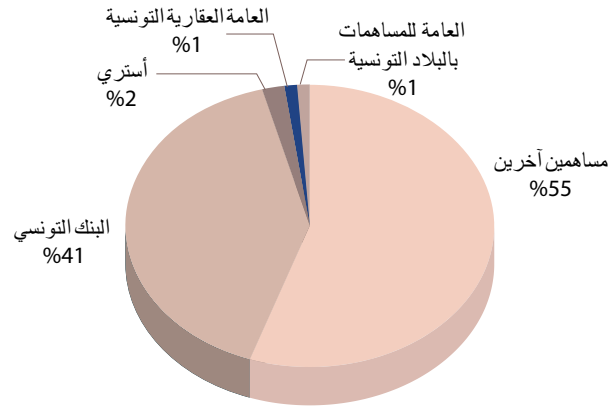
أيضا ، تطور بنسبة 71,3% في المحاصيل المالية التي ارتفعت من 335.020 دينار في 2018 إلى 573.991 دينار في نهاية
2019.

وقد عرفت أعباء الإستغلال استقرارا مقارنة بتلك المحققة سنة قبل ذلك. فقد مرت من 2.861.336 دينار سنة 2018 إلى
2.953.057 دينار سنة 2019.

شركة القطب التنموي بززرت

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة الحالي 15.000.000 دينار مقسم إلى 1.500.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 10 دنانير ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة خفية الاسم تم بعثها سنة 2006 في إطار القانون 50-2001 المتعلق بشركات الأقطاب التكنولوجية وبرأس مال أولي قدره 1 مليون دينار. وقد عرفت الشركة ترفيعين في رأس المال آخرها سنة 2013 ليرتفع رأس المال بذلك من 10 ملايين دينار إلى 15 مليون دينار ولترتفع بذلك مساهمة مجمّع البنك التونسي إلى 44,9 بالمائة من مجموع رأس المال.

والقطب التنموي ببززرت هو فضاء يجمع ثلاث مكونات :

– قطب تقني للمنتجات الغذائية الفلاحية

– فضاءات صناعية

– شبكة متعاونين «أقروتاك»

• أهم المؤشرات

المؤشرات	2019	2018	2017	2016
رأس المال	15 000 000	15 000 000	15 000 000	15 000 000
مجموع الموازنة	17 037 556	17 734 480	18 967 975	20 311 342
القيمة الحسابية للسهم	10,164	9,920	9,488	9,401
مداخيل الإستغلال	3 544 872	4 325 121	2 647 527	5 499 577
أعباء الإستغلال	3 085 757	3 306 052	2 340 055	3 945 460
النتيجة الصافية	365 923	648 863	124 630	1 407 784

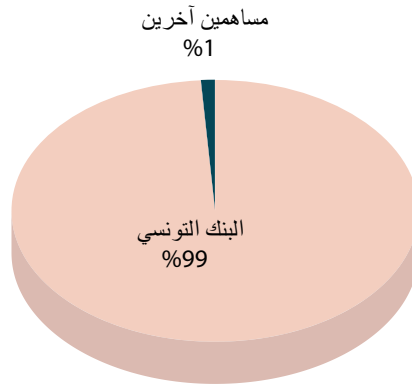


واختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة بلغ 17.037.556 دينار مقابل 17.734.480 دينار سنة 2018. وسجلت محاصيل الإستغلال آنخفاضا بـ 18% لتمر من 4.325.121 دينار إلى 3.544.872 دينار. وعرفت أعباء الإستغلال آنخفاضا لتبلغ 3.085.757 دينار سنة 2019 مقابل 3.306.052 دينار سنة 2018. ومرت نتيجة الشركة من 648.863 دينار إلى 365.923 دينار نهاية سنة 2019.

شركة نقل العملة بتونس

• رأس المال وهيكلته

يبلغ رأس مال الشركة الحالي 1.000.000 دينار مقسم إلى 10.000 سهم قيمة الواحد الإسمية 100 دينار ويتوزع في 31 ديسمبر 2019 كما يلي :



• نشاط الشركة

هي شركة تم بعثها في جويلية 2012 ويتمثل غرضها في نقل وتعبئة وتفريغ العملة أو القيم لحساب البنك التونسي وكذلك القيام بكل العمليات المرتبطة بمعالجة وعدّ والمحافظة وحماية النقود أو القيم المنقولة إلى غاية إيصالها إلى صاحبها وكل العمليات المتعلقة بالتصرف في آلات السحب البنكية وكذلك كل العمليات المنقولة وغير المنقولة التجارية والمالية المرتبطة بالغرض الإجتماعي.



• أهم المؤشرات

المؤشرات	2016	2017	2018	2019
رأس المال	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
مجموع الموازنة	1 314 340	1 263 107	1 266 370	1 440 442
القيمة الحسابية للسهم	103,977	105,341	106,392	124,028
مداخيل الإستغلال	1 110 000	1 120 000	745 000	580 000
أعباء الإستغلال	1 096 324	1 114 074	800 396	605 156
النتيجة الصافية	12 411	13 637	10 507	176 356

واختتمت سنة 2019 على مجموع موازنة بلغ 1.266.370 دينار مقابل 1.440.442 دينار سنة 2018.

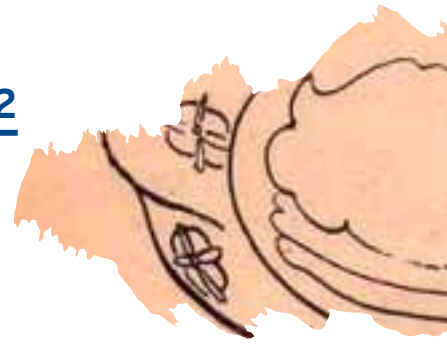
وسجلت محاصيل الإستغلال انخفاضا بـ 22 % بين 2018 و 2019 ومرت من 745.000 دينار سنة 2018 إلى 580.000 دينار سنة 2019.

سجلت مصاريف الإستغلال نفس الاتجاه النزولي تقريبا الذي سجلته محاصيل الإستغلال ، مسجلة انخفاضا بنسبة 24.39 % ، إذ مرت من 880.396 ديناراً في 2018 إلى 605.156 ديناراً في نهاية 2019.

سجلت الشركة في عام 2019 زيادة كبيرة في مستوى صافي الربح لتصل إلى 176.356 دينار ، مقابل 10.507 دينار في نهاية عام 2018. وتأتي هذه الزيادة من بند « الأرباح العادية الأخرى » ، التي بلغت قيمتها في 2019/ 12/31 236.148 دينار مقابل 36.931 دينار قبل عام. يأتي معظم هذا المبلغ من محصول مبيعات الشركة للسيارات التي استوفت استهلاكها.

القوائم المالية المجمّعة
لمجموعة البنك التونسي
في 31 ديسمبر 2019





الموازنة المجمّعة

السنة المختومة في 31 ديسمبر 2019

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

البند	الإيضاحات	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة التونسية	أ1	181 342	246 522
ديون على المؤسسات المصرفية والمالية	أ2	372 849	275 270
ديون على الحرفاء	أ3	4 514 231	4 529 014
محفظة السندات التجارية	أ4	13 078	11 337
محفظة الإستثمار	أ5	881 168	824 985
التوظيفات الصافية لشركات التأمين	أ6	158 389	154 855
الأصول الثابتة الصافية	أ7	118 813	115 215
أصول أخرى	أ8	71 694	79 733
حصة معيدي التأمين في المدخرات الفنية لشركات التأمين	أ9	42 191	46 487
السندات المأخوذة بالمعادلة	أ10	36 324	81 717
فارق الإقتناء الصافي	أ11	4 876	5 603
مجموع الأصول		6 394 955	6 370 738
البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية	خ1	272 811	628 381
ودائع وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية	خ2	78 074	142 424
ودائع الحرفاء	خ3	3 785 760	3 619 730
اقتراضات وموارد خاصة	خ4	531 259	431 745
خصوم أخرى	خ5	282 368	276 275
المدخرات الفنية لشركات التأمين	خ6	355 807	318 599
مجموع الخصوم		5 306 079	5 417 154
رأس المال		225 000	225 000
(سندات المراقبة الذاتية)		-242	-7 086
الإحتياطيات المجمعة		633 612	542 885
النتائج المجمعة		134 457	112 309
الأسهم الذاتية			
مجموع الأموال الذاتية	أذ1	992 826	873 108
حصة الأقلية		96 049	80 746
مجموع الأموال الذاتية والخصوم وحصة الأقلية		6 394 955	6 370 738

خارج الموازنة المجمعة السنة المختومة في 31 ديسمبر 2019

(الأرقام بآلاف الديناري)

خارج الموازنة	الإيضاحات	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
ضمانات وكفالات والضمانات الأخرى المقدمة		622 367	712 092
اعتمادات مستندية		196 317	285 966
أصول مقدمة كضمان ^(*)		339 622	655 482
مجموع الخصوم المحتملة		1 158 306	1 653 540
تعهدات التمويل المقدمة		213 926	295 106
تعهدات على السندات		-	-
ضمانات وكفالات ضمان على طلبات العروض		1 855	1 442
مجموع التعهدات المقدمة		215 781	296 548
تعهدات التمويل المقبولة		932	9 438
ضمانات مقبولة ^(*)		2 233 607	2 207 763
تعهدات رهنية على قروض ممنوحة		708	637
مجموع التعهدات المقبولة		2 235 247	2 217 838

(*) تمت إعادة صياغة عمود المقارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)

حساب النتيجة المجمعة سنة مالية من 12 شهر مختومة في 31 ديسمبر 2019

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

البند	الإيضاحات	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
محاصيل الإستغلال البنكي			
فوائد ومداخيل مماثلة	ن1	473 738	400 194
عمولات (في شكل إيرادات)	ن2	58 063	55 653
أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	ن3	31 995	32 613
مداخيل محفظة الإستثمار	ن4	46 452	49 003
مجموع إيرادات الإستغلال		610 248	537 463
أعباء الإستغلال البنكي			
فوائد متحملة وأعباء مماثلة	ن5	242 206	208 762
عمولات متحملة	ن6	3 500	2 371
مجموع أعباء الإستغلال		245 706	211 133
الهامش الصافي لأنشطة التأمين	ن7	3 285	9 899
الناتج المصرفي الصافي		367 827	336 229
مخصصات للمدخرات على ديون وخصوم	ن8	-38 172	-61 833
مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح القيمة على محفظة الإستثمار	ن9	-7 196	-1 676
إيرادات الإستغلال الأخرى		7 470	6 386
نفقات الأعوان	ن10	-75 845	-69 358
أعباء الإستغلال العامة	ن11	-32 204	-28 840
مخصصات للإستهلاكات على الأصول الثابتة	ن12	-10 347	-10 254
نتيجة الإستغلال		211 533	170 654
حصة النتيجة الصافية المتأتية من الشركات المقحمة بالمعادلة		1 465	4 280
رصيد ربح / خسارة متأتى من عناصر عادية أخرى		4 217	4 710
النتيجة الجارية قبل الضريبة		217 215	179 644
الضريبة على الشركات		-74 204	-51 835
استهلاك فارق الإقتناء		-727	-777
نتيجة الأنشطة العادية		142 284	127 032
رصيد ربح/خسارة متأتى من عناصر غير عادية		-39	-5 851
النتيجة الصافية		142 245	121 181
حصة الأقلية		7 788	8 872
النتيجة الصافية، حصة المجموعة	ن13	134 457	112 309
النتيجة الصافية، حصة المجموعة لكل سهم (بالدينار)		0,598	0,579



قائمة التدفقات النقدية المجمعة سنة مالية من 12 شهر مختومة في 31 ديسمبر 2019

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

البود	الإيضاحات	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
أنشطة الإستغلال			
إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة		562 025	478 769
أعباء الإستغلال البنكي المدفوعة		-248 065	-212 477
إيداعات / سحبوات إيداعات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى		-324 410	134 064
قروض وتسبقات / خلاص قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء		-5 881	-309 698
إيداعات / سحبوات لودائع الحرفاء		269 517	284 692
مبالغ مدفوعة للأعوان ودائنين مختلفين		-88 236	-84 988
تدفقات خزانة أخرى متأتية من أنشطة الإستغلال		-26 484	-11 429
ضريبة على المرائب		-64 192	-50 837
تدفقات الإستغلال لميادين مالية أخرى		-14 689	12 120
تدفقات الإستغلال لميادين أخرى غير مالية		7 166	3 662
تدفقات الخزينة الصافية المخصصة (المتأتية من) لأنشطة الإستغلال (*)		66 751	243 878
أنشطة الإستثمار			
فوائد و حصص أرباح مقبوضة على محفظة الإستثمار		49 121	49 992
اقتناء / إحالات على محفظة الإستثمار		21 278	-161 530
اقتناء / إحالة على أصول ثابتة		-13 226	-11 480
تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار		14 617	-123 018
أنشطة التمويل			
إصدار أسهم		44 544	0
تسديد اقتراضات		-960	-981
ارتفاع / انخفاض الموارد الخاصة		100 247	86 076
حصص ربح مدفوعة		-74 213	-86 565
تدفقات الخزينة الصافية المخصصة لأنشطة التمويل		69 618	-1 470
تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولات وما يعادلها		-286	255
التغير الصافي للسيولات وما يعادلها خلال السنة المالية		150 700	119 645
السيولات وما يعادلها في بداية السنة المالية	ت 1	283 495	163 850
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة		434 195	283 495



الإيضاحات حول القوائم
المالية المجمّعة
في 31 ديسمبر 2019





1- أهم قواعد التقييم وتقديم الحسابات المجمعة

تم وضع الحسابات المجمعة لمجموعة البنك التونسي المتعلقة بسنة 2019 طبقا لمقتضيات القانون عدد 117-2001 بتاريخ 6 ديسمبر 2001 المتعلق بقواعد تجميع الشركات.

كما أن تقديم القوائم المالية المجمعة مطابق لمقتضيات القانون 96-112 المتعلق بالنظام المحاسبي للشركات والوثائق التحليلية المجمعة لشركات المجال البنكي. كما أن الأعباء والإيرادات المقدمة في حساب النتيجة تم ترتيبها حسب طبيعتها وليس حسب وجهتها.

وتحتوي الحسابات المجمعة حسابات البنك التونسي والشركات التونسية المكونة لمجموعته وتمت عمليات إعادة المعالجة والترتيب اللازمة لجعلها مطابقة للمبادئ المحاسبية لمجموعة البنك التونسي.

2- مبادئ ورؤية وطرق التجميع

تم تحديد الحسابات المجمعة انطلاقا من الحسابات السنوية الخاصة بالبنك التونسي وحسابات كل الشركات ذات أهمية المراقبة من طرفه.

تم تحديد النتيجة المجمعة حسب رؤية تغلب مصلحة المجموعة. وبذلك، فإن حذف العمليات داخل المجموعة يمس حصة المجموعة حسب النسبة المئوية للمصلحة في الشركة المقابلة.

وطرق التجميع المطبقة هي التالية :

1-2- الدمج الكلي

تم تطبيق هذه الطريقة على الشركات المراقبة بصفة كلية والتي لها نشاط ذو طابع مالي، وتضاف إليها الشركات التي تعتبر أنشطتها امتدادا للمجال المصرفي أو المالي أو الأنشطة المتصلة (تأمين، ترويج سياحي، اقتناء، تشييد وتهيئة المباني، كراء الأراضي والمباني).

وتقيم المراقبة الكلية لشركة تابعة حسب السلطة في تسيير سياساتها المالية والعملية وذلك للتمتع بنشاطها. ويأتي إما من:

- المسك المباشر أو غير المباشر لأغلب حقوق الإقتراع في الشركة التابعة
- التسمية لمدة سنتين متتاليتين لمعظم أعضاء هيئات الإدارة والتسيير أو المراقبة بالشركة التابعة. ومن المفترض أن تكون المجموعة قد قامت بهذا التعيين عندما حصلت خلال هذه المدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نسبة تفوق 40 في المائة من حقوق الإقتراع على أن لا يكون هناك شريك أو مساهم آخر قد مسك، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنسبة أكبر منها.
- سلطة تحقيق تأثير مهيمن على شركة تابعة، عن طريق عقد أو اشتراطات بالعقد التأسيسي، إذا كان القانون المطبق يسمح بذلك والمجموعة مساهمة أو مشاركة بهذه الشركة التابعة. ويظهر التأثير المهيمن منذ أن يمكن للمجموعة أن تستعمل أو توجه استعمال الأصول والخصوم أو العناصر خارج الموازنة بنفس الطريقة التي يراقب بها نفس هذه العناصر في الشركات الواقعة تحت المراقبة الكلية. كما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار لهذه الشروط إلا بالنسبة للشركات التي لها معنى بالنسبة لحسابات المجموعة.



2-2- الدمج النسبي

تم تجميع الشركات التي تمارس فيها المجموعة مراقبة مشتركة بطريقة الدمج النسبي وتمثل المراقبة المشتركة في تقسيم مراقبة شركة تابعة مستغلة باتفاق بين عدد محدود من الشركاء أو المساهمين مما يجعل السياسات المالية والعملية نتيجة لهذا الاتفاق.

كما أن اتفاقاً تعاقدياً يجب أن يذكر أن مراقبة النشاط الاقتصادي والقرارات المتعلقة بإنجاز الأهداف تتطلب اتفاق جميع الشركاء أو المساهمين الممارسين للمراقبة المشتركة.

2-3- الإقحام بالمعادلة

تم تجميع الشركات التي تمارس فيها المجموعة تأثيراً واضحاً حسب طريقة الإقحام بالمعادلة.

ويتمثل التأثير الواضح في سلطة المساهمة في السياسات المالية والعملية لشركة تابعة بدون الحصول على المراقبة. ويمكن أن يتأتى التأثير الواضح خاصة من التمثيل في هيئات الإدارة أو المراقبة أو المساهمة في القرارات الإستراتيجية أو وجود عمليات مهمة بين الشركتين أو تبادل أعوان الإدارة أو ارتباطات تبعية فنية. ويفترض وجود التأثير الواضح على السياسات المالية والعملية عندما تحتكم المجموعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نسبة تبلغ 20 في المائة على الأقل من حقوق اقتراع الشركة التابعة.

3- أهم عمليات إعادة المعالجة التي أجريت في الحسابات المجمعة

خصّت أهم عمليات إعادة المعالجة لتحديد الحسابات المجمعة المواقع التالية :

1-3- معالجة الإقتناءات وفوارق الاقتناء

تم توجيه الفارق بين ثمن الاقتناء وحصة الوضعية الصافية المكتتاة في بادئ الأمر إلى عناصر معروفة من الموازنة أو خارج الموازنة. كما تم تسجيل التعديلات التي تم القيام بها على قيمة دخول العناصر المعروفة، بصفة مقابلة، على القيمة الخام لفارق الاقتناء وبذلك تم تعديل استهلاكها المتراصة.

ولكل اقتناء، تم تسجيل رصيد الفوارق غير الموزعة في أصول أو خصوم الموازنة حسب اتجاهها في حساب «فوارق الإقتناء». ويتم استهلاك فوارق الإقتناء -أصول بينما تحمل فوارق الإقتناء خصوم على النتيجة. ولا تتعدى مدة الاستهلاك في كل الأحوال 20 سنة. وتخضع فوارق الإقتناء إلى مراجعة متواصلة انطلاقاً من تحليل متعدد المقاييس تشبه تلك المستعملة لدى التقييم الأولي للشركات المكتتاة.

وفي صورة إحالة كلية أو جزئية للشركة المكتتاة، فإن فارق الإقتناء المتعلق بها والذي تم تحميله في الأصل على الأموال الذاتية يأتي ليصحح قيمة الإحالة الزائدة أو الناقصة في النتيجة المجمعة، مع خصم الاستهلاكات التي تم تطبيقها دون الأخذ بعين الاعتبار للحصة النسبية، إذا كان هذا الفارق قد بقي في أصول الموازنة المجمعة.

2-3 احتساب الضريبة

تمّ وضع الحسابات المجمعة حسب قواعد طريقة الضريبة المستوجبة وهو مبلغ الضرائب على الأرباح المدفوعة أو المسترجعة الخاصة بالسنة المالية ولا تقدم المجموعة بذلك أصولاً أو خصوماً لضرائب مؤجلة

3-3 الدمج الكلي لشركات التأمين

تطبق المجموعة مقتضيات القانون عدد 96-112 المتعلق بقواعد تجميع الشركات الخاضعة لمجلة شركات التأمين، كما أن القواعد المحاسبية الخاصة بأنشطة التأمين قد تم الإبقاء عليها في الحسابات المجمعة للمجموعة. كما أن المواقع المكونة لشركات التأمين المجمعة بطريقة الإقحام الكلي أو النسبي، تم تقديمها في المواقع ذات نفس الطبيعة بالموازنة أو خارج الموازنة أو حساب النتيجة ما عدى العناصر التالية التي توجد في أسطر مغايرة بالقوائم المالية المجمعة.

1-3-3 التوظيفات الصافية لشركات التأمين

تضم توظيفات شركات التأمين

- التوظيفات العقارية يتم احتسابها بقيمة اقتنائها زيادة على مصاريف الإقتناء والأداءات وتضاف إليها أعمال البناء والتحسين، ويتم استهلاك المباني بطريقة الأقساط المتساوية على المدة المحتملة لاستعمالها الإقتصادي كما يتم تكوين احتياط لتقلص للقيمة في صورة تقلص متواصل لقيمة المباني

- يتم احتساب القيم المنقولة والسندات الأخرى ذات العائدات الثابتة بتكلفة الإقتناء دون اعتبار الفوائد الجارية ومصاريف الإقتناء

- يتم احتساب الأسهم والسندات الأخرى ذات العائدات المتغيرة بثمان شرائها دون اعتبار المصاريف ويتم تكوين احتياط لتقلص للقيمة في صورة التقلص المتواصل لقيمة السندات مقارنة بالقيمة المحتملة لاسترجاعها

تقوم مجموعة البنك التونسي بإعادة ترتيب الأراضي والودائع وكذلك القروض في البنود الخاصة بها في الموازنة المجمعة

2-3-3 المدخرات الفنية لشركات التأمين

تتمثل المدخرات الفنية في تعهدات شركات التأمين لصالح مضمونيها والمتمتعين بالعقود وتتكوّن المدخرات الفنية على الحياة أساساً من مدخرات حسابية وتتمثل في الفارق بين القيمة الحالية للتعهدات المأخوذة على التوالي من طرف المؤمن والمتمتعين بالتأمين والمدخرات للأضرار التي سيتم دفعها

وتشتمل المدخرات الفنية غير الحياة على المدخرات على منح غير مكتسبة حصة المنح المصدرة المرتبطة بالسنوات القادمة والأضرار التي سيتم دفعها



3-3-3 الهامش الصافي لأنشطة التأمين

يؤخذ الترتيب المصرفي للأعباء والإيرادات حسب الطبيعة مكان ترتيب شركات التأمين حسب الوجهة ويتكون العنوان «الهامش الصافي لأنشطة التأمين» من الإيرادات والأعباء الفنية التالية بعد إعادة ترتيب الإيرادات والأعباء الفنية الأخرى حسب طبيعتها وحذف العناصر داخل المجموعة المنح والإسهامات المتحصل عليها، المدفوعة أو التي تم توفير المدخرات لها، وأعباء تأدية الخدمات الصافية من الإحالات والإستعدادات بما فيها تغيّرات المدخرات والإيرادات الصافية من التوظيفات الممنوحة

4 - محفظة السندات

يتم ترتيب السندات

- حسب طبيعتها سندات عمومية سندات خزينة وما شابهها، رقا ع وسندات أخرى ذات مدخول قار سندات الديون القابلة للبيع وسندات سوق ما بين البنوك والأسهم والسندات الأخرى ذات مدخول متغير
- حسب وجهتها المبادلات والتوظيفات والإستثمارات وأنشطة المحفظة والمساهمات والحصص في الشركات المرتبطة والسندات الأخرى الممسوكة لأمد طويل التي تقابل الغرض الإقتصادي لمسكها وحسب كل نوعية محفظة، فإنها تخضع لقواعد تقييم متشابهة وهي التالية

1-4 سندات التداول

وهي السندات القابلة للتداول في سوق ذات سيولة والتي تم اقتنائها بنية إعادة بيعها في أجل قريب لا يتعدى ثلاثة أشهر. ويتم تقييمها حسب قيمة السوق في تاريخ ختم السنة المالية. ويتم تسجيل رصيد الربح والخسارة غير المحققة وكذلك رصيد الربح والخسارة المحققة على إحالة السندات في حساب النتيجة في العنوان «أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية». ويتم ترتيب الأرباح المقبوضة على سندات محفظة سندات التداول ذات المدخول القار في حساب النتيجة في العنوان «أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية».

2-4 سندات التوظيف

هي السندات التي تم اقتنائها بنية مسكها لمدة تفوق الثلاثة أشهر فيما عدى تلك التي تدخل في نوعية سندات الإستثمار

3-4 سندات الإستثمار

هي السندات ذات المدخول القار أو المتغير التي تنوي المجموعة مسكها بصفة طويلة والتي وفرت لها الإمكانيات التي تتيح لها المحافظة على هذه السندات طويلا وبصفة فعالية وذلك بالحصول على الموارد بما في ذلك الموارد الذاتية المتوفرة يتم احتساب سندات الإستثمار بطريقة مماثلة لسندات التوظيف، إلا أنه في ختم السنة المالية، يؤدي نقصان القيمة غير المحقق إلى تكوين مدخر لتقلص محفظة السندات وحسب مبدأ الحذر، فإن القيمة الزائدة على سندات الإستثمار لا يتم تدوينها في حساب نتيجة السنة المالية



5- مجال التجميع

1-5 الشركات المقحمة كلياً

نسبة المصلحة		نسبة المراقبة		
2018	2019	2018	2019	
النشاط البنكي				
98,55%	99,90%	100,00%	99,91%	البنك التونسي
التصرف في محفظة القيم المنقولة				
%53,89	%54,61	%100,00	%100,00	العامّة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف
%47,46	%48,17	%55,22	%55,03	الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف
الوساطة بالبورصة				
%98,09	%99,44	%100,00	%100,00	الشركة التونسية للبورصة
اقتناء، بناء وتهئية المباني				
%53,89	%54,61	%100,00	%100,00	العامّة العقارية بتونس شركة خفية الإسم
الإستثمار وتمويل المشاريع				
%98,52	%99,87	%99,99	%99,99	البنك التونسي سيكار
%75,70	%76,74	%76,82	%76,82	شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارات
كراء الأراضي والبنيات				
%42,75	%43,34	%44,97	%44,97	شركة القطب التنموي بينزرت
%57,29	%58,07	%81,46	%81,46	عقارية الزياتين
التامين				
%53,89	%54,61	%60,05	%60,00	أستري للتأمين
الترويج السياحي				
%38,77	%39,30	%100,00	%100,00	شركة نادي أكواريوس نابل – سكان
%38,77	%39,30	%48,41	%48,41	شركة الترويج والتمويل السياحي كرتاغو
نقل النقود				
%98,52	%99,87	%99,99	%99,99	نقل العملة لتونس



2-5 الشركات المقحمة بالمعادلة

نسبة المصلحة		نسبة المراقبة		
2018	2019	2018	2019	
هيئات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية				
%44,95	%55,74	%75,97	%94,38	سيكاف الإنماء
%17,27	%6,41	%22,55	%10,79	سيكاف تثير

تتجاوز نسبة سيطرة مجمع البنك التونسي على سيكاف الإنماء 50% تم تجميع هذه الأخيرة من خلال طريقة الإقحام بالمعادلة نظرا إلى الخصوصية القانونية والتشغيلية لهيئات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.

إنّ النسبة المئوية للسيطرة على مجمع البنك التونسي سيكاف تثير مصحوبة بقوة فعّالة، ممّا يؤدي إلى تأثير كبير على الرغم من نسبة التحكم التي تقلّ عن 20%.

3-5 المساهمات التي تفوق الـ 20 % والتي لم تدخل في مجال التجميع

المساهمة (آلاف الديناري)	نسبة المسك	سبب الاستبعاد
الصندوق المشترك للتوظيف للبنك التونسي ادخار في الأسهم	100	لا تذكر بالنسبة للمجموعة
شركة المخازن التونسية	9	لا تذكر بالنسبة للمجموعة
تونس دوفين	900	مجرد مساهمة، لا تأثير
ديراكت فون سرفيس	90	مجرد مساهمة، لا تأثير
أنترناسيونال أنفرميشن دفلبمنت	30	مجرد مساهمة، لا تأثير
آرليکید تونس	9164	مجرد مساهمة، لا تأثير



6- الإيضاحات حول الموازنة

الإيضاح 1

أصول 1 : الخزينة

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
31 008	30 879	الخزينة بالدينار
6 656	4 382	الخزينة بالعملة
208 343	145 566	البنك المركزي التونسي
515	515	الحساب الجاري بالبريد و صكوك السفر
246 522	181 342	مجموع الأصول 1 الخزينة

الإيضاح 2

أصول 2 : الديون على المؤسسات البنكية والمالية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
11 867	33 945	الأرصدة لدى المؤسسات المالية
9 040	21 934	الأرصدة بالعملة لدى المراسلين الأجانب
2 827	12 011	حسابات البنوك والمراسلين الأجانب المدينة بالدينار القابل للتحويل
262 939	338 816	قروض للمؤسسات المالية
427	163 507	قروض يوم ليوم ولأجل بالدينار للبنوك
184 277	103 732	قروض يوم ليوم ولأجل بالعملة للبنوك
78 235	71 577	القروض للمؤسسات المالية المختصة
464	88	الديون المتصلة
464	88	الديون المتصلة بالقروض في السوق النقدية
275 270	372 849	مجموع أصول 2 : الديون على المؤسسات البنكية والمالية

ويحتوي هذا البند على :

- الموجودات والديون المتصلة بالقروض والتسبقات الممسوكة على المؤسسات البنكية المبينة بالنصوص الجارية المتعلقة بالنشاط البنكي بما في ذلك الديون الممثلة بسندات السوق فيما بين البنوك.
- الموجودات والديون المتصلة بالقروض والتسبقات الممسوكة على المؤسسات المالية المبينة بالنصوص الجارية المتعلقة بالنشاط وخاصة شركات الإيجار المالي وشركات شراء الفواتير.



الإيضاح 3

أصول 3 : الديون على الحرفاء

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
407 524	380 064	حسابات عادية مدينة
3 865 074	3 805 861	قروض على موارد عادية
79 304	87 121	ديون إيجار
12 107	10 282	تسبقات على حسابات لأجل ورقاق الخزينة
218 747	285 441	قروض على موارد خاصة
214 872	281 253	تمويل على موارد خارجية
3 875	4 187	تمويل على موارد من الميزانية
222 903	257 128	ديون غير مستخلصة مشكوك في استرجاعها
31 198	72 491	ديون غير مستخلصة
191 705	184 637	ديون في طور النزاع
47 221	51 927	الديون المتصلة بحسابات الحرفاء
-323 866	-363 592	التغطيات المحاسبية
-23 593	-24 260	فوائد محتفظ بها
-300 273	-339 332	المدخرات على القروض للحرفاء بالموازنة
4 529 014	4 514 231	مجموع أصول 3 : الديون على الحرفاء

ويحتوي هذا البند على الديون المترتبة بالقروض والتسبقات (الأصل والفوائد الجارية) الممسوكة على فاعلين اقتصاديين وطنيين وأجانب آخرين غير المؤسسات البنكية والمالية.

الإيضاح 4

أصول 4 : محفظة السندات التجارية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
11 337	13 078	سندات التوظيف(*)
0	0	سندات التداول
0	0	الديون المتصلة
11 337	13 078	مجموع أصول 4 : محفظة السندات التجارية(*)

(*) تمت إعادة صياغة عمود القارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)



الإيضاح 5

الأصول 5 : محفظة الإستثمار

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
357 093	401 259	سندات الملكية
134 987	119 153	سندات المساهمة
100	100	الحصص في المؤسسات الشريكة
80	80	الحصص في المؤسسات ذات الصلة
221 926	281 926	الأموال المتصرف فيها من طرف الشركة الإستثمار ذات رأس مال تنمية
487 974	504 980	سندات الديون(*)
16 017	10 863	الإقتراضات الوطنية
471 957	494 117	الرقاع(*)
25 036	30 734	الديون ذات الصلة(*)
-45 118	-55 805	مدخرات لتقلص السندات
824 985	881 168	مجموع الأصول 5 – محفظة الإستثمار(*)

(*) تمت إعادة صياغة عمود القارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)

الإيضاح 6

التوظيفات الصافية لشركات التأمين

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
1 442	1 354	أراضي، مباني وأسهم شركات عقارية غير مسعرة
10 587	15 335	أراضي ومباني للإستغلال
9 097	9 097	أراضي ومباني خارج الإستغلال
21 126	25 786	حصص وأسهم الشركات العقارية غير المسعرة
32 204	25 781	المجموع الأول
		التوظيفات في الشركات التابعة ومساهمات
		توظيفات مالية أخرى
93 132	82 040	أسهم، سندات أخرى ذات مدخول متغير وحصص في الصناديق المشتركة للتوظيف
104 134	109 236	الرقاع والسندات الأخرى ذات مدخول قار
637	708	القروض الرهنية
723	863	قروض أخرى
130 555	219 600	إيداعات لدى مؤسسات بنكية ومالية
329 181	412 447	المجموع الثاني
1 443	1 357	ديون لنقد مودعة لدى الشركات المحيلة
383 954	465 371	المجموع
-229 099	-306 982	تأثيرات إعادة الترتيب والحذوفات وتوزيع الأموال الذاتية
154 855	158 389	التوظيفات الصافية



الإيضاح 7

أصول 6 : الأصول الثابتة

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
16 459	18 004	الأصول الثابتة غير المادية
196	195	نفقات الإلتصاف
14 947	16 493	البرمجيات الإعلامية
1 316	1 316	الأصول التجارية
322 117	333 796	الأصول الثابتة المادية
135 037	137 518	بنايات الإستغلال
12 149	16 653	بنايات لا تدخل في الإستغلال
19 421	19 421	أراضي الإستغلال
1 281	1 281	أراضي لا تدخل في الإستغلال
67 177	71 125	التصميم
292	305	معدات إعلامية
18 031	18 394	معدات بنكية(*)
3 596	3 578	معدات نقل
1 834	1 014	الأصول الثابتة الجارية
63 299	64 507	معدات أخرى(*)
-223 361	-232 987	مجموع الإستهلاكات
-14 054	-14 955	استهلاكات الأصول الثابتة غير المادية
-209 307	-218 032	استهلاكات الأصول الثابتة المادية
115 215	118 813	مجموع أصول 6 – الأصول الثابتة

(*) تمت إعادة تصنيف «معدات بنكية» سنة 2018 من الحساب «معدات أخرى» إلى الحساب «معدات بنكية».

الإيضاح 8

أصول 7: الأصول الأخرى

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
12 081	674	المقر، الوكالات والفروع
24 097	19 433	حسابات التسوية
16 869	11 140	المقاصة المقبولة
4 375	3 200	حسابات التعديل بالعملة
2 853	5 093	فوائد وحسابات مدينة للتسوية ومختلفة
43 555	51 586	مدنيين مختلفين
79 733	71 694	المجموع أصول - 7 الأصول الأخرى

الإيضاح 9

حصّة معيدي التأمين في المدّخرات الفنيّة لشركات التأمين

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
11 093	12 360	مدّخرات لمنح غير مكتسبة
430	352	مدّخرات لأضرار حياة
34 964	29 479	مدّخرات لأضرار غير التأمين على الحياة
46 487	42 191	مجموع حصّة معيدي التأمين في المدّخرات الفنيّة

وتتمثل في جملة المدّخرات المقيّمة من طرف شركات التأمين و أو إعادة التأمين الكافية للخلاص الكلي لتعهدهم الفني تجاه المؤمنين أو المتمتعين بالعقود. والوصف الفني المبين بالقانون الجاري، يسمح بالتمييز بينها وبين المدخرات الأخرى كالمدخرات للمخاطر والأعباء والمدخرات للتقلص.

الإيضاح 10

السندات المأخوذة بالمعادلة

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	نسبة الفائدة 2019	
75 266	28 777	6,41%	سيكاف تثمير
6 451	7 547	55,74%	سيكاف الإنماء
81 717	36 324		السندات المأخوذة بالمعادلة

الإيضاح 11

معالجة فوارق التجميع الأول

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
16 217	16 217	فارق التجميع الأول
-10 614	-11 341	الإستهلاكات
5 603	4 875	مجموع معالجة فوارق التجميع الأول

الإيضاح 1.11

معالجة فوارق التجميع الأول

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019			ديسمبر 2018	
القيمة الخام	الإحالات	الإقتناءات	القيمة الخام	
				الشركات تحت المراقبة
549	0	0	549	فوزا
5 049	0	0	5 049	أستري
561	0	0	561	الشركة التونسية لتوظيف الأموال
7 053	0	0	7 053	كرطاغو
3 005	0	0	3 005	سكان
16 217	0	0	16 217	المجموع الخام

الإيضاح 2.11

استهلاكات فوارق التقييم والإقتناء

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2019			ديسمبر 2018	
التراكمات	الإستعدادات	الرصود	التراكمات السابقة	
				الشركات تحت المراقبة
549	0	1	548	فوزا
3 700	0	218	3 488	أستري
382	0	28	354	الشركة التونسية لتوظيف الأموال
3 998	0	330	3 668	كرطاغو
2 706	0	150	2 556	سكان
11 341	0	727	10 614	المجموع



الإيضاحات حول الخصوم

الإيضاح خ 1

خصوم 1- البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
627 000	272 000	اقتراضات من البنك المركزي
627 000	272 000	الاقتراضات بالدينار
0	0	الاقتراضات بالعملة
1 381	811	الديون المتصلة
628 381	272 811	مجموع خصوم 1- البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية

الإيضاح خ 2

خصوم 2- ودائع وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
23 392	18 605	ودائع المؤسسات المالية تحت الطلب
16 829	11 674	البنوك والمراسلين الأجانب
6 563	6 931	الهيئات المالية المختصة
118 480	59 230	اقتراضات لدى المؤسسات المالية
0	0	الاقتراضات بالدينار
118 480	59 230	الاقتراضات بالعملة
552	239	الديون المتصلة
142 424	78 074	المجموع- خصوم 2- ودائع وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية



الإيضاح 3

الخصوم 3- ودائع وأرصدة الحرفاء

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
1 216 725	1 208 911	حسابات تحت الطلب
1 247 779	1 345 969	حسابات الإيداع
1 229 813	1 329 248	حسابات خاصة للإيداع
17 966	16 721	حسابات الإيداع الأخرى
1 026 085	1 092 401	ودائع لأجل
731 540	765 836	حسابات لأجل
21 545	23 565	رقاق الخزينة
273 000	303 000	شهادات الإيداع
94 544	91 783	مبالغ أخرى لصالح الحرفاء
34 597	46 696	الديون المتصلة بحسابات الحرفاء
3 619 730	3 785 760	مجموع الخصوم 3- ودائع وأرصدة الحرفاء

يحتوي هذا البند على ودائع الحرفاء من غير المؤسسات البنكية، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، وحسابات الإيداع وكذلك المبالغ المطلوبة فيما عدى الديون تجاه الحرفاء الممثلة برقاق أو أي سند آخر شبيهه.

الإيضاح 4

خصوم 4- الاقتراضات والموارد الخاصة

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
422 637	521 322	موارد خارجية
5 894	6 373	موارد من الميزانية
3 214	3 564	الديون المتصلة
431 745	531 259	مجموع الخصوم 4- الاقتراضات والموارد الخاصة



الإيضاح 5

الخصوم 5- الخصوم الأخرى

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
92 454	107 805	حسابات التسوية
75 136	92 033	مقاصة للتسوية
37	0	حسابات التعديل بالعملة
17 281	15 773	فوائض وقروض للتعديل ومختلفة
56 926	35 239	المدخرات
45 381	25 890	مدخرات لمخاطر واعباء مختلفة
2 293	2 386	مدخرات لعطل مدفوعة
9 252	6 963	مدخرات على الديون خارج الموازنة
126 895	139 324	دائنين مختلفين
34 619	31 892	دائنين / عمليات الضريبة
5 430	5 128	دائنين / عمليات الضمان الاجتماعي وتأمين
454	494	ديون / عمليات البنك المركزي التونسي
11 903	13 525	دائنين / عمليات مع العمال
2 016	2 029	دائنين / عمليات على السندات
1 466	3 712	صكوك للدفع
74 036	80 938	دائنين آخريين
-3 029	1 604	تعديل ديون وسط المجموعة / ديون جارية
276 275	282 368	مجموع خصوم 5- خصوم أخرى

تجدر الإشارة إلى أن :

— خلال السنة المالية 2018 ، خضعت الشركة الأم لمراجعة حسابات ضريبية تتعلق بالفترة من 1 جانفي 2014 إلى 31 ديسمبر 2016 ومن 1 جانفي 2005 إلى 31 ديسمبر 2013 ، مما أدى إلى إخطارين بالنتائج.

أعربت الشركة الأم عن معارضتها لنتائج المراجعة. بعد هذه المعارضة ، وكجزء من رد إدارة الضرائب في مارس 2019 ، تم التخلي عن جزء من رؤساء التعديل من قبل إدارة الضرائب وتم تعديل جزء آخر بناءً على عناصر الرد الشركة الأم. كانت رؤوس التعديل المعدلة خاضعة لموافقة جزئية من الشركة الأم وتحفظ السلطات الضريبية برؤساء التعديل الآخرين.

— خلال السنة المالية 2019 ، خضعت الشركة الفرعية «ASTREE» لتدقيق ضريبي متعمق للفترة من 1 جانفي 2015 إلى 31 ديسمبر 2018.

ردت الشركة التابعة على إدارة الضرائب في الوقت المحدد لتقديم معارضتها وملاحظاتها المبررة. الإجراءات المتعلقة بهذه السيطرة جارية ، وعلى أساس المعلومات المتاحة في نهاية البيانات المالية الموحدة ، لا يمكن تقدير الأثر النهائي بدقة.

لتغطية أي مخاطر مرتبطة بهذه الضوابط ، وعلى أساس التقييمات الأخيرة ، أشارت المجموعة في بياناتها المالية الموحدة في 31 ديسمبر 2019 إلى المخصصات التي تعتبر ضرورية.

الإيضاح 6

المدخرات الفنية لشركات التأمين

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
37 269	42 004	مدخرات لمنح غير متحصل عليها خارج التأمين على الحياة
141 330	166 012	مدخرات للتأمين على الحياة
2 866	3 480	مدخرات لخسائر لتأمين على الحياة
129 054	131 940	مدخرات لخسائر غير التأمين على الحياة
2 252	3 817	مدخرات للمساهمة في مزايا التأمين على الحياة
2 156	2 494	مدخرات للمساهمة في مزايا غير التأمين على الحياة
0	2 384	مدخرات لمساواة وتعديل التأمين على غير الحياة
577	573	مدخرات أخرى فنية للتأمين على الحياة
3 095	3 103	مدخرات أخرى فنية غير التأمين على الحياة
318 599	355 807	مجموع المدخرات الفنية لشركات التأمين

هي مجموع المدخرات المقيمة من طرف شركات التأمين أو وإعادة التأمين للخلاص الكلي لتعداداتهم الفنية تجاه المؤمنين أو المتمتعين بالعقود. وتسمح التسمية الفنية المبينة بالقانون الجاري بتمييزها مع المدخرات الأخرى مثل المدخرات لمخاطر وأعباء والمدخرات للتخلص.

الإيضاحات حول الأموال الذاتية

الإيضاح 1

جدول تغير الأموال الذاتية

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

الأموال الذاتية حصة المجموعة	نتيجة السنة	الإحتياطيات المجمعة	الأسهم الذاتية	رأس المال	
873 108	112 309	542 885	-7 086	225 000	الوضعية في افتتاح سنة 2019-12
0	-112 309	112 309	0	0	توزيع نتيجة سنة الفارطة
-54 475	0	-54 475	0	0	حصص الربح المدفوعة
134 457	134 457	0	0	0	حصة المجموعة في النتيجة
27 662	0	20 818	6 844	0	التحركات الأخرى
0	0	0	0	0	تغير رأس المال
12 075	0	12 075	0	0	تغير المجال
992 827	134 457	633 612	-242	225 000	الوضعية في اختتام السنة 2019-12

7- الإيضاحات حول قائمة النتيجة

الإيضاح ن 1

المحاصيل 1 : الفوائد والعائدات الشبيهة

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	
7 584	4 293	محاصيل العمليات بين البنوك
466 154	395 901	محاصيل على العمليات مع الحرفاء
393 685	336 287	عائدات العمليات على القروض
52 589	49 200	عائدات الحسابات المدينة
6 781	5 819	عمولات على الضمانات والكفالات
5 518	-1 493	التغير على الصرف لأجل
7 580	6 088	محاصيل على عمليات الإيجار المالي
473 738	400 194	مجموع محاصيل 1 : الفوائد والعائدات الشبيهة

الإيضاح ن 2

محاصيل 2 : العمولات (إيرادات)

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	
14 336	13 666	عمولات على الحسابات
3 707	3 501	عمليات الشباك وعمليات مختلفة
3 994	3 540	عمليات على السندات
5 832	5 990	عمليات مع الخارج
15 450	13 819	عمولات على وسائل الدفع
14 744	15 137	عمولات التصرف
58 063	55 653	مجموع محاصيل 2- العمولات (إيرادات)

الإيضاح 3

محاصيل 3 : ربح على المحفظة التجارية وعمليات الصرف

(الأرقام بآلاف الدنانير)

البنود	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
الأرباح الصافية على سندات التداول*	55	2 095
فوائد على سندات التداول*	12	2 037
النشر في المحاصيل لتقليص سندات التداول	0	0
قيمة زائدة على إحالة سندات تداول*	43	58
الأرباح الصافية على سندات التوظيف	174	0
الأرباح على سندات التوظيف	0	0
النشر في المحاصيل لتقليص سندات التوظيف	0	0
قيمة زائدة على إحالة سندات التوظيف	174	0
الأرباح الصافية على عمليات الصرف	31 766	30 518
فارق الصرف على عمليات مصرفية إلكترونية	- 1288	-270
محاصيل على الصرف اليدوي	3 611	4 632
محاصيل على عمليات الصرف في الحساب	27 479	25 478
مراييح على عمليات الصرف لأجل	1 964	678
مجموع نتائج 3 - أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات الصرف*	31 995	32 613

الإيضاح 4

محاصيل 4 : عائدات محفظة الإستثمار

(الأرقام بآلاف الدنانير)

	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
عائدات الرقاع ورقاع الخزينة(*)	37 248	35 171
عائدات رقاع المساهمة(*)	9 232	14 257
تأثيرات حذفات حصص الربح	-28	-425
مجموع محاصيل 4 : عائدات محفظة الإستثمار(*)	46 452	49 003

(*) تمت إعادة معالجة عمود القارنة لأغراض المقارنة (أنظر الإيضاح 9)



الإيضاح ن 5

أعباء 1 : أعباء الفوائد

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
43 736	43 245	أعباء على عمليات بين البنوك
138 808	169 816	فوائد على ودائع الحرفاء
26 218	29 145	فوائد على اقتراضات وموارد خاصة
208 762	242 207	مجموع أعباء 1 : أعباء الفوائد

الإيضاح ن 6

أعباء 2 : العمولات المتحملة

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
1 559	2 610	أعباء على عمليات السحب الآلي
585	802	مصاريف الصرف المتبادل الصادر
227	88	عمولات أخرى
2 371	3 500	مجموع أعباء 2 : العمولات المتحملة

الإيضاح ن 7

الهامش الصافي لأنشطة التأمين

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
		النتيجة الفنية للتأمين خارج التأمين على الحياة
10 546	23 279	النتيجة الفنية للتأمين على الحياة
7 217	23 033	النتيجة الفنية
17 763	46 312	محاصيل توظيفات التأمين خارج التأمين على الحياة
17 247	8 115	أعباء توظيفات التأمين على الحياة
-2 537	- 2 645	محاصيل التوظيفات المخصصة، المحولة لقائمة النتيجة الفنية للتأمين خارج التأمين على الحياة
-8 879	-26 890	المحاصيل الأخرى غير الفنية
278	492	الأعباء الأخرى غير الفنية
-2 005	- 4 507	الهامش القابل للإقحام
21 867	20 877	حذف العمليات داخل المجموعة
-11 968	-17 592	الهامش الصافي لشركات التأمين
9 899	3 285	



الإيضاح 8

محاصيل 5/أعباء 4 : رسود للمدخرات وتعديل القيمة على ديون وخصوم

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
29 470	37 590	الرسود الصافية للمدخرات لتقلص الديون
30 886	175	الرسود الصافية للمدخرات للخصوم
1 905	521	خسائر على ديون غير قابلة للاسترجاع
-428	-114	استعادة على ديون محتسبة بالخسائر
61 833	38 172	مجموع محاصيل 5/أعباء 4 : رسود للمدخرات وتعديل القيمة على ديون وخصوم

الإيضاح 9

محاصيل 6/أعباء 5 : رسود للمدخرات وتعديل القيمة على محفظة الإستثمار

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
3 096	10 022	رسود صافية للمدخرات لتقلص السندات بالمحفظة
1 178	1 196	الخسائر المحتملة على سندات بالمحفظة
-1 905	-4 022	قيمة زائدة محققة على سندات بالمحفظة
-693	0	مصاريف التصرف في المحفظة
1 676	7 196	مجموع محاصيل 6/أعباء 5 : رسود للمدخرات وتعديل القيمة على محفظة الإستثمار

الإيضاح 10

أعباء 6 – مصاريف الأعوان

(الأرقام بآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	
55 037	60 220	أعباء التشغيل
43 596	47 751	كتلة الأجر
10 589	11 522	الأعباء الإجتماعية
852	947	الأعباء الضريبية (الأداء على التكوين المهني، صندوق النهوض بالمساكن الإجتماعية)
15 390	16 809	المصاريف الأخرى المرتبطة بالأعوان
11 400	12 793	منحة التحفيز
1 062	1 107	منحة الخروج إلى التقاعد
2 928	2 909	مختلفة
-1 069	-1 184	استعادة على أعوان في إعارة
69 358	75 845	مجموع أعباء 6 - مصاريف الأعوان



الإيضاح 11

أعباء 7 – مصاريف الإستغلال

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	
1 946	1 855	اتصالات وإرساليات
3 748	3 329	صيانة
4 043	3 371	خدمات الإستغلال الخارجية
4 758	5 116	شراء مواد للإستهلاك
1 172	993	اتصالات ، ترويج وتوثيق
11 973	10 233	تأمين، معاليم وضرائب
523	516	مكافآت الحضور في مجلس الإدارة
3 674	2 609	الخدمات الخارجية الأخرى
367	363	تعديل المحاصيل والأعباء بين المجموعة
32 204	28 840	مجموع أعباء 7- مصاريف الإستغلال

الإيضاح 12

أعباء 8 – الرصود للإستهلاكات

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2019	ديسمبر 2018	
901	1 039	الرصود لاستهلاكات الأصول الثابتة غير المادية
9 446	9 215	الرصود لاستهلاكات الأصول الثابتة المادية
10 347	10 254	مجموع أعباء 8- الرصود للإستهلاكات

الإيضاح 13

مساهمة كل وحدة في النتيجة المجمعة

(الأرقام بالآلاف الدنانير)

ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	قطاعات أخرى		القطاع المالي				
		الترويج السياحي	عقارية	أخرى	التصرف في محفظة القيم المنقولة	التأمين	النشاط البنكي	
الحصة في الشركات المقحمة كليا								
99 701	124 559	124 559						البنك التونسي
5 882	4 589	4 589						أستري
66	149		149	عقارية الزياتين				
155	59		59	العامة العقارية التونسية خ إ				
789	1 236	1 236	كرطاغو					
-163	-132	-132	سكان					
277	158		158	شركة القطب التنموي بينزرت				
-24	1 054				1 054	العامة للمساهمات بالبلاد التونسية سيكاف		
756	842				842	الشركة التونسية لتوظيف الأموال سيكاف		
129	200			200	الشركة التونسية للبورصة			
476	117			117	سيكار البنك التونسي			
-19	165			165	نقل النقود لتونس			
4	-4			-4	شركة المساهمات والنهوض بالإستثمارات			
108 029	132 992	1 104	366	479	1 896	4 589	124 559	المجموع
الحصة في الشركات المأخوذة بالمعادلة								
466	-47				-47	سيكاف الإنماء		
3 814	1 512				1 512	سيكاف تميمير		
4 280	1 465	0	0	0	1 465	0	0	المجموع
112 309	134 457	1 104	366	479	3 360	25 407	124 559	مجموع النتيجة

8. الإيضاحات حول تدفقات الخزينة

الإيضاحات 1

تدفقات الخزينة المجمعة

(الأرقام بآلاف الدينانير)

البنك التونسي	القطاع المالي	القطاعات الأخرى	تأثير	ديسمبر 2019	ديسمبر 2018
خزينة المجموعة	277 923	7 904	2 251	-4 583	163 850
السيولة وما يعادلها في بداية السنة		5 109	-526		
منها الخزينة لدى البنك التونسي	419 157	14 062	4 470	-3 494	283 495
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة		2 123	1 371		
منها خزينة المجموعة لدى البنك التونسي					

تم ذكر وضعية الخزينة في بداية ونهاية الفترة للحسابات البنكية المفتوحة لدى البنك التونسي بالهامش. وتم حذف تغيير الحسابات بتغيير بند ودائع وسحوبات الحرفاء.

9. الإيضاح حول إعادة التصنيف

تم تغيير أساس تقدير قيمة الأصول المرهونة كضمان ، والتي تم عرضها على مستوى البند «HB3 - الأصول المرهونة كضمان» لاستخدام التكلفة الدفترية بدلاً من القيمة السوقية. ونتيجة لذلك ، تم تعديل العمود المقارن لعام 2018 على النحو التالي:

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	إعادة المعالجة	ديسمبر 2018	إعادة المعالجة
«قبل إعادة المعالجة»	«بعد إعادة المعالجة»	«قبل إعادة المعالجة»	«بعد إعادة المعالجة»
حسابات خارج الميزانية العمومية			
خارج موازنة 3- أصول مقدمة كضمانات			
254 937	482	254 455	رقاع الخزينة القابلة للتنظير / طلب عروض البنك المركزي التونسي
400 545	16 503	384 042	ديون معبأة / طلب عروض البنك المركزي التونسي
655 482	16 985	638 497	حسابات النتيجة

إعادة تصنيف بين عناوين بند « إيرادات 4- مداخيل محفظة الاستثمار » بمبلغ 9.025 دينار تونسي يمثل الدخل الناتج من العقود الدفترية. ونتيجة لذلك ، تم تعديل العمود المقارن لعام 2018 على النحو التالي:

(الأرقام بآلاف الدينانير)

ديسمبر 2018	إعادة المعالجة	ديسمبر 2018	إعادة المعالجة
«قبل إعادة المعالجة»	«بعد إعادة المعالجة»	«قبل إعادة المعالجة»	«بعد إعادة المعالجة»
بيان الدخل			
نتاج 4- مداخيل محفظة الاستثمار			
35 171	(9 025)	44 196	مداخيل على الرقاع
14 257	9 025	5 232	مداخيل على سندات المساهمة
49 428	-	49 428	حسابات النتيجة



10. الأحداث المالية للختم

في 31 ديسمبر 2019 ، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن عدد محدود من الأشخاص المصابين بفيروس غير معروف. لم يتم تحديد أي دليل علمي على انتقال العدوى من شخص لآخر في هذا التاريخ. في الواقع ، في البداية ، لم تعلن منظمة الصحة العالمية عن حالة طوارئ صحية عمومية ذات نطاق دولي ، ولكنها ببساطة حذرت الصين والأعضاء الآخرين في منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع والتدابير التي كان يجب أن تؤخذ.

ثم أكدت منظمة الصحة العالمية انتقال الفيروس من شخص لآخر في 23 جانفي 2020 ، وأعلنت حالة الطوارئ الصحية في 30 جانفي 2020.

في تونس ، تم اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة اعتباراً من مارس 2020 بعد انتشار المرض.

لا يوفر الانتشار اللاحق للفيروس وتحديد على أنه فيروس تاجي جديد («Covid-2019») معلومات إضافية لتقييم الوضع الذي كان موجوداً في 31 ديسمبر 2019. هذه عناصر جديدة ظهرت في مارس 2020 لا مرتبط بالشكوك المسجلة في نهاية ديسمبر 2019 ولا تؤثر على عمليات البنك.

وهكذا ، وكجزء من مساهمته في مكافحة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وعلى الشركات بشكل خاص ، قرر البنك

المركزي التونسي ، في 17 مارس 2020 ، تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 7.75٪ إلى 6.75٪

يمثل هذا التدبير انخفاضا قدره 100 نقطة أساس. ويتبع القرار الذي اتخذته مجلس إدارته في نفس اليوم ، نظرا لتدهور الوضع الاقتصادي التونسي في أعقاب وباء الفيروس التاجي الذي أثر على جميع الأنشطة تقريبا.

في 18 مارس 2020 ، أعلن البنك المركزي التونسي عن سلسلة من القرارات الاستثنائية التي تهدف إلى دعم الجهد الوطني في هذه الفترة من الأزمة وضمان استقرار القطاع المالي من خلال إصدار تعميم للبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك عدد من الإجراءات الاستثنائية لدعم الأعمال التجارية والمساعدة في الحفاظ على النسيج الاقتصادي وحماية الوظائف. في نهاية هذا المنشور ، يحق للبنك:

1. منح الشركات إمكانية تأجيل استحقاقاتها المصرفية (أصلها وفوائدها) خلال الفترة من بداية مارس 2020 إلى نهاية سبتمبر 2020 وتعديل جدول الدفع وفقاً لقدرة كل مستفيد. يتعلق هذا الإجراء بالقروض المهنية الممنوحة للحرفاء المصنفين 0 و 1 بعد تقديم طلب إعادة الجدولة ؛

2. منح ائتمانات جديدة للمستفيدين من تمديد المواعيد النهائية. و

3. تطبيق إجراءات التأجيل المذكورة أعلاه على العملاء المصنفين 2 و 3 ، على أساس كل حالة على حدة ووفقاً لتقييم وضع الحريف.

لتسهيل هذه العملية وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على دعم الفاعلين الاقتصاديين ، ستم ممارسة مرونة أكبر من حيث القواعد الاحترازية ، وهي:

1 - لا تعتبر إجراءات الدعم بمثابة إعادة هيكلة للاعتمادات ولا تؤخذ فترة الترحيل في الاعتبار عند حساب أقدمية المبالغ المستحقة؛

2. توفير المزيد من المرونة فيما يتعلق بالامتنال لنسبة الائتمان / الودائع (مرسوم BCT رقم 06-2020 بتاريخ 19 مارس 2020) ؛ و

3. بالإضافة إلى ذلك ، ومن أجل الحد من تنقلات حرفاء البنك ، فقد تقرر ضمان استمرارية خدمات السحب النقدي في أجهزة الصراف الآلي ومجانيتها عن طريق إلغاء عمولة السحب من أي جهاز صراف آلي.

وبالتالي ، فإن هذه الأحداث ليست مرتبطة بالشروط الموجودة في تاريخ الإغلاق والتي لا تتطلب تعديل الحسابات. من المحتمل أن يكون التأثير المحتمل على الحسابات للسنوات القادمة محتملاً إلى حد ما ، ولكن اعتباراً من تاريخ نشر الحسابات المجمعة لعام 2019 ، ليس لدينا أي دليل مقنع لتقييم هذا التأثير المحتمل على السنوات القادمة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الشركة الأم ، كجزء من المعركة الوطنية ضد جائحة فيروس كورونا ، قررت في مارس 2020 التبرع بـ 11.350 مليون دينار لصندوق 1818 لمكافحة هذا الفيروس وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

هذه القوائم المالية المجمعة تم السماح بنشرها من قبل مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12 مارس 2020. وبالتالي ، فإنها لا تعكس الأحداث التي وقعت بعد هذا التاريخ.



تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

هذه ترجمة للعربية لتقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة الصادرة باللغة الفرنسية. ويتم توفيرها فقط لمتطلبات المستعملين المتحدثين باللغة العربية.

ويتضمن تقرير مراقبي الحسابات، على وجه التحديد، المعلومات المطلوبة من قبل القانون التونسي في مثل هذه التقارير.

وهو يتضمن أيضا معلومات متعلقة بالتحقق من المعلومات الواردة في تقرير الإدارة وفي الوثائق الموجهة للمساهمين. يستوجب قراءة هذا التقرير وفقاً لمعايير القانون التونسي والمراجع المهنية المعمول بها في تونس.

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي،

I. تقرير حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات الموكلة إلينا بموجب قرار الجلسة العامة العادية، قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة للبنك التونسي والتي تشمل على الموازنة المجمعة وجدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة في 31 ديسمبر 2019، وقائمة النتائج المجمعة وجدول التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع خام للموازنة يبلغ 6 394 955 ألف دينار تونسي، ونتيجة محاسبية بلغت 134 457 ألف دينار تونسي.

في رأينا، فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير، صادقة وتعكس صورة مطابقة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية للمجمع كما هي في 31 ديسمبر 2019 ونتيجة عملياته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، طبقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية المجمعة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجمع وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

إننا نعتقد أن الأدلة المؤيدة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية، وفقاً لتقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية للسنة الحالية، لقد تمت معالجة أمور التدقيق الأساسية في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأيها عنها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً عن هذا الأمر.

فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية.

1. تصنيف الديون والمستحقات وتقدير المدخرات:

• أمر تدقيق:

نظراً للطبيعة نشاط البنك، يتعرض المجمع لمخاطر بخصوص محفظة الالتزامات المباشرة والتزامات التوقيع الممنوحة للحرفاء. ولهذا فإن هذه المخاطر تمثل نقطة أساسية في عملية التدقيق باعتبار أهمية الالتزامات وصعوبة تصنيفها، حيث أنها تخضع لمقاييس كمية ونوعية تتطلب مستوى عالٍ من التدقيق وتقييم الضمانات المقدمة من طرف الحرفاء.

في 31 ديسمبر 2019، بلغت القيمة الصافية لالتزامات الحرفاء 4 514 231 ألف دينار تونسي، وبلغت المدخرات المقدمة من قبل المجمع لتغطية المخاطر 346 295 ألف دينار (في بيانات الموازنة وقائمة التعهدات خارج الموازنة).

• إجراءات التدقيق المنفذة:

في إطار منهجنا في التدقيق الذي نتبعه لعملية التصنيف، وتقييم الالتزامات والمدخرات ذات الصلة، شمل عملنا:

- التعرف على سياسة المجمع في تغطية مخاطر وتعهدات الحرفاء وضوابط الرقابة المطبقة
- القيام بإجراءات تحليلية بشأن تطور المستحقات المعلقة والمدخرات
- تقييم مدى ملاءمة المعايير الكمية والنوعية المطبقة من قبل المجمع لتصنيف المستحقات
- التحقق من التطبيق الصحيح لطرق التصنيف من خلال مراجعة عينة كبيرة من المستحقات في تاريخ الإغلاق
- فحص قيمة الضمانات المستخدمة عند احتساب المدخرات وتقييم الافتراضات والأحكام المستخدمة من قبل المجمع لعينة كبيرة
- التحقق من مدى ملاءمة المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة.

2. تقدير المدخرات على محفظة الاستثمارات:

• أمر تدقيق:

تبلغ القيمة الجمالية الخام لمحفظة الاستثمارات للمجمع، في 31 ديسمبر 2019، 401 259 ألف دينار، كما قدرت المخصصات لتغطية المخاطر على الاستثمارات بـ 55 805 ألف دينار.



يتم تقييم الاستثمارات في تاريخ الاغلاق بالاعتماد على أساس قيمة السوق بالنسبة للاستثمارات المدرجة بالسوق المالية وعلى أساس القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة بالسوق المالية.

إن المدخرات على محفظة الاستثمارات تعتبر أفضل أداة لتقييم الخسائر المتكبدة أو المقدرة في تاريخ الاغلاق. لقد اعتبرنا أن تقييم الاستثمارات غير المدرجة بالسوق المالية، نقطة تدقيق رئيسية وذلك نظراً لأهميتها في حسابات المجمع وخصوصية الاحكام المعتمدة لتقييمها.

• إجراءات التدقيق المنفذة:

شملت أعمالنا:

- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية التي وضعها المجمع لتقدير قيمة الاستثمارات غير المدرجة بالسوق المالية
- تقييم الافتراضات والأحكام المستخدمة من قبل المجمع لتقدير قيمة الاستثمارات مقارنة بالمعايير المحاسبية المعمول بها
- القيام بإجراءات تحليلية حول تطور محفظة الاستثمارات والمدخرات المخصصة لها
- التحقق من مدى ملاءمة المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة
- فحص عينة كبيرة من الاستثمارات وتحديد المؤشرات التي تدل على تراجع القيمة والتثبت من مدى تقدير المخصصات بشكل مناسب.

3. تسجيل الفوائد والعمولات:

• أمر تدقيق:

الفوائد والمداخيل المماثلة والعمولات المسجلة في 31 ديسمبر 2019 ، بلغت قيمتها 531 801 ألف دينار تونسي وتمثل 87% من مجموع إيرادات الاستغلال البنكي.

على الرغم من أن معظم هذه الإيرادات يتم توليدها وتسجيلها تلقائياً بواسطة نظام معلومات المجمع، إلا أننا مع ذلك رأينا أن إدراج الفوائد والعمولات هو نقطة تدقيق رئيسية بسبب حجم المعاملات والأهمية النسبية لهذه الإيرادات مقارنة بمجموع إيرادات المجمع.

• إجراءات التدقيق المنفذة:

في إطار مراقبة الحسابات، تألفت أعمالنا من:

- مراجعة نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المجمع للاعتراف بالإيرادات، بما في ذلك تقييم ضوابط تكنولوجيا المعلومات من قبل خبراءنا في تكنولوجيا المعلومات
- إجراء اختبارات للتحقق من التطبيق الفعلي للضوابط الرئيسية بما في ذلك الضوابط الإلكترونية
- القيام بإجراءات تحليلية وتفصيلية للإيرادات للتأكد من تطابق البيانات المحاسبية مع البيانات المتأتية من منظومة



التصرف والبيانات الأولية وتطور التسعيرة واتجاهات القطاع البنكي والقوانين ذات الصلة

- التحقق من احترام المعيار المحاسبي NCT 24 وخاصة أن الفوائد المتعلقة بالالتزامات المصنفة معترف بها فقط عند استلامها فعلياً

- التحقق من مدى ملائمة المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة.

فقرة ملاحظة

نعتبر أنه من المفيد لفت انتباهكم إلى النقاط التالية:

- يتعين علينا لفت انتباهكم بخصوص ما ورد في فقرة الإيضاحات للقوائم المالية المجمعة P5 ، حيث ان البنك التونسي خضع للمراجعة الجبائية مرتين خلال سنة 2018 . كذلك بالنسبة لشركة ASTREE خلال سنة 2019 .
- كما يتعين علينا ايضاً لفت انتباهكم بخصوص ما ورد في فقرة الإيضاحات للقوائم المالية المجمعة 10 ، و التي يستعرض من خلالها المجمع الإجراءات المتخذة و المتوقع اتخاذها على اثر انتشار وباء COVID-19 و الشكوك المرتبطة بالتأثير المحتمل لهذا الوباء على القوائم المالية المجمعة خلال السنوات القادمة.

تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة.

إن رأينا في القوائم المالية المجمعة لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، ونحن لا نضمن صحة ما ورد في هذا التقرير. إن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات المجمع المضمّنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية.

وإذا استنتجنا استناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام المحاسبة للمؤسسات المعتمد بتونس كما هي مسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه ضرورياً لإعداد قوائم مالية مجمعة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو عن أخطاء.

عند إعداد القوائم المالية المجمعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجمع على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام هذا المبدأ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المجمعة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجمع أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مجلس الإدارة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للمجمع.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة غش أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

في إطار عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

– تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الغش من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

– الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

– تقييم مدى ملائمة الطرق المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.

– التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والتأكد من وجود أو عدم وجود شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تؤثر على قدرة المجمع على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المجمعة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجمع في أعماله.

– تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تحقق عرضاً بشكل عادل للعمليات والأحداث الحاصلة.



- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للمجمع فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

- كما نقدم للقائمين على الحوكمة بياناً امتثلنا للقواعد الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونكشف لهم جميع العلاقات والعوامل الأخرى التي قد يكون من المتوقع أن تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، حيثما ينطبق ذلك.

- من بين الأمور المرسلة للقائمين على الحوكمة، نحدد ما هي الأكثر أهمية في مراقبة الحسابات للفترة قيد المراجعة: هذه هي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقريرنا إلا إذا تمنع الأحكام القانونية أو التنظيمية من نشرها أو، في ظل ظروف نادرة للغاية، نقرر أنه لا ينبغي لنا الكشف عن أمر في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق العواقب الضارة لتوصيل هذا الأمر، الفوائد التي تعود على المصلحة العامة..

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

لاحظنا وجود أسهم مشتركة بين بعض الشركات التي تنتمي إلى مجمع البنك التونسي (بين Carthago و Club، Acquarius Nabeul و بين SICAF Tunisie Placement و Astree).

يجب على المجمع حل هذه الوضعية وفقا لمقتضيات الفصل 466 من مجلة الشركات التجارية.

تونس، في 31 مارس 2020

مراقبو الحسابات



Conseil Audit Formation CAF

عبد الرحمان الفندري



Tunisie Audit & Conseil TAC

لمجد بن مبارك

